

# سياق الحال في كتاب سيبويه

دراسة في النحو والدلالة



الدكتور  
أسعد خلف العوادى

مكتبة لسان العرب  
[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)



[www.daralhamed.net](http://www.daralhamed.net)

# **سياق الحال**

## **في كتاب سيبويه**

**دراسة في النحو والدلالة**

الدكتور

**اسعد خلف العوادي**

الطبعة الأولى

٢٠١١هـ - ١٤٣٢م



**مكتبة لسان العرب**  
[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)

# مُحْفَظَةٌ جَمِيعِ الْحَقُوقِ

المملكة الأردنية الهاشمية  
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية  
١٤٠١٠ / ٧ / ٢٦١٣

\* المرادي، أسد حلف

\* ساق الحال في كتاب سيرته: دراسة في النحو والدلالة/أسد حلف المرادي.  
عنوان: دار ومكتبة الحسين الشرقي للطبع والتوزيع، ٢٠١٠

( ) ص .

\* و. ١: (٧/٢٦١٣) (٢٠١٠).

\* الواصفات : قرآنية/اللغة العربية

\* يحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن المحتوى مصطفى ولا يعبر هذا المصنف  
عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

\* أهدت دائرة المكتبة الوطنية ببرالت الكهرباء والمصيف الأولى.

\* ISBN ٩٧٨-٩٩٥٧-٣٢-٥١٥-٩ (ردمك)



## دار الكتب الليثانية والتترجمة

طنا بدران - شارع الترب - مقابل جامعة العلوم التطبيقية

تلفون: ٩٦٢-٦-٤٤٣٠٨٦١ - ٤٤٣٠٨٦٣ - فاكس: ٩٦٢-٦-٤٤٣٦٥٩٤

م.ب. ٣٣٦ (الرمز البريدي: ١١٩٢١) عمان - الأردن

Site: [www.daral-kutub.net](http://www.daral-kutub.net)

E-mail: [info@daral-kutub.net](mailto:info@daral-kutub.net)

E-mail: [daral-kutub@yahoo.com](mailto:daral-kutub@yahoo.com)

E-mail: [dar\\_alkutub@hotmail.com](mailto:dar_alkutub@hotmail.com)

لا يجوز نشر أو تكبير أي جزء من هذا الكتاب، أو نقله عن مكتبة بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي  
وجه، أو بغير طريقة كانت، الإلكتروني، لم ميكانيكي، لم بالتصوير، لم بالرسوب، لم بخلاف ذلك، دون  
 الحصول على إذن الناشر المطري، وبخلاف ذلك يتعرض الناشر للمسؤولية القانونية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ

وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾

(الجمعة: ٤)



١٢٦

إلى الدم الذي أراقه السيف

٦٨

فوق التراب

فانتصرَ الدَّمْ

وَهُرْمَ السِّيفُ

وَسَجَدَ التَّرَابُ



## **المحتويات**

الصفحة	الموضوع
١٣	<b>المقدمة</b>
١٩	التمهيد: سياق الحال عند اللغويين
١٩	أولاً: مفهوم سياق الحال
٢٦	ثانياً: سياق الحال عند اللغويين العرب القدماء
٢٦	(أ) سياق الحال عند البلاطيين
٢٩	(ب) سياق الحال عند المفسرين والأصوليين
٣٢	(ج) سياق الحال عند النحويين
٣٨	ثالثاً: سياق الحال عند اللغويين المحدثين
٤٧	<b>الفصل الأول</b>
٤٩	<b>ملامع سياق الحال عند سيبويه</b>
٥١	نوطنة
٥٦	لولا: المصطلح والملامح عند سيبويه
٦٠	ثانياً: عناصر سياق الحال عند سيبويه
٦٩	١. المتكلم
٨٤	٢. المخاطب
٨٦	٣. الحال المماثدة
٨٧	ثالثاً: مجالات سياق الحال عند سيبويه
٨٩	١. الذكر والمحذف
٩٢	٢. التقديم والتأخير
٩٢	٣. التعريف والتكتير

٤. دلالة الأوجه الإعرابية

٥. لساليب الكلام

الفصل الثاني

سياق الحال في المرفوعات والتواتر

١. حذف المبتدأ جوازاً

٢. حذف الخبر بعد مولاً

٣. التلوب بين الخبر والحال

٤. فائدة ضمير الفعل

٥. رفع الاسم المعنون عنه قبل الطلب والاستفهام

٦. إعمال الثاني من الفعلين المتنازعين

٧. إضمار فاعل كان التامة

٨. التعريف والتكيير بعد كان وأخواتها

٩. التعريف بعد لا النافية للجنس

١٠. إلغاء لفظ العامل القلوب

١١. الاختصار في مفعولي ظن وأخواتها

١٢. عدم إجراء قوله المتكلم والقائب مجرى للظن

الفصل الثالث

سياق الحال في المنصوبات

١. حذف عمل المفعول به جوازاً

٢. حذف الفعل وجوباً في ما جرى كالمثل

٣. عدم جواز إضمار فعل القائب

٤. حذف الفعل في التحذير

٥. حذف عامل المفعول المطلق وجوباً

٦. المصدر النائب عن فعله في الدعاء

١٦١	٧. حذف المنسن
١٦٢	٨. الاستثناء بـ(ليس) و(لا يكون)
١٦٥	٩. حذف عامل الحال
١٦٨	١٠. الحال الجامدة
١٧١	١١. الحال المؤمنة والحال المؤكدة
١٧٥	١٢. استعمال لحرف النداء
١٧٩	١٣. ما لا ينطبق
١٨٢	١٤. الاختصاص
١٨٤	١٥. عدم جواز اختصاص المعهم والنكرة
١٨٧	<b>الفصل الرابع</b>
	<b>مياق الحال في المجرورات وموضوعات آخر</b>
١٨٩	١. حذف المضاف
١٩١	٢. امتياز نعت المعرف بـ(ال) بالمعهم
١٩٤	٣. النعت الجامد (كل)
١٩٥	٤. كون الإضمار معرفة ولا يقع موصوفا
١٩٧	٥. قطع النعت على المدح والتعظيم
٢٠١	٦. تفريق النعت
٢٠٣	٧. البديل
٢٠٦	٨. دلالة (لم)
٢١٠	٩. مراتب الضمائر
٢١٣	١٠. التعريف بالألف واللام
٢١٥	١١. كاف (رويد)
٢١٧	١٢. الرفع والنصب بعد حتى وإن
٢٢٠	١٣. اضمار (أن) بعد حتى وكيفي
٢٢٢	١٤. (ها) التبيه وأسماء الإشارة والضمائر

١٥. حكاية العلم بـ(من)  
١٦. دلالة (كم) الاستفهامية

٢٢٤

٢٢٧

٢٣١

٢٣٥

#### الخاتمة

#### المصادر والمراجع

## مقدمة

الحمد لله الذي عَلِم بالقلم عَلِمَ الإِنسانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ، والصلةُ والسلامُ على نبيه المصطفى الأَكْرَمِ، وَعَلَى آلهِ الْأَطْهَارِ وَصَحْبِهِ الْأَخِيَّارِ، وَمَنْ سَارَ عَلَى هَذِهِمْ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، لَمَّا بَعْدَ...

فلالغة لادة التواصل وآلية التفاهم بين أبناء البشر فقد وصفها العالم اللغوي ابن جنی بأنها: ((أصواتٌ يُعبر بها كلُّ قومٍ عنِّ أَمْرَاضِهِمْ))<sup>(١)</sup> فاللغة وسيلة الاتصال والتعبير عن الأفكار تجري بين منكلم ومتلقٍ، الأول يروم نقلِ أفكاره، وما يجولُ في خواطره من معانٍ والأخر يلتقي ويحلُّ ويفهم، ويتم ذلك في محیطِ كلامي يضمُّ الأحداث اللغوية فكلُّ ذلك يؤثرُ في اللغة لذا قالوا إنَّ اللغة ظاهرة اجتماعية بينهما وبين المجتمع تأثيرٌ متبادلٌ فوجب أن تدرس وتبني لسنتها على وفق محیطها بين منكلمها وسامعيها، وأن تراعي الظروفُ الْخَارِجِيَّةُ لِتَنْتَهِيَّ تحييطُ بها، فقد وجد الدارسون المحدثون أن الكلمة لا معنى لها خارج سياقها الذي وردت فيه وهي ليست شيئاً مجرداً عن الواقع الذي توجد فيه بل أن وظيفتها هي التفاعل مع هذا الواقع.

وتوصتوا في دراسة المعنى إلى نظريات عدَّة منها نظرية السياق التي ترى أن معنى الكلمة يكمن في استعمالها لا في ذاتها فقد تكون لها دلالات مختلفة وللذى يُعَنِّي المعنى الحقيقي إنما هو السياق الذي يشمل علاقة الكلمة بغيرها من الكلمات في النص ما يدعى بـسياق اللغوي، وعلاقة الكلمة بما يحيط بها من عناصر غير لغوية تتصل بالمكان والزمان أو المتكلم والمخاطب أو الحركات والإشارات التي تسهم في تحديد دلالة الكلمة. وهو ما يدعى بـسياق الحال ويهتم بدراسة المحیط الذي يقع فيه الكلام ويشمل الظروف للمحیطة بالحدث الكلامي كنوع الفول وصفته،

<sup>(١)</sup> الخصائص، ابن جنی: ١/٢٢.

واللغة أو اللهجة المستعملة، والمتكلم أو الكاتب، والمستمع أو القارئ، والعلاقة بين المرسل والمنتقى، والطبقة الاجتماعية، وظروف الجو.

وعند دراستي النحو العربي وظواهره التي تربط قواعده وجدت أنه منذ بداياته الأولى المتمثلة بكتاب سيبويه كان يراعي أطراف العملية الكلامية من متكلم ومخاطب والعلاقة بينهما وملابسات الحديث في صياغة القاعدة وتفسير الظاهرة النحوية وتحليلها والتعميل لها لأن النحويين اعتمدوا على اللغة الحية المنطقية وسماعها من فلسفتها ومشافهتهم.

وقد لفت ذلك انتباхи في كتاب سيبويه منذ دراستي إياه في رسالتي للماجستير (العلل النحوية في كتاب سيبويه) فقد وجده كثيراً ما يلجم إلى تعطيل الظاهرة النحوية أو الحكم الإعرابي على وفق غرض المتكلم وقصده وفائدة المخاطب ومحيط الاستعمال لذا غلب عنده طابع العلل الاستعملية من خفة ونقل واستغفاء وكثرة وقلة وغيرها. وما شجعني أكثر وبئث في نفسي للرغبة في التفكير في هذا الموضوع بحث الدكتور كريم حسين ناصح بعنوان ((مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه))<sup>(١)</sup> فقد أفادت منه واستحضرت به في توسيع نطاق هذا الموضوع ليشمل سياق الحال بما فيه للمتكلم والمخاطب وعناصره الأخرى فكان كتاب سيبويه أرضاً خصبة لبحثي فهو بحر عريق الأغوار، غزير الأمصار، وهو معين لا ينضب لكل من يركب، وقد استعظم العرب من قبل ركوبه والولوج في أغواره وكان المبرد يقول -إذا أراد مرید أن يقرأ عليه كتاب سيبويه-: ((هل ركبت البحر؟ تعظيمأ لما فيه، واستصعباً لألفاظه ومعانيه))<sup>(٢)</sup> فكتاب سيبويه بحر العربية تکمن في أحشائه دررها من ألفاظ ومعانٍ وجلمع علومها وقرآن نحوها، وقد جعل سيبويه النحو عصمة للأئمٰن وخدمة للمعنى، ومتّما جعل للألفاظ وتركيبيها نصيباً في تفكيره كذلك أولى عنايته بما تؤديه من معانٍ فهو، كما يقول الشاطبي:

(١) نشر في مجلة المورد: ص ١٨، المجلد ٣٠، العدد الثالث، ٢٠٠٢ م.

(٢) أخبار النحويين البصريين: ٥٠.

((وإن تكلم في النحو، فقد نبهَ في كلامه على مقاصد العرب، وأنباء تصرفاتها في لفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علمي المعانى والبيان، ووجوه تصرفات الألفاظ والمعانى))<sup>(١)</sup> لذلك عذ الكوفيون ذلك عيناً على سيبويه قال ثعلب: ((ولما لحق سيبويه الفاطح لأنَّه عمل كلام العرب على المعانى وخطى عن الألفاظ))<sup>(٢)</sup> وهذا لسيبوه لا عليه لأنَّه لم يجعل النحو قواعد هامدة جامدة وإنما جعل المعانى توائم الألفاظ لا تتفاوت عنها بأي حال وهذا ما تدعوه إليه المناهج الحديثة في دراسة النحو وقواعده، ويطالعنا ذلك في أوائل كتاب سيبويه وفي نص قصير جعله أساساً لتمييز الكلام حسب المعنى وذلك في ((باب الاستقامة من الكلام والإالة))<sup>(٣)</sup> فقد قسم الكلام على مستقيم ومحال فالمستقيم ما وافق العربية والمحال ما لم يوافقها لكن المستقيم يتحدد على وفق المعنى ف منه الحسن ومنه الكذب ومنه القبيح فقد يكون مستقيماً في ميزان العربية لكنه كذب أو قبيح في ميزان المعنى.

كل ذلك دفعني إلى الولوج في الكتاب من باب آخر لم يُطرأ من قبل من خلال دراسة المعنى النحوي في كتاب سيبويه — أقدم اثر نحوي عربي — بنظرية حديثة يعدها الغربيون من مفاخرهم اللغوية التي توصلوا إليها وهي نظرية سياق الحال في دراسة المعنى التي وضع لسمها وتطبيقاتها فيرث (J.Firth) (١٩٦٠م) لكن سيبويه قد مبقوهم بألف عام ويزيد في دراسته كلام العرب ومعانيه المختلفة إذ كان يعول على هذا الضرب من السياق كثيراً وتكثر في الكتاب الإشارة إلى فهم المخاطب، والاستغناء عن بعض العناصر اللغوية في الجملة بناءً على السياق الخارجي الذي يجري فيه الكلام، ويلحظ قارئ الكتاب أن سيبويه في مواضع كثيرة

(١) المواقفات، الشاطبي: ٤/٦٠.

(٢) طبقات النحويين واللغويين: ١١١.

(٣) الكتاب: ٢٥/١-٢٦.

يُعنى بوصف الموقف الذي يجري فيه الكلام واستعماله وما يلايه هذا الاستعمال من حل للمخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام.

وهذه الدراسة تسعى إلى ثبات أن النحو العربي منذ بدلياته الأولى للمتمثلة بسيبويه كان نحو معنى ولم يكن قواعد لغوية هلمدةً وسائلً جدليةً جوفاءً كما يدعى المدعون، وتهدف دراستاً ليصل إلى أن نظرية سياق الحال قد وعاهَا النحويون العرب وأدركوها وإن لم ينظروا فيها لكنهم طبقوها في دراسة النحو العربي، وثبتت أن دراسة اللغة عند سيبويه لم تكن تتفكر عن محظوظ استعمالها وأنه وضع القواعد وفسرَ للظواهر وعمل المثل من واقع اللغة واستعمالها بعيداً عن الأفتراض والمعالجات اللغووية، وإن قاعدة النحو العربي راعت مقاصد المتكلمين وأغرضهم وإفاده المخاطبين و حاجاتهم.

وقد اقتضت طبيعة البحث ومفاده أن يكون على أربعة فصول تتوسط بين تمهيد وخاتمة، فلما التمهيد فراسة سياق الحال عند اللغويين عرضنا فيه المفهوم اللغوي لسياق الحال والاصطلاحى وانتقلنا إلى دراسة سياق الحال عند اللغويين العرب القدماء من اهتم به وهم البلاغيون والمفسرون والأصوليون والنحويون، فسياق الحال عند اللغويين المحدثين، لما الفصول فكان أولها بعنوان: ملامح سياق الحال عند سيبويه، وهو يمثل المدخل النظري لهذه الدراسة، درسنا فيه مصطلح سياق الحال عند سيبويه وملامحه في كتابه وكذلك بحثنا في عناصر سياق الحال عند سيبويه، ولما كانت هذه العناصر كثيرة ومترادفة لا ينفصل بعضها عن بعض اعتمدنا في ذلك على العناصر التي وردت في كتاب سيبويه وهي للمتكلم والمخاطب وال الحال المشاهدة على أن هذه العناصر تداخل معها عناصر أخرى تبعاً للمحيط الكلامي، وكذلك ينشأ في هذا الفصل مجالات سياق الحال عند سيبويه ويعنى بها الأمور التي يعتمد فيها سيبويه على سياق الحال في تفسيرها وتوجيهها والتي كانت مجالات تطبيقية يلجأ فيها إلى ملابساتها ومؤلفها التي تولد فيها وهي على وفق ما جاء في الكتاب: الذكر والحفظ، والتقديم والتأخير، والتعريف والتوكير،

ودلالة الأوجه الإعرابية، وأسلوب الكلام. لما لفصل الثاني فهو سياق الحال في المرفوعات والنونسخ الذي درسنا فيه مسائل المرفوعات النحوية التي اعتمد فيها سببيوه على سياق الحال، كحذف بعضها وتقديره وتأخيره أو تعريفه وتقديره كالمبتدأ والخبر ومسائل التواصيخ، والفصل الثالث سياق الحال في المنصوبات، كذلك عرضنا من خلاله ما اعتمد فيه سببيوه على سياق الحال من مسائل المنصوبات، لما الرابع فدرسنا فيه سياق الحال في المجرورات وموضوعات أخرى كالتوابع وغيرها. وانتهت الدراسة بخاتمة أودعنا فيها ما توصلنا إليه من نتائج.

وإقراراً بالفضل فإنَّ هذه الدراسة ما كانت أن تكون لو لا ما اهتمت به من دراسات سابقة جعلت لي الطريق نيراً متعلمة بدراسة الدكتور محمد حمامة عبد اللطيف (النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي للدلالي) ودراسة الدكتور نهاد الموسى (نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي للحديث) وأطروحة الباحثة بان صالح الخفاجي (مراعاة المخاطب في بناء الأحكام النحوية، حتى نهاية القرن السادس الهجري) والتي نشرت كتاباً بعنوان (مراعاة المخاطب في النحو العربي) فضلاً عن بحث الدكتور كريم حسين ناصح آنف الذكر.

وكذلك فإني لم لكن أن لكتب كلمة لو لا توفيق الله تعالى فحمدأ الله الذي هدانا لهذا وما كننا لنهدي لولا أن هدانا الله، وحمدأ الله أخرى إلا قيضاً لي أستاذًا منذ مرحلة الماجستير فكان خير أستاذ ومشرف وموجه ومرشد أستلزي المفضل الدكتور علي ناصر غالب الذي يشهد بفضله قبل كل حرف في أطروحتي فيما وضعت كلمة أو اثنتَ نصاً أو انتهيت منهاً إلا وكانت له اليد الطولى فيه وقد اهتمت بتوجيهاته وأرائه التي ذلت ألمامي كل الصعب فجزاه الله عنِّي وعنِّ العلم وأهله خير جزاء وأمدده الله بعمر متبدد ولا أنسى فضل أستاذتي في قسم اللغة العربية الذين تلمذت لهم وهم أستاذنا الكبير الأستاذ الدكتور صباح عباس السالم والأستاذ الدكتور صباح عطيوي عبد أستاذي ومشرف في الماجستير والأستاذ الدكتور رحيم الحسناوي فجزاهم الله ووفقاً لهم لكل خير.

وختمة القول ان للحمد لله رب العالمين والصلوة على نبيه وآلـه وصحبه  
فإن كنت أصبت ففضل الله وتوفيقه وإن اخطأـت فالكمال لله وحده، ونسأله ان  
يغـتنـبـنـاـ الخـطـأـ وـالـزـلـلـ فـيـ القـوـلـ وـالـعـصـلـ، وـانـ يـجـعـلـ ذـكـرـ خـالـصـاـ لـوـجـهـ وـمـنـفـعـةـ لـعـبـادـهـ.

الباحث

٢٠٠٩/١١/١٠

## مُهِبَّةٌ سياق الحال عند اللغويين

### أولاً- مفهوم سياق الحال:

سياق الحال مصطلح حديث الظهور في علم اللغة، قديم الأصول في علوم العربية، وكيفي تكتمل معالم الصورة المعنوية لهذا المصطلح لا بد من أن نربط بين مفهومه اللغوي أو المعجمي، ومفهومه الاصطلاحي. ولما كان هذا المصطلح مركباً تركيباً إضافياً من كلمتين هما: (سياق) و(حال) لذلك نبحث في مفهومي جزأيه.

#### (أ) مفهومه اللغوي:

مصطلح (سياق الحال) يمثل أحد جزأيه السياق؛ إذ إن السياق يتكون من سياق النص، وسياق الحال. فلذلك يجب أن نتناول بدءاً المفهوم اللغوي للسياق عموماً، ومن ثم سياق الحال.

فقد ذهب ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) إلى أن: ((السين والواو والكاف أصل واحد، وهو حدو الشيء، يقال: ساقه بسوقه سوقاً، والمعنقة: ما استيق من الدواب. ويقال: سقت إلى لمرأتي صداقها، واسقطه، والسوق مشتقة من هذا لما يسوق إليها من كل شيء، والجمع أسواق، والسوق للإنسان وغيره والجمع سوق وإنما سميت بذلك لأن للماشى ينساق عليها))<sup>(١)</sup>.

فالأسدل اللغوي لكلمة السياق يشير إلى الحدو، وهو التتبع، ويرؤكد ذلك ما ذكره ابن منظور (ت ٧٦١هـ) قائلاً: ((السوق معروف، ساق الإبل وغيرها يسوقها سوقاً وسياقاً... وقد انساقت وتساقت الإبل تساقاً إذا تابعت... وفي حديث لم

(١) مقليس اللغة، ابن فارس: ١١٧/٣.

معبد: فجاء زوجها يسوق أعزماً نساقه. أي ما تتابع، والمساقفة: المتابعة، لأن بعضها يسوق بعضاً... وساق بنفسه سياقاً: نزع بها عند الموت، تقول رأيت فلاناً يسوق سوقاً أي: ينزع نزعاً عند الموت) <sup>(١)</sup> ولم يفت ذلك الأصل الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) فقد قال: ((ومن المجاز: هو يسوق للحديث أحسن سواق، والبik سياق الحديث، وهذا الكلام ساقه إلى كذا، وجنتك بالحديث على سوقه أي مرده)) <sup>(٢)</sup>.

ومن كل ذلك نستطيع أن نقول إنَّ معنى السياق يشير إلى التوالي والتسلسل، وسياق الكلام تتابعه. ويمكن أن ننقل هذا المعنى الحسي إلى المعنى المعنوي فنقول: انساق الكلام، وسياق الكلام: تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه. <sup>(٣)</sup> وقد أكد ذلك الدكتور تمام حسان بقوله: ((المقصود بالسياق: التوالي، ومن ثم ينظر إليه من ناحيتين: أولاً: العناصر التي يتحقق بها التركيب والسبك، والسياق من هذه النزاوية يسمى (سياق النص). والثانية: توالي الأحداث التي صاحبت الأداء اللغوي وكللت ذات علاقة بالاتصال، ومن هذه الناحية يسمى السياق (سياق الموقف))) <sup>(٤)</sup>.

وهذا يعني أنَّ المعنى اللغوي يتضمن مساحة من المعنى الاصطلاحي. <sup>(٥)</sup> والبقاء المعنى الاصطلاحي للسياق بالمعنى اللغوي ينهض دليلاً واضحاً على قدم لصوله في علوم العربية.

لماذا كلمة (حال) فهي من الأصل للغوي (ح ول) الذي يشير إلى معانٍ عدّة، وأحدها التقلّع عندما يفترن بحال الإنسان فيفيد ما كان عليه من خير أو شر فقد ورد في العين: ((الحال تونث فيقال: حال حسنة، وحالات الدهر وأحواله: صروفه.

<sup>(١)</sup> لسان العرب، ابن منظور: ١٠٠-١٦٦-١٦٧ (سوق).

<sup>(٢)</sup> أسلس البلاغة، للزمخشري: ٣١٤.

<sup>(٣)</sup> ينظر: المعجم الوسيط: ١/٤٦٥.

<sup>(٤)</sup> قرينة السياق، د. تمام حسان: ٣٧٥.

<sup>(٥)</sup> ينظر: فصول في علم الدلالة، د. فريد عوض: ١٢٦.

والحال: الوقت الذي أنت فيه) <sup>(١)</sup> ويقال أيضاً حالة وهي ((واحدة حال الإنسان وأحواله)) <sup>(٢)</sup> وحال الإنسان (كينة الإنسان وهو ما كان عليه من خير أو شر، يذكر ويؤثر، وللجمع أحوال وأحوالة) <sup>(٣)</sup>.

يتبيّن لنا من المدلول اللغوي لكلا النقطتين نقطة الاتصال المعنوي التي يلتقيان عندها وهي الإشارة إلى تتبع الأحوال أو الأحداث وتتوالياها. وهذا ما نجده في المفهوم الاصطلاحي.

#### (ب) مفهومه الاصطلاحي:

صيغ هذا المصطلح اللغوي بطريق التركيب الإضافي، فهو مركب إضافي، (سياق) مضاد و (حال) مضاد إليه، ليكون مصطلحاً فنياً في ميدان علم اللغة الحديث. وقد دخل مصطلح (سياق الحال) إلى المعجم العربي ترجمة للمصطلح الانكليزي (Situational Context) أو (Context of Situation) وهذه أكثر الترجمات شيوعاً واستخداماً بين اللغويين العرب المحدثين.<sup>(٤)</sup> لكن هناك مصطلحات عربية أخرى مرادفة لهذا المصطلح وكلها تشير إلى معنى اصطلاحي واحد منها: العاجريات<sup>(٥)</sup>، والسياق للخارج عن النص<sup>(٦)</sup>، والمياق العام<sup>(٧)</sup>، والمقام<sup>(٨)</sup>، والمياق

(١) العين، للخليل بن أحمد: ٢٩٩/٣.

(٢) تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهرى: ١٦٨٠/٤.

(٣) لسان العرب: ١٩٠/١١.

(٤) ينظر: فصول في علم الدلالة: ١٢٥، ١٢٧، فقه اللغة في الكتب العربية، عبد الرافعى: ١٦٦، علم الدلالة، احمد مختار عمر: ٧١، علم اللغة، المعرجان: ٣٢٨، نظرية النحو العربي، نهاد المؤمن: ٨٥.

(٥) ينظر: علم للغة، المعرجان: ٣١٠.

(٦) ينظر: علم الأمثلوب، د.صلاح فضل: ٢١٠.

(٧) ينظر: البلاغة والأسلوبية، د.محمد عبد المطلب: ٢٣٤-٢٣٥.

والمقام<sup>(١)</sup>، والسياق الاجتماعي<sup>(٢)</sup>، ويسميه الدكتور كمال بشر (المسرح اللغوي)<sup>(٣)</sup> وينصي للظروف الكلامية<sup>(٤)</sup>.

ويقصد به في علم اللغة الحديث: ((السياق الذي جرى في إطاره التفاصيم بين شخصين، ويشمل ذلك زمن المحدثة ومكانتها والعلاقة بين المتحدثين والقيم المشتركة بينهما والكلام السياق للمحادثة))<sup>(٥)</sup> ويرى هاليداي (M.Halliday) أن السياق: ((هو النص الآخر، أو النص المصاحب للنص الظاهر، أو بمثابة الجسر الذي يربط التمثيل اللغوي بيئته الخارجية))<sup>(٦)</sup>.

فسياق الحال إذن الظروف المتعلقة بالمقام الذي تتطيق فيه الكلمة أو بتعبير آخر دراسة الكلام في المحيط الذي يقع فيه، ويشمل السياق الخارجي الظروف المحيطة بالحديث الكلامي وهي العصر ونوع القول وجنسه، واللغة أو اللهجة المستعملة، والمتكلم أو الكاتب، والمستمع أو القارئ، والعلاقة بين المرسل والمتلقي من حيث الثقافة والجنس والعمر والألفة والطبقة الاجتماعية...<sup>(٧)</sup>

وبعد هذا العرض الموجز لمفهوم السياق عامة، وسياق الحال تحديداً، يمكن أن نلخص المفهوم العام بثلاث نقاط<sup>(٨)</sup>:

١. إن السياق هو الغرض أي مقصود المتكلم من ابراد الكلام، وهو واحد من المفاهيم التي عبر عنها بلفظ السياق (السوق).

(٨) يُنظر: اللغة العربية، معناها ومبناها، د. تمام حسان: ٣٣٧.

(٩) يُنظر: دراسات في علم اللغة النفسي، د. داود عبد: ١٢-١٣.

(١٠) يُنظر: دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر: ١٦٥/٢.

(١١) يُنظر: محاضرات في اللغة، د. عبد الرحمن أبوب: ٤٥.

(١٢) معجم علم اللغة النظري، د. محمد علي الغولي: ٢٥٩.

(١٣) علم النص ونظريّة الترجمة، د. يوسف نور عوض: ٢٩، وينظر: دلالة السياق، د. ردة الله الطلحي: ٥١.

(١٤) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين، د. عوطف كتوش: ٧٦.

(١٥) يُنظر: دلالة الميلق: ٥٠-٥١.

٢. إنَّ السياق هو الظروف والمواضف والأحداث التي ورد فيها النص أو نزل أو قيل بشأنها، وأوضح ما غيره عن هذا المفهوم لفظ الحال أو المقام.

٣. إنَّ السياق هو ما يعرف الآن بالسياق اللغوي الذي يمثله الكلام في موضع النظر أو التحليل، ويشمل ما يسبق أو ما يلحق به من كلام.

وعلى الرغم من هذا التوارد الحاصل بين ما يعرف في علم اللغة الحديث بـ(سياق الحال) والمفهوم اللغوي للمصطلح في المعاجم العربية فإنَّ علماء العربية القدماء في علومها المختلفة من نحو وبلاغة وأصول وتفصير لم يستعملوا لهذا المفهوم الحديث المصطلح نفسه بل استعملوا مصطلحات أخرى مرادفة له تؤدي ذاته الأصطلاحية مثل: الحال، والأحوال المشاهدة، والمشاهد، والدليل، والقرينة، والمقام، وال موقف. ولعل أقدم إشارة لهذا المصطلح ما ورد في كتاب سيبويه فقد أطلق عليه (الحال) فهو أقدم مصطلح يقترب من فكرة سياق الحال وقد ذكره سيبويه في مواضع من كتابه<sup>(١)</sup> ولعله يعود إلى أستاذة الخليل.<sup>(٢)</sup> وقد كان لابن جني جنبي فضل السبق في ابتكار مصطلح آخر مماثل لسياق الحال هو (الحال المشاهدة) أو (الأحوال المشاهدة)<sup>(٣)</sup>. واستعمل البلاغيون مصطلح (مقتضى الحال) الذي يقترب مفهومه مما ينادي به أصحاب نظرية سياق الحال في الغرب.

ومن الأمور التي تتصل بمفهوم سياق الحال العناصر المكونة له إذ إنَّ سياق الحال هو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي لو للحال الكلامية، ومن هذه

#### العناصر المكونة للحال الكلامية:

١. شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع - إن وجدوا - وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك

(١) يُنظر: الكتاب: ٢٧٢/١، ٢٧٥، ٣٠٥، ٣٣٨.

(٢) يُنظر: فصول في علم الدلالة: ١٢٨.

(٣) يُنظر: الخصائص: ١/٢٣٨-٢٤٨.

للغوي، ودورهم يقتصر على الشهود لم يشاركون من حين لآخر بالكلام، والنصوص الكلامية التي تصدر عنهم.

٢. العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة وبالسلوك اللغوي لمن شارك في الموقف الكلامي كحالة الجو إن كان لها داخل، وكالوضع السياسي وكمكان الكلام، وكل ما يطرأ في لثناء الكلام مما يشهد للموقف الكلامي من لفعل أو أي ضرب من ضروب الاستجابة، وكل ما يتعلق بالموقف الكلامي أيًّا كانت درجة تعلقه.

٣. لثر النص الكلامي في المشتركين، كالإقصاء أو الالم، أو الإغراء أو الضحك إلى غير ذلك<sup>(١)</sup>.

وبعد ذلك يمكن أن نقول إنَّ سياق الحال هو الجو العام الذي احتوى العملية الخطابية الذي يعتمد عليه في تحديد المعنى المقصود لدى المتكلم، وفهم الكلام لدى المُخاطب وكل ما يتصل بذلك.

وفكرة سياق الحال ((هي المركز الذي يدور حوله علم الدلالة الوصفية في الوقت الحاضر، وهو الأساس الذي يبني عليه الشق أو الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى... وهو الوجه الذي تتمثل فيه للعلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال)).<sup>(٢)</sup> فللننظر اللغوي الحديث بعد موضوع الحال أو المقام من المجالات الدلالية والمعنوية للحقيقة، توصل إليها علم لغة الحديث في ضمن دراسته اللغة، على وفق نتائج البحث في علم الاجتماع وعلم النفس<sup>(٣)</sup>.

وتتاتي أهمية سياق الحال من كونه حصيلة الظروف الواردة في الوقت الذي تمُّ فيه أداء المقال، طبيعية كانت أو اجتماعية أو غير ذلك، وهذه المقدمة

(١) ينظر: علم اللغة، المعران: ٣١١، نظرية للنحو العربي، دنهاد الموسى: ٨٥-٨٦.

(٢) اللغة العربية، معناها وبناؤها: ٣٣٧.

(٣) ينظر: علم النفس للغوي، د. نوال حمد عطية: ٣٣.

الاجتماعية تمثل نسيج الثقافة بمعناها الانثربولوجي الأعم لا بمعناها التربوي الأخص، أي أنها من نتاج العادات والتقاليد والأعمال اليومية والذاكرة الشعبية<sup>(١)</sup>. فكل هذه الأشياء التي تشكل سياق الحال يكون لها دخل كبير وتأثير بالغ في الوصول إلى المعنى الحقيقي المقصود في العملية الخطابية لذلك يرى أولمان أن نظرية السياق لذا طبقت بحكمة تمثل حجر الأساس في علم المعنى وقد لاقت إلى نتائج باهرة قد أحدثت ثورة في طرق التحليل الأنبي، ومكنت للدراسة للتاريخية للمعنى من الاستناد إلى أسس حديثة أكثر ثباتاً. ولنها قدمت لنا وسائل فنية حديثة لتحديد معاني الكلمات<sup>(٢)</sup>.

فالعناصر النحوية لا تسهم في الوصول إلى المعنى بمعزل عن العناصر الدلالية فكما يمد العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة، يمد العنصر الدلالي للعنصر النحوي كذلك ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده وتمييزه وبين الجانبين اخذ وعطاء وتبادل تأثير مستمر فلا يمكن بحال تكرار تأثير دلالة سياق النص اللغوي وسياق الموقف الملابس له على العناصر النحوية من حيث الذكر والمحذف، والتقديم والتأخير، ولا يُنكر أن دلالة السياق تجعل الجملة ذات الهيأة التركيبية الواحدة بمفرداتها نفسها إذا قيلت بنصها في موقف مختلفة، تختلف باختلاف السياق الذي ترد فيه مهما كانت بساطة هذه الجملة<sup>(٣)</sup>.

وقد تتبه الدكتور مهدي المخزومي إلى أهمية سياق الحال في فهم الجملة في التراث النحوي فرأى أنها ((خاضعة لمناسبات القول وللعلقة بين المتكلم والمُخاطب، ولا يتم التفاهم في لغة إلا إذا رُوِّعت تلك المناسبات)، وأخذت العلاقة بين أصحابها بنظر الاعتبار، ولن يكون الكلام مفيداً ولا الخبر مفيداً

(١) ينظر: اللغة العربية، معاها ومتناها: ٤١-٤٢.

(٢) ينظر: دور الكلمة في اللغة، ألمان: ٧٢.

(٣) ينظر: النحو والدلالة، د. محمد حمامة: ١١٢، الدلالة والتقييد للتحوي في كتاب معيروه، د. محمد مسلم سلخ: ٣٦٨.

غرضه ما لم يكن حال المُخاطب ملحوظاً ليقع الكلام في نفس المُخاطب موقع  
الاكتفاء والقبول) )<sup>(١)</sup>

### ثانياً- سياق الحال عند اللغويين العرب القدماء:

#### (أ) سياق الحال عند البلاغيين:

إن نظرية سياق الحال التي يعدها المحدثون من المفاخر اللغوية في التفكير الغربي، لم تكن غائبة ولا خافية عن تفكير اللغويين العرب القدماء، فقد أدركواها وكانت واضحة في لذاهنهم شأنها شأن النظريات اللغوية الأخرى، فعند النظر فسيترى لنا البلاغي للقديم نجد أن أحد المعايير البلاغية المهمة في علم المعاني هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

فلما مصطلح (مقتضى الحال) فقد اهتم به علماء المعاني، والحال في اصطلاحهم ((هي الأمر الداعي إلى التكلُّم على وجه مخصوص، أي الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به لصل المعنى، خصوصية ما هي المسماة بمقتضى الحال، فمثلاً كون المُخاطب منكراً للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم والتاكيد مقتضاه))<sup>(٢)</sup>. فمن الواضح أنَّ أهل علم المعاني قد اهتموا بأحوال المتكلم والسامع والتعرِيف يقتضي أن يكون المتكلم على علم بأحوال السامع قبل أن يتكلَّم، حتى يأتي للكلام على صفة مخصوصة تتطابق مع حال المستمع<sup>(٣)</sup>.

ومن أهم الملامح في النظر البلاغي عند العرب - فضلاً عن اشتراطهم موافقة الكلام لمقتضى الحال - لتشعارهم المقوله السائدة ((كل مقال مقال)) و((كل كلمة مع صاحبتها مقال)) فهم بذلك قد وفروا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات لا في العربية الفصحى حسب،

(١) في النحو العربي، نقد وتجزيه، د. مهدي المخزومي: ٢٢٥.

(٢) كشف اصطلاحات الفنون، التهليوي: ١٢٥/٢.

(٣) ينظر: الدلالة والقيود النحوية: ٣٧٣.

وتصلحان للتطبيق في إطار كل الثقافات على حد سواء، ولم يكن مالينوفסקי وهو يصوغ مصطلحه الشهير (Context of Situation) الذي يعني (سياق الحال) يعلم انه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بآلف سنة أو ما فوقها، إذ يقول الدكتور تمام حسان مفتخرًا: ((لقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة المقام متقدمين ألف سنة تقريباً على زمانهم، لأن الاعتراف بفكرة المقام والمقال باعتبارهما أساسين متميزين من أحسن تحليل المعنى، يعتبر الآن في الغرب من الكشف التي جاءت نتيجة لمعالمات العقل المعاصر في دراسة اللغة))<sup>(١)</sup>.

وهكذا سلط البلاغيون الأضواء على جوانب متعددة من هذه النظرية، ومما يجدر ذكره أنَّ إلجاج البلاغيين على فكرة المقام واتخاذهم من مراعاتها محوراً يدور حوله البحث البلاغي لديهم إنما يعد وعيَاً بفكرة صلبة مازالت كثيرة من الدراسات الحديثة تؤكد صوابها، ففكرة المقام هي أساس ما يسمى في ميدان الدراسات اللغوية المعاصرة (علم الدلالة الوصفية) وهي كذلك المحور الجوهرى لما يسمى بـ(نظرية الاتصال)<sup>(٢)</sup>.

ولعلنا نجد عند المولازنة بين مصطلحي (مقتضى الحال) و(سياق الحال) أنهما يشيران إلى شيءٍ خارج نطاق اللغة، وهو الجانب الاجتماعي المرتبط بالمتكلم والسامع وغيرهما من عناصر السياق، من جهة، وإن كلتا الفكريتين تعتمدان على معيارين أساسيين هما: المقال (النص) والمقال (الحال أو الموقف) وعلى الرغم من سبق البلاغيين في أصلية هذه النظرية واقتراب مصطلحهم (مقتضى الحال) إلى حد كبير من مصطلح (سياق الحال) في الدرس اللغوي الحديث وشتركه معه في أهم خاصية، وهي الاهتمام بالجانب الاجتماعي للغة. فإن هناك عدداً من الباحثين كان له رأى آخر في ذلك، فالدكتور كمال بشر، يرى أنَّ للبلاغيين لا وقوافى في إدراك شيء مهم في الدرس اللغوي وهو المقام ولكنهم – كما ادعوا – طبقوه بطريقتهم

(١) اللغة العربية، معناها ومعنىها: ٣٢٧.

(٢) ينظر: علم المعاني، تأصيل وتقديم، د. حسن طبل: ١٨.

الخاصة، لقد كانت عنيتهم في المقام موجهة نحو الصحة والخطأ أو نحو الجودة وعديها، ولهذا كانت نظرتهم إلى المقام أو ماجريات الحال أو ما يسميه هو المسرح اللغوي (Linguistic Theatre) نظرة معيارية لا وصفية<sup>(١)</sup>.

وأشار الدكتور حلمي خليل إلى أن فكرة سياق الحال فكرة قديمة، أحياناً فيرت فهي فكرة تتبع إليها أفلاطون وعلماء البلاغة العرب، غير أن فيرت لستطاع أن يصوغ منها نظرية علمية، وهي إن التقت في بعض جوانبها مع آراء القسماء إلا أنها تختلف من حيث المنهج والتطبيق والتحليل<sup>(٢)</sup>. وحاول باحث آخر أن يقلل من جهد البلاغيين قادحاً بنظرتهم، ناعتاً إياها بالضعف في لکثر من موضع إذ يقول: ((إنها لم تؤت ثمارها المرجوة على أيديهم، إذ إن نظرتهم فيها وتطبيقاتهم عليها قد شابتها بعض الشواذ التي اضطرت بها وأنبلت عودها))<sup>(٣)</sup>

ووجد أن هذه النظرية ينتابها للضعف في لکثر من موضع وهي:

١. التركيز على جانب المخاطب فحسب عند رصد المطابقة.
٢. النظرة الجزئية إلى المطابقة، لأنها لم تتجاوز نطاق الجملة الواحدة أي أنها لم تسع لتشمل العمل كله.
٣. النزعة التقنية التي سالت البحث البلاغي في تقين ظواهر الأداء من تكرر وحذف وتعريف وتنكير بحسب الأغراض تارة، وتارة بحسب المقامات<sup>(٤)</sup>.

وقول هذا الباحث ولمثله لا نجد فيه إلا مجانية للحق وللفقرار إلى إقصاف، لأنه لا يعقل أن تطلب فكرة عمرها ألف عام ويزيد بالوفاء بمقتضيات النظريات

(١) ينظر: دراسات في علم اللغة، بشر: ٦٤/٢.

(٢) ينظر: للعربية وعلم اللغة البنوي د. حلمي خليل: ١٣٢.

(٣) طم للمعاني تصصيل وتقدير، د. حسن طبل: ١٩.

(٤) ينظر: المعني في البلاغة العربية، د. حسن طبل: ١٩٤.

الحديثة، أو أن تُحاكم الأفكار القيمة في ضوء أفكار عصرنا لاختلف المقالات والمقامات ومقتضياتها من حصر لأخر، لذلك إننا نجد أن فكرة مقتضى الحال البلاغية العربية ربما تعدّ أصلًا وجذوراً لنظرية سياق الحال الغربية، وكان الغربيين يبدأوا من حيث انتهى البلاغيون، وذلك يتضح من خلال الموازنة الآتية:

١. كلتا الفكرتين تراعيان معيارين أساسيين هما: المقال والمقام.
٢. كلتا الفكرتين تراغيان ما هو خارج نطاق اللغة وهو المقام.
٣. كلتا الفكرتين هدفهما المعنى، إلا أن وسيلة البلاغيين المطلقة وهي ما يحقق المعنى، ووسيلة الغربيين التحليل الذي يوصل إلى المعنى.

ولا بد من الإشارة إلى أن البلاغيين يبدأون فكرتهم بالمقال وتنتهي بالمقام بشرط المطابقة لتحقيق الفصاحة، والغربيون يبدأون نظريتهم بالحال أو الموقف (المقام) وتنتهي بالنص (المقال) عن طريق التحليل للوصول إلى المعنى، ويتبين ذلك بالمخطط الآتي:

فكرة مقتضى الحال : المقال      مطابقة      المقام = البلاغة .  
نظرية سياق الحال : الحال      تحليل      النص = المعنى .

وهذا يوضح أنّ للغربيين يبدأوا من حيث انتهى البلاغيون، إذ لا بد للبلاغة عند العرب من مطابقة المقال المقام، لأن الكلام يصاغ بمقتضى الحال، أمّا عند الغربيين فإنه يستعمل بعناصر المقام في فهم المقال بعد إنتاجه، وهذا المقال جزء من هذا السياق وليس منفصلا عنه.

(ب) سياق الحال عند المفسرين والأصوليين:  
للتقت المفسرون إلى أهمية سياق الحال وهو يتمثل عددهم فيما أطلقوا عليه سباب التزوير ويدأوا بذلك ما صدر تفسير الآيات وحدّدوا وظائفها وفوائدتها المتمثلة

في الوقوف على المعنى عند معرفة عناصر سياق الحال من خلال سبب النزول وقد اشتربوا في من يتصدى لتفسير القرآن الكريم وتلويته شرطًا لها علاقة بسياق الحال<sup>(١)</sup>.

فهناك علاقة بين أسباب النزول وسياق الحال، إذ إن سبب النزول يمثل علاقة النص بالواقع فهو يزودنا من خلال الحقائق التي يطرحها علينا بملاة جديدة ترى النص استجابة للواقع تأييداً أو رفضاً وتؤكد علاقة الحوار والجدل بين النص والواقع<sup>(٢)</sup>. ويتبين ذلك من مفهوم أسباب النزول، لا يقصد بها ((الأحداث والواقع الملائمة للنص القرآني))<sup>(٣)</sup> إذ إن القرآن الكريم لم ينزل جملة بل نزل منجماً وقد ذكر الله سبحانه وتعالى علة ذلك فقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمِلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِتُبَثِّتَ بِهِ فُؤَادُكُمْ وَرَتَّلَنَا تَرْتِيلًا﴾ (الفرقان: ٣٤).

ولذلك إن لأسباب النزول خولاند وأهمية كبيرة في فهم المعنى<sup>(٤)</sup>، فقد ذكر الواهبي (٤٦٨هـ) أنه لا يمكن ((تفسير الآية وقصد سببها، دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها))<sup>(٥)</sup> وكذلك لها أهمية كبيرة في رفع الإشكال ودفع التناقضات وذلك لأن ((معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالسبب، وقد أشكل على جماعة من السلف معاني آيات حتى وقفوا على أسباب نزولها فزال عنهم الإشكال))<sup>(٦)</sup>.

وقد بيّنت علاقة أسباب النزول بسياق الحال واضحة عند الزركشي (٧٩٤هـ) في حديثه عن فولندتها بقوله: ((واخطا من زعم أنه لا طائل تحته،

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي: ١٢/١.

(٢) ينظر: مفهوم النص، نصر حامد لوزيد: ٩٧.

(٣) ينظر: دراسة لمعنى عند الأصوليين، طاهر سليمان حمودة: ٢٢٢.

(٤) ينظر للتفسير في ذلك: فضول في علم الدلالة: ١٤٨-١٧٤.

(٥) أسباب النزول، الواهبي: ٤.

(٦) لباب للتغول في أسباب النزول، المسوطي: ١٢.

لجريانه مجرى للتاريخ، وليس كذلك، بل له فوائد منها: وجه الحكم الباعثة على شريع الحكم، ومنها تخصيص الحكم به عند من يرى لأنّ للعبرة بخصوص العيب، ومنها الوقوف على المعنى، قال الشيخ أبو الفتح القشيري: بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معنني كلمات الكتاب العزيز، وهو أمر تحصل للصحابة بقرائن تحف بالقضايا، ومنها أن يكون اللفظ عاماً ويقوم الدليل على التخصيص فإنّ محل السبب لا يجوز إخراجه بالإجماع والاجتهاد) <sup>(١)</sup>.

فقد يستدل بعنصر من عناصر سياق الحال على آخر فيفيد في تبيين العنصر غير الظاهر منه عن طريق عنصر منكور وهذا ذوفائدة في معرفة المكي والمدني من خلال الاستدلال ببعض عناصر سياق الحال على الأخرى، فالمكي ما نزل بمكة، وهو دليل على عنصر الزمان، وهو ما قبل الهجرة، والمدني ما نزل بالمدينة، وهو دليل على عنصر الزمان، ما بعد الهجرة، وكذلك فإنّ المكي ما وقع خطاباً لأهل مكة والمدني لأهل المدينة، فاتخذوا عنصر المخاطب دليلاً على عنصر المكان. وغير ذلك مما يكون سياق الحال مرتكزاً لكتفه في تفسير القرآن الكريم <sup>(٢)</sup>.  
 أمّا الأصوليون فيبدو مفهوم السياق عندهم أكثر وضوحاً وتحققاً؛ لاتصال دراساتهم بالنص القرآني، إذ إنهم ((قطعوا منذ زمن سحق في القدم إلى الفرق بين ظاهر القرآن وباطنه فكان فهمهم لهذا للفرق تفريقاً منهم بين المعنى المقالى والمعنى المقامى)) <sup>(٣)</sup> فقد اعتمدوا على فكرة المعياق في بيان المعنى في النصوص الشرعية، إذ يُعدُّ للجوء إلى قرائن السياق من وسائلهم لتحديد المعنى فقد وعوا

(١) البرهان في علوم القرآن، لزركشي: ٢٢/١، ٢٦-٢٢، وينظر: الإنقلان في علوم القرآن، المسوطي: ٣٤-٢٨/١.

(٢) ينظر: فصول في علم الدلالة: ١٤٨-١٧٦.

(٣) اللغة العربية، معناها وبناؤها: ٣٣٩، وينظر: الدلالة للسياقية عند المفسرين، رسالة ماجستير، بشير سعيد المنصورى: ١٦-٧٧.

تعلماً أن ثمة نوعين من القراءن للسياقية، الأولى هي القراءن اللفظية، والثانية هي القراءن المقامية، وفهموا الآخر الذي تقوم به هذه القراءن في تحديد دلالة النص<sup>(١)</sup>.

#### (ج) سياق الحال عند النحويين:

على الرغم من إدراك البلاغيين لإدراكهما الكبيرأ في نظرية سياق الحال، لا تذكر ما للنحويين من فضل فيه، بللنا عليه ما كتبهم في كتبهم فهم أول من قال بمراعاة الأحوال للمحيطة بكل من المتكلم والمُخاطب إذ إن الفكر العربي قد تخطى حدود الشكل في الدرس النحوي وقد أرسى علماء النحو دعائم معنوية عبرت عن مقاصد المتكلمين في للميادين المختلفة منها التي يدعى المحظوظون لهم قد لاتذكروا أو خاضوا فيها لأول مرة<sup>(٢)</sup>.

وهذه المسألة تؤكد لنا حقيقة مهمة لدى النحويين القدماء، يعرفها كل من يدرس تراثنا النحوي ((ذلك هي لغة معانى النحو وأصوله ليست كما يتوهم كثير من الناس قوله جامدة أو مقلوبة محدثة صفة، بل أنها مع كونها تقوم على أسس عقلية ومنطقية، فإنها ترعى الجوانب الفنية والأحوال النفسية لدى من ينشئ الكلام وتتعهد بتقدير المنشئ لحال من يتلقى عنه ويأخذ منه))<sup>(٣)</sup>.

وهذه الحقيقة هي عينها التي نجد لللغويين الغربيين ومن سلك منهجهم يعدونها من المفاخر اللغوية ويعظمون من توصل إليها ويقررون بفضلها مثل مالينوفسكي وفيirth وغيرهما فعلى الرغم من أن اللغويين العرب لدركتها ظاهرة الدلالة السياقية في جل كتبهم ومؤلفاتهم، لكنَّ المعاصرین حين أقدموا على الكتابة لم يولوا ذلك التراث ما يستحقه من العناية، وإنما راحوا ينتقدون ما في ذلك من آراء

(١) ينظر: البحث الدلالي عند الأصوليين، د. محمد يوسف: ١٢.

(٢) ينظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيفويه، د. كريم حسين ناصح (بحث): ١٨.

(٣) نحو المعنى، احمد عبد الستار الجواري: ٣٣.

لأجلاب تتعلق بموضوعات الدلالة السياقية من لغوية وغير لغوية، كسياق الحال وينهلون منهم، وتركوا اثرنا اللغوي الذي يضم موضوعات البحث اللغوية المختلفة<sup>(١)</sup>.

ولا يريد أن يبالغ ونقول إن كل ما توصل إليه الغربيون لكتشاف النحوين العرب القدماء فتكون من المغالين، فقد يكون ذلك من جهة التوارد بينهم، لأن تلك الأفكار المشتركة التي توصل إليها الطرفان قد تكون قواعد لغوية عامة تشارك بها كل اللغات الإنسانية إذ إنها قواعد خطوبية عامة. وكل اللغات تشارك في أنها ظاهرة اجتماعية؛ لأن ((النظام اللغوي خلق للإفادة، أي لتبلغ أغراض المتكلم للمسمع، فهو آلة للتبلاغ جوهرة تابع لما ولد من لمر الإفادة فهو إلى قوانين فن المواصلات أقرب منه إلى قواعد المنطق))<sup>(٢)</sup> وهذه حقيقة أظهرها منذ القدم اللغوي الكبير ابن جني (٣٩٦هـ) بقوله: ((اللغة لصوت يعبر بها كل قوم عن أغراضهم))<sup>(٣)</sup>.

وقد لاحظ ذلك النحوين القدماء فلم يفصلوا اللغة عن محيطها الخارجي؛ لأنهم لم يقتصروا على النظر في بنية النص اللغوي، كما لو كان شكلاً منعزلاً عن العوامل الخارجية التي تلفه وتحيط به، وإنما اختروا مادتهم اللغوية – على ما يبدو من معالجتهم لها – على أنها ضرب من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مع محيطه وظروفه، كما فطنوا إلى أن الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي وإن هذه الوظيفة وذلك المعنى لهما لرتباط وثيق بسياق الحال أو المقام وما فيه من شخصيات وأحداث، فقد ظهر هذا كلّه في دراستهم وإن لم ينصُوا عليه مبدأ من مباديء التقييد أو لصاً من لصول نظريتهم اللغوية<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: الدلالة السياقية عند الغربيين: ١١-١٢.

(٢) نظرية النحو العربي: ٨٧.

(٣) الخصلات: ١/ ٣٣.

(٤) ينظر: علم اللغة الاجتماعي، د. كمال بشر: ٦٦.

والمطلع على تراثنا النحوي يجد أن النحاة قد أدركوا في أثناء التعريف أن عناصر سياق الجملة قد لا تكفي لاستخلاص القواعد، لأنهم لاحظوا أن القضايا السياقية الأخرى تسهم في تحديد معنى الجملة أحياناً وفي معانٍ عناصرها التركيبية لذلك أخذوها في الحسبان، فتناولوا مجموع الأمور التي تسهم في تشكيل المعنى ودخلوها في صميم قواعدهم كلما دعت الحاجة إليها فقد رأعوا قضايا المقام ((وقد رصدوا على وجه التفصيل ما يكون من تأثير السياق وسياق الحال خاصة وهي حال المتكلم والمخاطب والحال المشاهدة، وحال الجو وسائر ما يتألف منه المقام وتأثير ذلك في تشكيل الكلام وتأليفه على هيأت في القول شتوع وفقاً لتتنوع المفامات كما أنهم شعروا أن وصف الظاهرة النحوية وتحليلاتها اللغوية لم تف بالغرض المطلوب أو الوصول إلى إقامة الفهم ما لم تؤخذ المتغيرات الخارجية التي تكتف مادة الكلام إطاراً لها وتدربه ضمن البيئة اللغوية المعينة بظروفيها وخصائصها)).<sup>(١)</sup>

ومن يقرأ كتب النحاة ويرصد تحليلهم لما يطرأ على أحوال الجملة من ذكر وحذف وتقديم وتأخير وتعريف وتنكير، وأساليب الكلام المختلفة، يجد بما لا يدع للشك مجالاً أن النحاة نظروا إلى النحو من خلال السياق وبنوا تقسيمات النحو على أساس العناصر المكونة للتحليل السياقي وفي ذلك يقول الدكتور تمام حسان: ((راحوا يرصدون خصائص هذه الكلمات في السياق فرأوا الكلمة بنية، ورأوا لمكانها في الجملة رتبة، ورأوا في علاقتها مع رصيقاتها في الجملة ربطاً ومطابقة ولمحوا بين الكلمتين في نطاق الجملة علاقة خاصة أقوى بينهما مما تكون بين إداهما وبقية عناصر الجملة... فجعلوا هذه الأمور مساراً لتنكيرهم النحوي)).<sup>(٢)</sup>.

(١) الدلالة السياقية عند اللغويين: ٣٠١.

(٢) مقالات في اللغة والأدب، دمتمام حسان: ٦٠-٦١.

ونجد أمثلة كثيرة في كتب النحوين تبين اعتمادهم على سياق الحال وعاصره في تحليل الظواهر النحوية أو تفسير أمثلتها وتوضيحها أو تعليلها ويُعدُّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٢٥هـ) من أوائل النحاة الذين اعتمدوا المنهج السياقي في الكشف عن المعانى النحوية بما في ذلك سياق الحال وعاصره المتمثلة بالمتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما، وعلم المخاطب بالمعنى إلى غير ذلك مما يرتبط بالمقام، كما يتضح ذلك من خلال كتاب تلميذه سيبويه، فقد اعتمد على (الرادة المتكلم) في توجيه ما انتصب على (التعظيم والمدح) في نحو (الحمد لله أهل الحمد)<sup>(١)</sup>، قال سيبويه: ((زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد لأن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعلته ثناءً وتعظيمًا))<sup>(٢)</sup> كما اهتم الخليل بالعلاقة بين المتكلم والمخاطب، وذلك عند الحديث عن أن (قد) جواب لمن قال: لما يفعل، فتقول في الجواب: قد فعل. ((وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر))<sup>(٣)</sup>، فالمخاطب في حاجة إلى تأكيد الجواب، وهذا لا بد من أن يراعي المتكلم حال المخاطب<sup>(٤)</sup>، فيستعمل (قد) التي تفيد التأكيد مع الماضي، وسأل سيبويه الخليل عن قوله تعالى « حتَّى إِذَا جَاءُوكُمْ وَفَتَحْتُ أَنْوَافَهَا » (الزمر: من الآية ٧٣) وعن قوله تعالى: « وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ » (البقرة: من الآية ١٦٥)، و قوله: (هُوَ الَّذِي لَمْ يَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ) (الأعراف: من الآية ٢٧)، فقال الخليل: ((إنَّ الْعَربَ قَدْ تَرَكَ فِي مُثْلِ هَذَا الْخَبَرِ الْجَوَابَ فِي كَلَمِهِمْ، لَعْنَ الْمُخْبَرِ لَأَيِّ شَيْءٍ وَضَعَ هَذَا الْكَلَامَ))<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ٦٦/٢.

(٢) الكتاب: ٦٥/٢.

(٣) الكتاب: ٢٢٢/٤.

(٤) ينظر: لُؤْلُؤُ السياق في مبنى التركيب ودلائله (دراسة نصية من لغة القرآن)، الدكتور فتحي ثابت علم الدين، لطروحة دكتوراه: ١١ - ١٢.

(٥) الكتاب: ١٠٣/٣.

وهكذا، فإن هذه الأمثلة الواردة عن الخليل، لا تدع للشك مجالا في أن الخليل اعتمد اعتماداً واضحاً على سياق الحال في التعريف لذري وبيان مبنى التراكيب ودلالاتها. وإنما كان الخليل - في هذه الحقبة المبكرة من التعريف النحوي - قد انتهج هذا المنهج السياقي في بيان دلالة التراكيب على هذا النحو العلمي المبهر، فمن الطبيعي أن يستفيد النحاة من بعده بهذه النظارات الثاقبة، وهذا ما سيتضح بجلاء عند سيبويه الذي يكون حديثنا عنه منفرداً لأنه موضوع بحثاً، أما النحاة بعد سيبويه فيجد المتصفح كتبهم هذا المنهج متبعاً أيضاً في التعريف والتطريل والتعليق فالميرد (٢٨٥هـ) مثلاً قد صرَّح بمصطلح (دلالة الحال) ومصطلح (المشاهدة) ومن نصوصه في ذلك قوله: ((ولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار؛ لأن الفعل إنما يضرم إذا دل عليه دال))<sup>(١)</sup> قوله: ((فهذا لا يكون إلا لما شاهد من الحال، فلذلك استغفت عن ذكر الفعل))<sup>(٢)</sup> واستعمل الرمانى كذلك مصطلح دلالة الحال في قوله: ((طلب أو دلالة الخلف من المحذوف دلالة شيء يقتضي معنى ما لم يذكر مما تقدره أن يذكر وذلك نحو تكبير الناس عند طلب الهلال يقتضي معنى رأى الهلال كله ناطق به وترفع الناس للهلال إذا قال قائل في تلك الحال للهلال يقتضي هذا الهلال والفعل للشاهد من نحو القرب والإعطاء إذا قال قائل وزيراً يقتضي لضرب زيداً أو أعط زيداً فهذه دلالة الحال التي تصحب الكلام))<sup>(٣)</sup>.

لما عند ابن جنی (ت ٢٩٦هـ) فقد اتضح هذا المصطلح وجعله ضابطاً نحوياً مسُوغاً للحذف ذاتياً مناب الأفعال الناصبة<sup>(٤)</sup>، وعقد بانياً في ذلك لسماه ((باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم المتفوظ به إلا أن يعترض هناك

(١) المقتصب: ٣/٢٢٨.

(٢) المقتصب: ٣/٢٦٤.

(٣) رسالتان في اللغة، للرمانى: ٨١-٨٢.

(٤) الخصلات: ١/٢٢٥.

من صناعة (اللفظ ما يمنع منه))<sup>(١)</sup> وقال: ((من ذلك أن ترى رجلا قد سند سهما نحو لغرض ثم أرسله فتصمع صوتا فتقول الفرطاس والله أي أصاب الفرطاس فأصاب الآن في حكم الملفوظ به البتة وإن لم يوجد في اللفظ غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به وكذلك قولهم لرجل مُهْوِي سيف في يده زيدا أي اضرب زيدا فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به))<sup>(٢)</sup> وغير ذلك مما يتضح فيه اعتماد النحويين على سياق الحال وعنصره<sup>(٣)</sup>.

وأمام كل هذه الحقائق الواضحة التي تقطع كل شك بيقينها نجد عدداً من الباحثين للعرب يقف موقفاً بين الإعجاب والارتياح محاولاً التقليل من الجهد الجبار في إقامة الصرح المعنوي للنحو العربي، ومن هؤلاء الدكتور تمام حسان عندما يقول: ((والحقيقة أن النحاة العرب لو فطنوا إلى مراعاة العنصر الاجتماعي في اللغة، لما تورطوا في أمور مثل القول بعدم جواز أن نصوغ نحن الكلمات الجديدة قياساً على ما قاله الأقدمون... القول بأن السلبيّة طبع لا اكتساب... الدخول في الاعتماد على التمارين العقليّة))<sup>(٤)</sup> واقتفي أثره في ذلك الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف إذ قال: ((إن النحويين الآن يقفون على باب اللغة يحرسون الصواب والخطأ ويتسدون في الحراسة على حين اعتذرت الأسوار من الخلف وأخذ كل شيء تقريباً))<sup>(٥)</sup>.

وأغلب لظن أن هذا الكلام ولمثله من باب الحكم الذي لا يقاس عليه لافتقاره إلى الاستقراء الشامل لظواهر النحو العربي، فقد يصدق على جزء ولا يصدق على كل، ويمكن أن نرد على ما قاله الدكتور حماسة بما توصل إليه هو عندما وازن

(١) الخصائص: ٢٩٣/١.

(٢) الخصائص: ٢٩٣/١. ويتظر: ٢٦٠/١: ٢٦٢-٢٦٣.

(٣) يُنظر للتفصيل: الدلالة السياقية عند النحويين، د. عاطف كنوش: ١٠٠-١١٦.

(٤) اللغة بين المعابرية والوصفية، تمام حسان: ٨٦.

(٥) النحو والدلالة: ٢٨.

بين النحو العربي والأراء الحديثة ف قال: ((إسقاط الآراء الحديثة أو بعضها عليه (أي النحو العربي) بطريقه متعسفة، أو على بعض أصوله ومسائله، لا يضفي على شيء منها قيمة يفتقدها، فهذه الآراء والنظريات تطورت في لغتها وسياقها الحضاري ومناخها الفكري والتراقي الذي يختلف عن المناخ الذي نشأ فيه النحو العربي ونما واستقر واستمر كذلك، ثم أنَّ هذا المصالك نفسه - اعني إسقاط الآراء المعاصرة على النحو العربي القديم - قد يعني عدم الثقة به والرضا عنه، كما قد يظهره في مظاهر التناقض والاضطراب))<sup>(١)</sup>.

ومما لا شك فيه أنَّ النحو العربي بُني منذ بدايته الأولى المتمثلة بكتاب سيبويه على ربط اللغة بمحيطها الخارجي، ومراعاة الظروف والأحوال الملائمة للمقال لاستجلاء الغموض وامن للبس وغاية ذلك المعنى لأن الإعراب فرعه.

### **ثالثاً- سياق الحال عند اللغويين المحدثين:**

إنْ نشأة فكرة سياق الحال وتطورها واقتمالها نظرية متكاملة الجوانب النظرية والتطبيقية كان على يد أصحاب المدرسة الاجتماعية الانكليزية، وكان المعنى هو الموجه الأساس في ظهور هذه النظرية إلى الوجود، لأن مشكلة البحث عن المعنى أُدت إلى ظهور نظريات عدّة كالنظرية الذهنية، والنظرية السلوكية، والنظرية الاشارية، والنظرية التحليلية، والنظرية السياقية، وهذه الأخيرة ارتكزت على منهجين هما: المنهج الوظيفي والمنهج الاجتماعي.<sup>(٢)</sup>

فقد كانت البدائل الأولى لنشأة فكرة سياق الحال عند بلومفيلد (L. Bloomfield) (١٨٨٧-١٩٤٩م) الأمريكي رائد المدرسة السلوكية إحدى أكبر المدارس اللغوية الوظيفية، والتي ترتكز على الجانب النفسي والمادي، وترتبط الدلالة

(١) النحو والدلالة: ٢٦.

(٢) يُنظر: الدلالة المعاصرة عند اللغويين: ١٩٠-١٩٣.

والمياق بهذا الجانب، ويرى هذا المنهج أن لا قيمة للألفاظ تذكر خارج استعمالها وتدالوها<sup>(١)</sup>.

فقد بحث بلومفيلد المعنى في محيط للسلوك البشري من حيث كونه يتتألف من عادات مختلفة، إذ تكون اللغة من المثير أو الفعل الذي يصدر عن المتكلم، والاستجابة أو رد الفعل الذي يصدر عن السامع، ويتبين ذلك من تعريفه للمعنى بأنه: ((الموقف الذي يتم فيه الحديث اللغوي المعين، والاستجابة به، أو رد الفعل الذي يستدعيه هذا الحديث في نفس السامع.))<sup>(٢)</sup> أي أنَّ المعنى عند بلومفيلد هو الموقف أو المقام الذي يقوم فيه المتكلم بقول كلمة أو جملة، ورد الفعل أو الاستجابة التي يتطلبها ذلك من المستمع.<sup>(٣)</sup> وهذا يعني أنَّ الميكانيكية الواضحة عند بلومفيلد تحدُّد المعنى بالمواقف والمقامات، أو ردود الأفعال التي تتطلب أو يتطلبها للألفاظ، فإنَّ ذلك يعني أنَّ بلومفيلد لم يكن بعيداً عن فكرة سياق الحال<sup>(٤)</sup>. لكن على الرغم من أنَّ السلوكيَّة التي طبقها بلومفيلد على اللغة سلوكيَّة آلية يدخل في حسابه بعض العناصر غير اللغوية المتعلقة بالكلام التي يعدها عنصراً لازماً لإدراك معنى الكلام وهو بذلك لا يتجاهل شخصية المتكلم وشخصية المسامع وبعض الظروف المحيطة بالكلام<sup>(٥)</sup>.

ومع ذلك فقد كانت البداءات الحقيقية لنظرية المياق في الغرب تتمثل بالجهود التي بذلها برونسلا مالينوفسكي (Malinowsky) (١٨٨٤-١٩٤٢م) العالم الانثروبولوجي البولندي<sup>(٦)</sup>. عندما حاول ترجمة كلمات مستقلة أو منعزلة من إحدى

(١) يُنظر: علم اللغة، السعران: ٤٠٤، الدلالة المياقية عند اللغويين: ١٩٥.

(٢) L. Bloomfield. Language.p: ١٣٤.

(٣) نظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، نايف خرما: ٣٢١.

(٤) يُنظر: دلالة المياق: ١٨٠.

(٥) يُنظر: علم اللغة، السعران: ٣٠٩.

(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٣١٠، دلالة المياق: ١٨٢.

اللغات البدائية المحدودة الانتشار إلى الانكليزية ووجد أنه عاجز عن الوصول إلى أية ترجمات للنصوص التي سجلها<sup>(١)</sup>.

ويخرج مالينوفسكي من عجزه على الرغم من أنَّ هذا الكلام المنطوق يكون له معنى فقط لو رأينا في السياق الذي استعمل فيه، ويقرُّ بذلك رأيه فسي وظيفة اللغة واستعمالاتها حين يذهب إلى ((أنَّ اللغات الحية يجب أنْ تتعامل معلملاً للغات الميتة تتزعَّ من سياق حالها بل ينظر إليها كما استخدمنا أفراد الصيد، والحرث، أو البحث عن السمك))<sup>(٢)</sup>.

وقد كانت مقولات مالينوفسكي تتبع بجملة من المبادئ الواضحة التي أثرت في الفكر اللغوي فقد ذهب إلى أنَّ اللغة ليست مجرد أداة لتوسيع الأفكار بل هي جزء من نشاط اجتماعي وإن الكلمة إذا فصلت عن سياق الموقف الذي تستخدم فيه تصبح كلمة جوفاء لأنَّ الألفاظ لا يمكن أن توجد في فراغ<sup>(٣)</sup>. وهذه إشارة واضحة إلى اهتمام مالينوفسكي بسياق الحال بل يذهب إلى مدى ابعد في تقرير اثر السياق الخارجي في أداء اللغة لوظيفتها بقوله: ((إنَّ اللغة في جوهرها متصلة فسي حقيقة الثقافة ونظم الحياة والعادات عند كل جماعة، ولا يمكن إيضاح اللغة إلا بالرجوع الدائم إلى المحيط الأوسع، وهو الظروف التي يتم فيها النطق))<sup>(٤)</sup>.

وبعد ذلك يتضح أنَّ استعمال مالينوفسكي لمصطلح (Context of situation) اختلف عما هو عليه عند اللغويين لأنَّ مالينوفسكي أضفى عليه معنى خاصاً، لكنَّ

(١) ينظر: علم الدلالة، بالمر: ٧٤، دلالة السياق: ١٨٢.

(٢) علم الدلالة، بالمر: ٧٤، ٧٥، دلالة للسياق: ١٨٣.

(٣) ينظر: اللغة ونظريَّة السياق، د. على عزت بحث، مجلة الفكر المعاصر، ١٩٧١، ٢٦، ص: ١٩-٢٤.

(٤) اللغة في المجتمع، لويس: ٤٨.

هذا المصطلح تطور بعده أيضاً تطوراً آخر باستعمال فيرت (J.Firth) (عام ١٩٦٠) في دراسته اللغوية<sup>(١)</sup>.

نظريّة سياق الحال بعد مالينوفسكي استوت على سوّفها ولكلّمت جوانبها النظريّة والتطبيقيّة على يد فيرت وهو أحد أعلام مدرسة لندن للغوية، فقد كان فيرت متأثراً بالاشروبيولوجي مالينوفسكي في سياق الحال، لكنه أحسنَ بـأنْ سياق الحال عند مالينوفسكي لم يكن مرضياً للاتجاه اللغوي الأكثر دقة وإحكاماً. إذ إنَّ سياق الحال عند مالينوفسكي كان ذلك الجزء من العملية الاجتماعيّة الذي يمكن تأمله منفرداً على حين فضل فيرت أن ينظر إلى سياق الحال بوصفه جزءاً من ذوات عالم اللغة مثل الفسائل النحوية التي يستخدمها<sup>(٢)</sup>.

فقد نظر فيرت إلى المعنى على أنه نتيجة علاقات متشابكة متداخلة فهو ليس وليد لحظة معينة بما يصاحبها من صوت وصورة، ولكنه حصيلة المواقف الحية التي يمارسها الأشخاص في المجتمع، فالجمل تكتسب دلالتها في النهاية من خلال ملابسات الأحداث أي من خلال سياق الحال وعليه يعتمد في كل تحليل لغوي<sup>(٣)</sup>. لذا عناصر سياق الحال فقد رأى فيرت أنها جزء من ذات عالم اللغة،

ولهذا اقترح الاعتناء بالعناصر الآتية:

١. للصفات المشتركة المتصلة بمن يشتراكون في الحديث ممّن لهم علاقة

بالحديث اللغوي، وهذه الصفات إما:

(أ) أحداث لغوية صادرة عنهم.

(ب) أحداث غير لغوية.

٢. أشياء خارجية ذات صلة بالحديث.

٣. آثار خارجية ذات صلة بالحديث.

(١) يُنظر: علم اللغة، السعران: ٣١٠.

(٢) يُنظر: علم الدلالة، بالمر: ٧٧، الدلالة والتقديد النحوي: ٣٧٩-٣٧٨.

(٣) يُنظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر: ١٧٢/٢.

ولذلك ان فكرة سياق الحال أصبحت تعنى عند فيرث دراسة اللغة بوصفها أداة في المجتمع يستعملها الأفراد بقصد تحقيق أهداف وأغراض معينة<sup>(١)</sup>. ولكي يتم معنى الجملة حسب مقتضيات سياق الحال ينبغي الأخذ بالحسبان العناصر الآتية:

١. أن يظل النص اللغوي على المستويات اللغوية المختلفة الفونولوجية والمورفولوجية والتنظيمية والمعجمية، أي النظر في الأحداث اللغوية نفسها.
٢. ما يصاحب الأحداث اللغوية من الأحداث غير المنطقية كالحركات وتعديل وجهه.
٣. الحقائق المتعلقة بالمشاركين في الحدث اللغوي.
٤. الأمور الصادبة التي لها صلة مباشرة بالحدث اللغوي.
٥. اثر العبارات اللغوية المنطقية بالسلميين وفقاً لمعتقداتهم<sup>(٢)</sup>.

ومن هنا يتحدد مفهوم فيرث للمعنى على انه: علاقة بين العناصر اللغوية والسياق الاجتماعي، إذ تتحدد معاني تلك العناصر على وفق استعمالها في المواقف الاجتماعية المختلفة، فقد يكون الكلمة أو جملة ما معنى لا يثبت أن يتغير نسبة إلى الموقف المتغير الذي قد تستعمل فيه<sup>(٣)</sup>.

والذي ينعم النظر في ما جاء به فيرث يجد أن نقطة الانطلاق الحقيقة لفيرث تتمثل في الإلادة من جهود مالينوف斯基، لكن نظرته كانت مختلفة إلى حد كبير؛ ذلك أن استعانة كل منها بهذا النوع من السياق قد تأثرت تأثيراً بينما بتخصص كل

(١) ينظر: الاتجاه الوظيفي في تحليل اللغة، يحيى احمد: ٨٢.

(٢) ينظر: ١٨٢، J.R.Firth. (١٩٥٠) personality and language.p. نقلا عن: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٩٧.

(٣) ينظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٩٧.

منهما لأن كلاً من مالينوفسكي وفيرث يستعملان هذه النظرية بطريقة مختلفة، ويرجع هذا بالضرورة إلى أن مالينوفسكي كان عالماً انتروبولوجياً، أفضى به دراساته للأجناس البشرية إلى اهتمامه العارض باللغة، بينما كان فيرث عالماً لغوياً مهتماً بالثقافة الإنسانية بدرجات تختلف على توقين نظرية لغوية<sup>(١)</sup>.

ومن المهتمين بسياق الحال بعد فيرث هاليداي (Michael Halliday) وهو أحد تلامذة فيرث<sup>(٢)</sup>. فقد نظر هاليداي إلى السياق نظرة موضوعية ولاحظ أن السياق ليس فكرة مطلقة تشمل كل شيء بل لا بد من أن يقىد بلحظة الخلق اللغوي فيقول: ((من المهم أن تقييد فكرة السياق وذلك بأن نضيف لها الكلمة ذات صلة (relevant) لأن سياق الحال لا يعني كل شيء في المحيط العادي... انه يعني تلك الملامح التي لها صلة وثيقة بالكلام الحاصل))<sup>(٣)</sup>.

ويقدم هاليداي الموقف بشكل مختلف نوعاً ما عما كان يقدمه تلامذة فيرث، ذلك أنه يرى السياق يتكون من مظاهر ثلاثة هي: المجال (field) ونوع الخطاب (mode) والمشتركون في الخطاب (tenor)<sup>(٤)</sup>.

وخلاله سياق الموقف عند هاليداي أنه النص الآخر أو النص المصاحب للنص الظاهر، وللنـص الآخر لا يشـرط أن يكون قولهـا، إذ هو يمثل للبيئة الخارجية للبيئة اللغوية بأمرها، وهو بعنـزـلة الجسر الذي يربط التمثـيل اللـغـوي بيـنتهـا الـخارـجـية<sup>(٥)</sup>.

وكان جون لاينز أيضاً من المهتمين بسياق الحال فقد نصَّ على ضرورة مراعاة كل من المتكلم والمخاطب وللعلاقة بينهما والأشياء الخارجية ذات الصلة

(١) ينظر: اللغة ونظرية السياق، د. على عزة: ٢٣.

(٢) ينظر: علم النص ونظرية الترجمة، د. يوسف نور عوض: ٢٧.

(٣) (Halliday ١٩٧٣) p.٣١ نقلاً عن الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٩٩.

(٤) ينظر: علم النص ونظرية الترجمة: ٣٣-٣٤.

(٥) ينظر: علم النص ونظرية الترجمة: ٢٩.

بالحدث الكلامي، ولا يمكن للسلمع أن يفهم المتكلم ما لم تكن لديه معرفة سابقة بملابسات الحديث، ولا يمكن فهم أي نص نقوه به بمعزل عن محیطه الخارجي وموافق الحديث المرتبطة بالعلاقة التواصلية بين عناصر الخطاب<sup>(١)</sup>.

وهذا ما لشار إلية استيفن أولمان أيضاً الذي أكد أنه لا بد من أن يراعى كل ما يسهم في التوصل إلى المعنى عن طريق السياق الحالى الذي ((يشمل بوجه من الوجه كل ما يتصل بالكلمة من الظروف والملابسات، والعناصر غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تتطق فيه الكلمة))<sup>(٢)</sup> ولأهمية السياق عنده يُعد نظرية السياق - إذا طبقت بحكمة - حجر الأساس في علم المعنى لأنها قادت إلى مجموعة من النتائج الباهرة<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من الاحتفاء الغربي بنظرية السياق واتخاذها منهجاً لغورياً في دراسة المعنى، إلا أن بعض اللغويين لم يعبأ بها وقلل من أهميتها، ولا شك في أن العيب الحقيقي لهذا الاستبعاد وجود صعوبات نظرية وعملية كبيرة في تناول السياق على نحو غير مرض<sup>(٤)</sup>.

فكان دي سوسير (De Saussure) ممن استبعد سياق الموقف فلم يهتم بالإطار الاجتماعي للغة، واكتفى بدراسة نظام اللغة الداخلي، إذ يقول: ((إن التعريف الذي قدمته اللغة ينطوي على إبعاد كل شيء يقع خارج كيانها ونظمها، أو بعبارة أخرى كل ما يعرف بعلم اللغة الخارجي))<sup>(٥)</sup> ولعل هذا ينطلق من منهجه في دراسة اللغة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها<sup>(٦)</sup>. لذلك نجده يرفض الزعم القائل إن هذه الظواهر

(١) يُنظر: علم الدلالة، لافز: ٢٧.

(٢) نور الكلمة في اللغة: ٦٨.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٧٣.

(٤) يُنظر: علم الدلالة، بالمر: ٧١-٧٠.

(٥) علم اللغة، فريدينان دي سوسير: ٢٩.

(٦) يُنظر: علم اللغة، لسرحان: ٥١.

الخارجية لا يمكن فصلها عن الدراسة الحقيقة للغة، لأنه يرى أن دراسة الظواهر اللغوية الخارجية مفيدة ولكن القول إننا لا نستطيع فهم النظام اللغوي الداخلي من غير دراسة الظواهر الخارجية إنما هو كلام بعيد عن الحقيقة، وعلى العلوم يمكن الاستغناء عن معرفة الظروف التي تسهم في تطور اللغة<sup>(١)</sup>.

ولم تسلم نظرية السياق أيضاً من نقد تشومسكي(Naom Chomsky) رائد نظرية النحو التوليدية التحويلي التي لم تحفل في بدايتها الأولى وأصولها بالسياق واستبعدت علاقة اللغة بالمجتمع في أعمالها، إذ قالت على فكرة المتكلم — السامع المثالي، وثنائية الطاقة والأداء<sup>(٢)</sup>. ولعل السبب في ضعف جانب المعنى عند التحويليين أنهم يدرسوون اللغة من خلال نفسها بغض النظر عن الموقف أو المقام الذي تقال فيه الجمل، لأن هذا العنصر يضيف صعوبة إضافية لمنهج التحليل اللغوي المنظم، لذلك إن دراسته تترك لغة أخرى من علماء اللغة الباحثين في الجانب الاجتماعي فيما أصبح يسمى بعلم اللغة الاجتماعي<sup>(٣)</sup>.

ودافعت هنة أخرى من الغربيين عن هذه النظرية وحاولوا رد كل من استبعدها في الدراسات اللغوية، ومن هؤلاء بالمر إذا يقول:((من السهل أن نسخر من النظريات السياقية — مثل ما فعل بعض العلماء — وأن نرفضها باعتبارها غير عملية، لكن من الصعب أن نرى كيف يمكننا أن نرفضها دون إنكار الحقيقة الواضحة التي تقول بأن معنى الكلمات والجمل يرتبط بعالم التطبيق))<sup>(٤)</sup>.

لما اللغيون المحدثون العرب فقد تولد اهتمامهم بدراسة السياق بتأثير واضح من نظرية فيرث السياقية، لأنهم تلقوا هذا العلم على يديه بشكل مباشر أو

(١) ينظر: علم اللغة، فريدينان دي سوسور: ٤٠.

(٢) ينظر: علم اللغة الاجتماعي، د.كمال بشر: ٥٦.

(٣) ينظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ٣٢٢.

(٤) علم الدلالة، بالمر: ٨٠.

غير مباشر، ومن هؤلاء الدكتور تمام حسان، والدكتور كمال بشر، والدكتور محمود السعراي، والدكتور محمد حماسة، إذ يظهر ذلك بجلاء في مؤلفاتهم<sup>(١)</sup>.

---

(١) ينظر: الدلالة والتقييد النحوي: ٣٨٣، الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٧٩-١٨٩، وينظر مؤلفاتهم: مناهج البحث في اللغة: ٢٥١، اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٣٧، دراسات في علم اللغة: ٦٤-٦٦، علم اللغة الاجتماعي: ٨٧، علم اللغة، للسعراي: ٣٢٧-٣٤١، النحو والدلالة: ٨٥.

الفَصْلُ الْأَوَّلُ

ملامح سياق الحال

عند سببيه



## الفصل الأول

### ملامح سياق الحال عند سيبويه

#### توضيحة:

يجد الباحث في النحو العربي نفسه مدفوعاً إلى النظر والتقييم في كتاب سيبويه بوصفه أول لثر نحوي ياق بمثل جهود المرحلة الأولى، ويمثل نصجاً لفهم النحو الرشيد الذي يعني بتميز التراكيب وكشف خصائصها وتوازيمها مع ملابساتها<sup>(١)</sup>.

ولعل أوضح دليل على ذلك ما ذكره الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) عن كتاب سيبويه إذ قال: ((ولن تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى أنه احتوى على المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني))<sup>(٢)</sup>.

فسيبوه منذ ذلك الحين لم ينظر إلى النحو نظرة تقريرية، بل نبه على مقاصد العرب واتجاهاتها في تصرفها بألفاظها ومعانيها دون الاقتصار على الناحية التحوية كالفاعل والمفعول والإسناد والتبعية، بل أرشدنا إلى وجوه تصرف اللفظ بحسب ما يليق به في كل باب من أبوابه مفرونة بعلم الدلالة والبيان، واللفظ لا يتضح معناه إلا في سياقه<sup>(٣)</sup>. فكان سيبويه (منذ ذلك العهد المبكر) يفرغ إلى السياق والملابسات الخارجية وعناصر المقام ليرد ما يعرض في بناء الملة لللغوية من ظواهر مخالفة لأصول النحو طليباً للأطراد المحكم، وهو يوافق فيما صدر عنه في

(١) ينظر: النحو والدلالة: ٢٢.

(٢) المواقف، الشاطبي: ٤/٦٠، نقلًا عن النحو والدلالة: ٢٦.

(٣) ينظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٠٢.

الكتاب ملاحظات كثيرة مما تبني عليه الوظيفية ومناهج التوسيع أو اللغويات الخارجية بعبارة دي موسير<sup>(١)</sup>) وهذا ينافي عمل سيبويه مع احدث الاتجاهات اللغوية مع تباعد الزمن والشقة، إذ كان يعود على سياق الحال كثيراً، وتكثر في الكتاب الإشارة إلى فهم المخاطب، والاستغناء عن بعض العناصر اللغوية في الجملة بناء على فهم المخاطب والسياق الخارجي الذي يجري فيه الكلام. ولذلك يلحظ قارئ الكتاب أن سيبويه في مواطن كثيرة يُعنى بوصف الموقف الذي يجري فيه الكلام واستعماله<sup>(٢)</sup>. وما يلتبس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم، موضوع الكلام، وقد هدأه هذا الاتساع إلى استكناه للبنية الجوانية ل التركيب النحوي ورسم خطوط هادئة في تعلم العربية تعلمًا يضع كل تركيب موضعه ويعرف لكل مقال مقامه<sup>(٣)</sup>.

وتظهر هذه الملامح السياقية في منهج سيبويه في كتابه، إذ يفرز إلى السياق والملابس الخارجية وعناصر المقام في حديثه عن الحذف، ونجد في الكتاب أمثلة كثيرة يجمع فيها بين التفسير اللغوي وملحوظة السياق، وذلك حين نرى سيبويه يقف عند تركيب مخصوصة فيردها إلى أنماط لغوية مقررة ويقدّر ما يكون عرض لها من الوجهة اللغوية الخالصة من حذف أو غيره ولكنه لا يقف عند ذلك بل يتسع في تحليل التركيب إلى وصف للمواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها.<sup>(٤)</sup> وقد رأى في ذلك الدكتور عبد السلام الم süدي انه لا يمكن للباحث أن يغفل عن نهاية سيبويه في تفسير المظاهر الطارئة على بنية التركيب النحوية في اللغة، وتعليقها على وفق جهاز التحاور وسيطرته على نواميسحدث للتخطابي، فعدا مبدأ التفاهم بمنزلة للمعيار الضابط لطاقة الاختزال أو التصریح في الكلام، فقد استبط سيبويه قانون

(١) نظرية النحو العربي: ٨٨.

(٢) ينظر: النحو والدلالة: ١١٥.

(٣) ينظر: نظرية النحو العربي: ٨٨.

(٤) ينظر: المصدر نفسه والصفحة، الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٠٣.

التناسب العكسي بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية، وبموجبه تكون الطاقة الاختزالية ممكنة بقدر ما يكون السامع مستطلاً على مضمنها الخبري<sup>(١)</sup>.

#### أولاً- المصطلح والملاحم عند سيبويه:

عندما نلجم في كتاب سيبويه لننتمس فيه المنهج الذي سلكه مؤلفه في دراسة اللغة فيما يخص أثر سياق الحال في النحو، نجد ابتداءً أنَّ سيبويه لم يشر إلى لفظة **السياق**، ولكنه عُبرَ عن مفهومه من خلال ألفاظ عدَّة تكرر ذكرها في سائر أجزاء الكتاب، ومعظم هذه الألفاظ تتعلق بالكلام والمتكلم والمخاطب، وهي ألفاظ تتصل في معظمها باللغة المنطوقة لا المكتوبة، وهناك ألفاظ أخرى تطالعنا فيضاً نحو التباس وملتبس ونية وهي تتصل بمدى التفاهم لو للتواصل الذي يتم بين المتكلم والمُخاطب أو انعدام هذا التفاهم مما سيثبته البحث في صيغاته اللاحقة.

ومما يجدر ذكره أنَّ سيبويه في كتابه قد استعمل مصطلحاً تكرر في أكثر من موضع وهو **مصطلح (الحال)** ولعله أقدم مصطلح في التراث العربي والنحوي يقترب من مفهوم **سياق الحال**، واغلبظن أنَّ هذا المصطلح عند سيبويه يرجع إلى أستاذة الخليل الذي ثبّت من خلال كتاب تلميذه اعتماده الواضح على **السياق اللغوي** **وسياق الحال** في دراسة التراكيب النحوية<sup>(٢)</sup>.

ولذا تأملنا آراء **الخليل بن احمد لفراء** (٦١٧ـ) في كتاب تلميذه يتضح انه من أوائل النحاة الذين اهتموا بعناصر **سياق الموقف** المتمثلة بالمتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما، وعلم المُخاطب بالمعنى إلى غير ذلك مما يرتبط بالمعلم<sup>(٣)</sup>. ومن لمثله اعتمد **الخليل** على **سياق الحال** توجيه النصب في قوله: **انه خيراً لك**، إذ

(١) يُنظر: **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، د. عبد السلام المسدي: ٣٤٢.

(٢) يُنظر: **فصل في علم الدلالة: ١٢٨**، **الدلالة والتقييد النحوي**: ٤٣٠.

(٣) يُنظر: **الدلالة والتقييد للنحو**: ٣٦٩.

يقول: ((نصبته لأنك قد عرفت إنك إذا قلت له: (أنت) إنك تحمله على لمر آخر، فلذاك لتنصب وتحذفوا للفعل لكنثرة استعمالهم لياء في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: أنت، فصار بدلاً من قوله: أنت خيراً لك، وادخل في ما هو خير لك))<sup>(١)</sup> واعتمد للخليل على إرادة المتكلم في توجيه ما انتصب على التعظيم والمدح في نحو الحمد لله أهل الحمد<sup>(٢)</sup>. إذ قال سيبويه: ((وزعم الخليل أن نصب هذا على إنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعلته ثناءً وتعظيمًا))<sup>(٣)</sup> وغير ذلك من الأمثلة التي تبين اهتمام الخليل وتلميذه سيبويه بسياق الحال.

وبناءً من قراءة الكتاب أن اغلب الشواهد والأمثلة التي ساقها سيبويه ذات طبيعة حوارية تخاططية، بدعوى من الآيات القرآنية التي يتراوح معظم مدلولاتها ما بين الخطاب المباشر أو غير المباشر وبين الإخبار والتقرير، ومروراً بالشعر الصدر من متكلم إلى جمهور من المستمعين قلْ أو كثُر، وانهاءً بالتعابيرات والأقوال المستفادة من أفواه العرب، فلذاك لم يرتبط النحو عند سيبويه بالقواعد المنطقية الجامدة وإنما كان للمعنى المراد النصب الأكبر من الاعتبار والتحليل وقد ذهب كارتر (M.G.Carter) إلى بعد من ذلك حين وجد أن سيبويه كان ينظر إلى الكلام على أنه شكل من أشكال السلوك الاجتماعي بدليل أنه أطلق فيه أحکاماً أخلاقية أو ثقافية فهو إما حسن أو قبيح أو خبيث، شأنه في ذلك شأن سائر أنواع المطبوع الإنساني<sup>(٤)</sup>.

وهكذا يلتقي عمل سيبويه مع أحدث الاتجاهات اللغوية مع تباعد الشقة والزمن، مما يجعلنا نقول من دون تردد: ((إن سيبويه بحق يُعدُّ رائد النظرية

<sup>(١)</sup> الكتاب: ٢٨٣/١-٢٨٤.

<sup>(٢)</sup> ينظر: الكتاب: ٦٢/٢.

<sup>(٣)</sup> الكتاب: ٦٥/٢.

<sup>(٤)</sup> ينظر: Carter ((An Arab Grammarian)) P. ١٤٦.

السياسية، إذ طبق عملياً وبأحكام جميع عناصر هذه النظرية مع أدق تفاصيلها، ولم يترك — تقريباً — شيئاً مما عرفه الدراسات الاجتماعية الحديثة إلا ومارسه تطبيقاً في كتابه<sup>(١)</sup>.

ذلك حقيقة لا يمكن غض النظر عنها وقد اقرّ بها الغربيون قبل العرب فقد قال كارتر (Carter): ((إن الكتاب يقدم نموذجاً من التحليل البنوي لم يعرفه الغرب حتى لقرن العشرين، وهو منهج قريب مما يعرف عند البنويين بـ(تحليل المقومات المعاشرة)))<sup>(٢)</sup> ولا يكتفي كارتر بهذا القول بل بعد مقالته هذه محاولة لإنصاف سيبويه وهو يدعو إلى توخي الدقة في تأويل ما جاء به سيبويه أو نقاده، مختتماً حديثه بقوله: ((له لو قدر لسيبوه أن يولد في عصرنا لتبوأ منزلته ما بين دي سوسير وبلومفيلد))<sup>(٣)</sup>.

فإذا كان أصحاب النظريات السياسية من الغربيين قد توصلوا — في ما توصلوا إليه من الكشف اللغوية في المعنى — إلى ضرورة ربط الكلمة بمحيطها الخارجي وملابساتها لاجتناء المعنى المراد، وخرجوا بنظرية سياق الحال (Context of situation) ولا سيما فيرث الذي حدد عناصرها ونادى بضرورة مراعاتها في التحليل اللغوي، فإنَّ سيبويه أدرك ذلك ووعاه وطبقه في كتابه وقد لتصح لنا ذلك من خلال الملامح الآتية:

أولاً: إنَّ سيبويه لم تعامل مصطلحاً قريباً كلَّ القرب من مصطلح سياق الحال في مفهومه الاصطلاحي، وكان هو أول من ذكره بعد أستاذة التخليل واستعان به في التحليل اللغوي، وهذا المصطلح هو (الحال) إذ قال سيبويه: ((ومن ذلك أيضاً أن ترى رجلاً قد أوقعَ لمراً أو تعرَّضَ له فتقول متعرضاً لعَنْ لم يعنيه أيٌّ لنا من هذا الأمر متعرضاً لعَنْ لم يعنيه، وتَرَكَ ذكرَ الفعل لما يرى من الحال، ومثله يتبع

(١) الدلالة والتعييد التحوي: ٤٣٠.

Carter, (An Arab Grammarian of the eighth century), p. ١٤٦. (٢)

Carter, (An Arab Grammarian of the eighth century), p. ١٥٧. (٣)

المطلقي لا عهد ولا عقد وذلك إن كنتَ في حال مساومة وحال بيع فتدفع أبا يعك استغناءً لما فيه من الحال<sup>(١)</sup>) فقد نصّ سيبويه هنا على ذكر (الحال) وهو الموقف بكل جوانبه ذات الصلة بالممارسة اللغوية، واستعمله قريباً من المصطلح اللساني (سياق الحال) (Context of situation)<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: عناصر سياق الحال التي حدّدها فيرت وهاليداي، كان سيبويه قد وعها منذ القدم واتخذها آلة معنوية لتحليل النصوص اللغوية عن طريق ربطها بمحيطها الخارجي، ولذا أردنا أن نضرب أمثلة من الكتاب فالأمثلة أكثر من أن تحصى، ونورد هنا قولـاً لـسيبوـيـه تجتمعـ فـيـهـ كـلـ عـنـاصـرـ نـظـرـيـةـ فـيـرـتـ،ـ لـذـ قـالـ سـيـبـوـيـهـ:ـ ((ولـوـ رـأـيـتـ نـاسـاـ يـنـظـرـوـنـ الـهـلـلـ وـأـنـتـ مـنـهـ بـعـيـدـ فـكـيـرـوـاـ لـفـلـتـ:ـ الـهـلـلـ وـرـبـ الـكـعـبـةـ،ـ أـيـ لـبـصـرـوـاـ الـهـلـلـ،ـ أـوـ رـأـيـتـ ضـرـبـاـ فـلـتـ عـلـىـ وـجـهـ التـقـاؤـلـ:ـ عـبـدـ اللهـ،ـ أـيـ يـقـعـ بـعـدـ اللهـ أـوـ بـعـدـ اللهـ يـكـونـ،ـ وـمـثـلـ ذـلـكـ أـنـ تـرـىـ رـجـلـ يـرـيدـ أـنـ يـوـقـعـ فـعـلـاـ أـوـ رـأـيـتـ فـيـ حـالـ رـجـلـ قـدـ أـوـقـعـ فـعـلـاـ أـوـ أـخـبـرـتـ عـهـ بـفـعـلـ فـتـقـولـ زـيـداـ،ـ تـرـيدـ اضـرـبـ زـيـداـ أـوـ اتـضـرـبـ زـيـداـ))<sup>(٣)</sup> فـكـلـ هـذـهـ الأـشـيـاءـ الـتـيـ لـسـعـانـ بـهـاـ سـيـبـوـيـهـ فـيـ تـحـلـيـلـهـ هـيـ نـفـسـهـاـ الـتـيـ يـسـتـنـدـ لـلـيـهـ السـيـاقـيـوـنـ فـيـ نـظـرـيـتـهـ.

ثالثاً: حرص سيبويه حرصاً شديداً على عدم فصل الكلمة أو الجملة عن محيطها الخارجي أو عن سياق حالها، وهذا مبدأ من مبادئ النظريات السياقية، ويتبين ذلك عند سيبويه من خلال ربط الجمل المختزلة لغويـاـ للـتـيـ لـاـ يـقـهـمـ مـعـنـاهـ إـلـاـ سـيـاقـهـ كـمـاـ فـيـ قـوـلـهـ:ـ ((وـحـدـتـنـاـ بـعـضـ الـعـربـ أـنـ رـجـلـاـ مـنـ بـنـيـ أـسـدـ قـالـ يـوـمـ جـبـلـةـ وـاسـتـقـبـلـهـ بـعـيرـ أـغـورـ فـتـطـيـرـ مـنـهـ فـقـالـ:ـ يـاـ بـنـيـ أـسـدـ أـغـورـ وـذـاـ نـابـ،ـ ظـلـمـ يـرـدـ أـنـ يـسـتـرـدـهـ لـيـخـبـرـوـهـ عـنـ عـورـهـ وـصـحتـهـ،ـ وـلـكـنـهـ نـيـهـمـ كـاـنـهـ قـالـ:ـ أـتـقـبـلـوـنـ أـغـورـ وـذـاـ

(١) الكتاب: ٢٧٦/١.

(٢) يـنـظـرـ:ـ مـفـهـومـ الـجـمـلـةـ فـيـ الـسـلـيـاتـ وـلـلـنـحـوـ الـعـرـبـيـ،ـ دـمـحـمـدـ خـيـرـ الـحلـوـانـيـ:ـ ٢٢٠ـ،ـ مـفـهـومـ الـجـمـلـةـ عـنـ سـيـبـوـيـهـ،ـ دـ.ـحـسـنـ عـبدـ الـغـنـيـ:ـ ٢٠٥ـ.

(٣) الكتاب: ٢٥٧/١.

نلب! فالمستقبال في حال تتبّعه إِيَّاهُمْ كَانَ وَاقِعًا كَمَا كَانَ التَّلُونُ وَالتَّقْلُلُ عِنْدَكُمْ ثَابِتَينَ  
فِي الْحَالِ الْأَوَّلِ، وَأَرَادَ أَنْ يُثْبِتَ لَهُمُ الْأَعْوَرَ لِيَحْذِرُوهُ) (١).

فسيوبيه هنا يحل النص بمعناه حاله، وهكذا يقدر الحذف في ضوء التفسير  
الداخلي، ثم يلاحظ كيف ينصرف الاستفهام إلى التوبيخ والتقرير في ضوء معطيات  
الموقف الاجتماعي (٢).

رابعاً: مراعاة سيفويه للمخاطب في تفسير ظواهر نحوية كثيرة وما يطرأ  
على الجملة من عوارض، إذ قال: ((وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ تَخْبِرَ الْمُخَاطَبَ عَنِ الْمَنْكُورِ،  
وَلَيْسَ هَذَا بِالذِّي يَنْزَلُ بِهِ الْمُخَاطَبُ مِنْ زَلْكَ فِي الْمَعْرِفَةِ، فَكُرْهُوا أَنْ يَقْرِبُوا بِلْ  
لِبْسٍ)) (٣).

خامساً: مراعاة سيفويه لسياق الحال في الحكم على الجملة الواحدة،  
بالصواب مرة وبالخطأ أخرى، إذا استعملت في غير سياقها الذي ولدت فيه، ففي  
جملة: أنا عبد الله منطلقأ، يقول سيفويه: (... وَذَلِكَ أَنْ رَجُلًا مِنْ إِخْرَانِكَ وَمَعْرِفَتِكَ  
لَوْ أَرَادَ أَنْ يَخْبِرَكَ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ عَنْ غَيْرِهِ بِأَمْرِنِّيَّةِ فَقَالَ: أَنَا عَبْدُ اللهِ مِنْ طَلاقًا، وَهُوَ زَيْدٌ  
مِنْ طَلاقًا كَانَ مَحَالًا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَخْبِرَكَ بِالْإِنْطِلَاقِ، وَلَمْ يَقُلْ هُوَ وَلَا أَنَا حَتَّى  
اسْتَغْنَيْتُ أَنْتَ عَنِ التَّسْمِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ وَأَنَا عَلَمْتَانِ الْمُضْمِرِ وَإِنَّمَا يَضْمِرُ إِذَا عَلِمَ أَنَّكَ  
قَدْ عَرَفْتَ مِنْ يَعْنِي، إِلَّا أَنَّ رَجُلًا لَوْ كَانَ خَلْفَ حَانِطٍ أَوْ فِي مَوْضِعٍ تَجْهِيلِهِ فِيهِ  
فَقَاتَ: مَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: أَنَا عَبْدُ اللهِ مِنْ طَلاقًا فِي حَاجَتِكَ كَانَ حَسَنًا) (٤).

فقد تتبّعه سيفويه إلى اثر المتغيرات للخارجية كالمتكلم وموقفه الخاص من كل  
من العنصرين في اختيار احد وجهين جائزين في مقياس النحو، وواضح من ذلك

(١) الكتاب: ٣٤٣/١.

(٢) يُنظر: نظرية النحو للعربي: ٨٩.

(٣) الكتاب: ٤٨/١.

(٤) الكتاب: ٨٠-٨١/٢.

أنه يرسم لأبناء اللغة أن يساوّروا المتغيرات الخارجية والوجوه الجائزة المناسبة عند استعمال اللغة<sup>(١)</sup>.

فإلينا لو وازنا هذه المسألة السيبويهية بما يراه بيرلنج (Burling) أن المتغيرات الخارجية إنما تؤثر في اللغة في تلك الموضع التي يتيح فيها النحو الاختيار، أي يدخلها في سعة الجواز، فإن سيبويه يبدو كائناً راد هذه الطريق منذ اثنى عشر قرناً<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً- عناصر سياق الحال عند سيبويه:

لم يكن التحاة العرب بعيدين عن دراسة المعاني في تحليل الجمل، بل كانوا على صلة وثيقة بمعانٍ الكلام وبأغراض الأسلوب ومقداره، وبطبيعة العلاقة بين المتكلم والمخاطب، وبملابسات الخطاب ودلاته وأغراضه، فلم يفهموا للغة على أنها منظومة من القواعد المجردة فحسب، وإنما فهموها على أنها لفظ معين يؤديه متكلم معين في مقام معين لأداء غرض تواصلي يلاغي معين، لذلك جعلوا من أهداف الدراسة النحوية إفاده المخاطب معنى الخطاب وإيصال رسالة يلاغية إليه<sup>(٣)</sup>.

وهذا مبني على أساس وعيهم أن النظام اللغوي نظم لغاية تبليغ أغراض المتكلم للمخاطب، وهو ركيزة أساسية فيه لا يمكن عزله عنها إذ لا يمكن أن تفهم النصوص ما لم يُعرف قصد قائلها والفائدة التي يجتبيها السامع، لأن هم المتكلم أن يبلغ أكبر عدد ممكن من الفوائد بأقل عدد ممكن من الجهد<sup>(٤)</sup>. ولا شك في أن

(١) ينظر: نظرية النحو العربي: ٩٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٩٣، الهاشم: ٢٥، تعليق د. نهاد المؤمن على قول سيبويه للسياق.

(٣) ينظر: التدوينية عند العلماء العرب، د. مسعود صحرلوي: ١٧٤.

(٤) ينظر: النحو العربي ومنطق ارسطو، عبد الرحمن الحاج صالح: ٧٤، نظرية النحو العربي: ٨٧.

الجملة العربية خاضعة لمناسبات القول وللعلاقة بين المتكلم والمُخاطب، ولا يتم التفahم في أية لغة إلّا إذا روعيت تلك المناسبات، وأخذت للعلاقة بين أصحابها بالحسبان<sup>(١)</sup>.

فالذى يبدو أن طريقة التواصل بهذا المعيار لم تستوف دقائقها وتفاصيلها لدى شعب من الشعوب على النحو الذي تهألا له في الفكر العربي لدى رواده وعلمائه فلم يتركوا معنى يتصل بمهمة المتكلم في إفهام السامع إلا نبهوا عليه، ولم يغفلوا عن شيء يتصل بمهمة المُخاطب في فهم ما يلقى إليه إلا وقد وقفوا عنده وأشاروا إليه.<sup>(٢)</sup>

وكل عملية خطاب تنتج بين طرفين أساسيين هما: المتكلم والمُخاطب، فالمتكلم يعبر عما في فكره من معانٍ بلغته المهيأة لذلك ويحاول أن يساك السبل الكفيلة بإيصال ما يريد إلى السامع، وهذا يقتضي أن تكون العلاقة بين المتكلم والسامع ذات ملامح واضحة، ومن أجل هذا يراعي المتكلم كل ما من شأنه تحقيق ذلك كالمُخاطب لأن ((المُخاطب أساس في استمرار التفahم والاتصال بين المُخاطب والمتكلم لذا لا يستطيع المتكلم أن يجعل كلامه في منأى عن إدراك المُخاطب وفهمه فهو لا يستطيع الاستمرار في الكلام من غير معرفة بالظروف الاجتماعية والنفسية للمُخاطب)).<sup>(٣)</sup>

لذا يسعى المتكلم جاهداً لمعرفة الحال التي يكون عليها المُخاطب؛ ليتسنى له صياغة كلامه على وفق تلك الحال؛ لأنَّ مراعاتها تُسهم كثيراً في كيفية صياغة البناء للتركيبي للجملة؛ لذا يختلف الأسلوب الذي يتبعه المتكلم كماً وكيفاً مع السامع، فقد يحتاج إلى الإيجاز في موطن الحاجة إليه كأن يكون السامع عالماً باطراف الحديث مدركاً وملماً بالموضوع وكذا الحاجة إلى الإطباب والتطويل<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: في النحو العربي نقد وتجزيه: ٢٢٥.

(٢) ينظر: قراءة للنص وجماليات للتفاهم، د. محمود عبلس: ١٣٦.

(٣) مراعاة للمُخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه(البحث): ٢٨.

(٤) ينظر: مراعاة المُخاطب في النحو العربي، د.بان الخفاجي: ٥٩.

فالعملية التواصلية في الخطاب تقتضي إقبال المخاطب والإصغاء للمنكلم بكل جوارحه لا بسمعه حسب بل ببصره فقد قال ابن جني: ((أو لا تعلم أن الإنسان إذا عناه أمر فراراً أن يخاطب به صاحبه، ويُشعّ تصويره في نفسه، استعطفه ليقبل عليه، فيقول له: يا فلان أين لنت؟ أرني وجهك، أقبل على أحذتك، لما أنت حاضر ياهناه، فإذا أقبل عليه، وأصغى إليه، اندفع بحثته، أو يأمره، أو ينهاه، أو نحو ذلك، فلو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين، مجزئاً عنه، لما تكلف الفائل، ولا كلف صاحبه الإقبال عليه والإصغاء إليه))<sup>(١)</sup>.

وكذلك على المنكلم الذي يروم نقل ما يدور في ذهنه إلى المخاطب أن يتعرف على الجوانب المتعددة التي تحير بذلك المخاطب لكي يكون خطابه ملائماً لمخاطبه، ويستطيع أن يوصل رسالته بسهولة ويسر. فلا بد للمرء من أن يسأل في ذلك عن هوية المخاطب، وموضوع خطابه، وكيفية إبراز الموضوع في الخطاب، وظروف فهم السامع وتأويله، ودخل هذه الظروف في علاقة الخطاب باللغة، وكيفية انعكاس العناصر غير اللغوية في التنظيم اللغوي لعناصر الخطاب<sup>(٢)</sup>.

وقد أولى العلماء العرب من بلاغيين ونحوين وتقاد العلاقة بين المنكلم والسامع اهتماماً كبيراً تجلّى في كتبهم التي وصلت إلينا. فقد تحدثوا عن الخطيب وعلقته بجمهوره، والتراسل بينه وبين مستمعيه فقضية الفهم والإفهام في الخطابة كانت من القضايا التي شغلت رواد الفكر العربي؛ لحرصهم على التواصل الذهني بين الخطيب وجمهوره، فإذا لقطع التواصل بينهما؛ لعجز المنكلم أو لسوء فهم فقد الكلام غايته وحظه من البلاغة.<sup>(٣)</sup> فقد يقف المنكلم في معظم الأحيان موقفاً خاصاً من السامع، ويتبّع هذا الموقف في اختيار الكلمات وترتيبها، والعربية منذ نشأتها

(١) الخصلص: ١ / ٢٤٦-٢٤٧.

(٢) ينظر: نظرية المياق (المقام) والموقف الكلامي بين اللغويين العرب والأجانب، د. هادي نهر، بحث، مجلة أدب المستشرقين ٢٤-٢٥، منه ١٩٩٤: ٧١.

(٣) ينظر: البيان والتبيين، الجاحظ ١ / ٨٧، مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٢٢.

تحاول استقصاء هذا الموقف ولا تكتفي بما قد تعميه الاهتمام التلقائي بالسامع بل تسعى إلى ما يشبه العمد والاحتفاء بموافقات معينة<sup>(١)</sup>. ويكتشف المذكور في الدراسات النحوية لن كثيراً من الأحكام بناها النحويون أو وجهوها في ضوء تخيل وجود محاور يقبل على المتكلم ويحاوره لذا يكون الحكم مبنياً على قول مفترض للمخاطب يحمل المتكلم للرد عليه، وصياغة جمل في ضوء ما يعنيه المخاطب ويفصله<sup>(٢)</sup>.

وقد دأب سيبويه على تخيل الظروف المحيطة بكثير من التعبيرات التي نطق بها العرب وعلى استرجاع حضور المخاطب أو السامع في بعض الأحيان، لتكامل بذلك عملية التحاور أو التوصل الذي أدى إلى نشوء نص منطوق، لأنه فطن إلى أن اللغة لادة توصل في طبيعتها، فكل عبارة قائل أو متكلم قصد من ورائها شيئاً، ولابد من وجود سامع أو مخاطب يعرف معنى هذه العبارة ويدرك الغلبة منها، فإذا اعتبرت هذا النص ظاهرة تركيبية، رد ذلك إلى مراد المتكلم، وإلى قدرة السامع على الفهم، وقبل ذلك إلى معرفة المتكلم بما يستطيع فهمه.

ولاشك في أن سيبويه كان يتخيل بإدراك عميق كل مخاطب وهو يسمع ما يتحدث به المتكلم سواء أكان عالماً بما يقال، عارفاً به، أم خالي الذهن، أم جاهلاً أم غافلاً، وبيني كثيراً من الأحكام والعلل في ضوء هذا للتصور و يجعل لكل حال من أحوال المخاطب حكمأ يقصده المتكلم لأن المتكلم يضع في حسابه علم المخاطب وجده وما يقتضيه ذلك من تتبهه أو تذكر أو تأكيد<sup>(٣)</sup>. والملاحظ في نصوص سيبويه التي تراعي أطراف العملية الخطابية أنها يمكن أن تكون موزعة على محاور ثلاثة: أولها ما يظهر اهتمام سيبويه بالمتكلم وحده في تفسير الظواهر النحوية. وثانيها ما يظهر اهتمام سيبويه بالمخاطب وحده ، وثالثها ما يفهم منه

(١) ينظر: اللغة والتفسير والتواصل، د. مصطفى ناصف: ١١.

(٢) ينظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث): ٢٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥.

مراجعة سيبويه للمتكلم والمُخاطب كلّيهما وقد يرافق ذلك اهتمام بالحال المشاهدة من قبل المتكلم والمُخاطب. ويستطيع المتذمّر في ذلك أن يصل إلى نتيجة مفادها أن سيبويه يحوّل النصوص المكتوبة إلى مقاطع حوارية فيتخيل عناصرها الكلامية وعلى أساس ذلك ينقد إلى تفسير ظواهرها اللغوية ببعضها إلى المحيط الذي ولد فيه، لذا فإنَّ قارئ هذه النصوص يجد نفسه بين أشخاص يحاور بعضهم البعض وإن اللغة المكتوبة تصبح لغة حية منطقية. ويمكن أن نفهم من خلال ما تجمع لدينا من نصوص سيبويه الخاصة بالمتكلم والمُخاطب والحال المشاهدة أنه يستعين غالباً بالمتكلّم والمُخاطب ويستخدمهما أدلة تحليلية لتفسير الظواهر النحوية فيوضع في حسابه قصد المتكلّم وإفادة المُخاطب، فنجد متكلّم سيبويه يراعي مخاطبه في تكوين الجمل بأن يبين له أو يدفع توهمه، أو يبعد عن الالتباس، وقد نجده في أحابيب يبحث المتكلّم على مراعاة مخاطبه في صياغة جمله وأوجهها الإعرابية، وعلى نحو ذلك تكون هناك مراعاة للمُخاطب للمتكلّم في ما يتعلق بالرد أو الإجابة على كلامه.

#### ١. المتكلّم:

لللغة على رأي ابن جني: ((الصوات يعبر بها كلُّ قوم عن أغراضهم))<sup>(١)</sup> تقتضي متكلّماً يعبر بها عن أفكاره وأغراضه وقال ابن خلدون: ((إن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلّم عن مقصوده... واللغة ملكة في اللسان... وهو في كل لمة بحسب اصطلاحاتهم))<sup>(٢)</sup> ومن هنا تأتي أهمية المتكلّم إزاء اللغة؛ لأن اللغة وجدت لأجل المتكلّم يعبر بها عن أفكاره لذلك جعل للغويون المحدثون مرجعية بعض وظائف اللغة إلى المتكلّم إذ يقول هنري سويفت: ((إن اللغة هي التعبير عن الأفكار بوساطة الأصوات الكلامية المختلفة في كلمات))<sup>(٣)</sup> فالوظيفة التعبيرية هي

(١) الخصلتين: ٣٤/١.

(٢) المقدمة: ١٢٥٢\_١٢٥٤.

(٣) اللغة والمجتمع، المعران: ٤.

إحدى وظائف اللغة مرجعيتها إلى المتكلم، كما أكد ذلك بوهлер (Buheler)<sup>(١)</sup>، وجاكوبسون (R.Jakobson)<sup>(٢)</sup> وهي عنده: ((المركزة على المرسل وتهدف إلى أن تعبر بصفة مباشرة عن موقف المتكلم تجاه ما يتحدث عنه))<sup>(٣)</sup>. فلما كانت اللغة وسيلة التعبير عن الأفكار، وهذه الأفكار ناتجة عن المتكلم، فإن يمثل المتكلم محوراً أساسياً من محاور العملية اللغوية ذلك أن النزوع لإشاء النص، أو الشروع في الكلام، إنما يكون من متكلم ويُخضع بالدرجة الأولى لمراده وغرضه.

ويفهم الكلام في ضوء شخصية المتكلم التي تتشكل من خصائص معينة تسمى المتكلم بصفة خاصة تتعكس في حديثه بشكل يصبح أسلوباً خاصاً به<sup>(٤)</sup>. لذلك لقي المتكلم اهتماماً في الدراسات اللغوية المختلفة قديمها وحديثها، فالدراسات اللغوية واللسانية الحديثة أولتها عناية خاصة، فكان عنصراً مهماً في النظريات اللغوية ولاسيما تلك التي تعنى بالمعنى، وفي النظرية السلوكية هذه بلومفائد العنصر الذي يصدر عنه المثير الذي يستدعي استجابة المخاطب، لذلك كان التركيز عليه من أهم أعنوان هذه النظرية وصولاً إلى المعنى.<sup>(٥)</sup>

وكان المتكلم عنصراً أساسياً في نظرية فيرث، لذلك أكد ضرورة مراعاة جنس المتكلم، وهل هو ذكر أو أنثى؟ صغير السن أو كبيره؟ واحد أو اثنان أو جماعة أو جمهور؟ وشكله الخارجي ونبرة صوته<sup>(٦)</sup> لأن التوصل إلى المعنى الحقيقي يتطلب مراعاة عنصر المتكلم وما يتصل به وشخصيته ومكانته في المجتمع

(١) ينظر: مدخل إلى علم اللغة الحديث، البركلاري: ٣٣.

(٢) ينظر: قضايا الشعرية، جاكوبسون: ٢٧.

(٣) المصدر نفسه: ٢٨.

(٤) ينظر: دلالة السياق: ٦٠١.

(٥) ينظر: دلالة السياق: ١٢٨\_١٢٩.

(٦) ينظر: أصوات على الدراسات اللغوية: ١٢٣، والنحو والدلالة: ١١٤.

وتفاوته وانتمائه الاجتماعي وعقيدته؛ لذلك إن دلالة الكلمة تختلف باختلاف المستكمل، لأن كل مستكمل تحبيطه ظروف حالية خاصة.<sup>(١)</sup> فكل مستكمل بلغة من اللغات تكون لديه من تعلمه للغته ومن ممارسته لها عادات أو نظم عقلية خاصة فيما يتعلق بتأليف الجمل وهو يألف هذه العادات كما يألف نطق أصوات لغته وتصدر عنه نسلاج تأليف الكلمات في جمل بطريقة لا شعورية.<sup>(٢)</sup>

وكذلك كان للمتكلم نصيب في الدراسات الأسلوبية عند المحدثين إذ انه يمثل دعامة أساسية في علم الأسلوب فهو الذي يقوم بعملية للتركيب أي صوغ المفاهيم والتصورات المجردة في نسق كلامي محسوس، يُنقل عبر القناة الحسية بوساطة الأداة اللسانية. وهو مقدم في الأسلوبية على المخاطب والخطاب؛ لأن الرسالة اللغوية من حيث حدوثها تتباين من منشئها تصوراً وخلفاً وإرزاً للوجود، ولأن تحديد الأسلوب باعتماد عنصر للمتكلم مغرق في القدم ينطوي حواجز الأسلوبية المعاصرة إلى بلاغة اليونان وغيرهم.<sup>(٣)</sup>

والمتكلم أحد المرتكزات الأساسية في التداولية التي تبحث في معنى المتكلم وقصده ونواياه في الخطاب<sup>(٤)</sup>، لذلك كان من أجل تأويل العناصر التي ترد في خطاب ما، من الضروري معرفة من هو المتكلم؟ ومعتقداته ومقاصده وشخصيته وتكونه الثقافي.<sup>(٥)</sup>

(١) يُنظر: فصول في علم الدلالة: ١٣٩.

(٢) يُنظر: علم اللغة، السعرن: ٢٠٥.

(٣) يُنظر: الأسلوبية والأسلوب، د. عبد السلام المسدي: ٥١-٥٠٥.

(٤) يُنظر: آفاق جديدة في البحث اللغوی المعاصر، محمود احمد نحلة: ٦.

(٥) يُنظر: التصور التداولي للخطاب اللساني، نعمان بوفرة: ٨٢، لسانيات النص، محمد خطابي: ٢٩٧، بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل: ٩٩.

وفي نظرية التواصل اللغوية لرومان جاكوبسون يُعد المتكلم الطرف الأول في عملية التواصل، والمسؤول عن إرسال الرسالة و اختيار المرجع وفاة الاتصال والرامزة.<sup>(١)</sup>

وهذا يعني أن جل الدراسات اللغوية الدلالية واللسانية الحديثة أصبحت تركز في رصدها للعملية الإبلاغية والتواصلية على المتكلم حتى صارت طبيعة الدالة المحمولة في الكلام موقوفة على قصد المتكلم في إعلامه المتنقى بالخبر.<sup>(٢)</sup> إن تلك الأهمية التي نالها المتكلم في الدراسات اللغوية الحديثة، كان قد استشعرها اللغويون القدماء من قبل فحظي عددهم من العناية ما لقيه عند المحدثين. وكان المتكلم موضوع اهتمام البلاغيين إذ نال عنايتهم فتناولوا جوانبه المختلفة وحالاته الكلامية إذ انه يمثل من النظرية البلاغية منزلة مرموقة، فهو طرف مهم في عملية الكلام وعنصر فعال في تحديد خصائص النص إذ تقع على عاتقه كلفة إخراجه على سمت يستجيب لمقتضيات الوظيفة والإبانة والمقام.<sup>(٣)</sup> وهو الذي يعمل الأعمال الدلالية التي تتقلب عند النحو إلى مقاهم ويعلم الأعمال الدلالية التي تتقلب عند البلاغي إلى مقاهم بلاغية معنوية أو مجازية أو بدائية.<sup>(٤)</sup> زيادة على انه مدعو إلى تحقيق المناسبة المرجوة حتى لا يخرج عن حد البلاغة إلى مراعاة الغرض الذي يسعى الحديث إلى تحقيقه، فلا يخلط بين أقدار الأفاظ وأقدار المعاني ولا يتصنّع الجد حيث يجب الهزل.<sup>(٥)</sup> إذ قال الجاحظ: ((ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طريقة طبقة من ذلك كلاماً، وكل حالة من ذلك مقاماً، حتى يقسم أقدار الكلام

(١) يُنظر: حدود للتواصل، ماغنوس فرانك: ٣٨.

(٢) يُنظر: علم الدلالات، أصوله ومبادرته، منشور عبد الجليل: ١٥٤-١٥٥.

(٣) يُنظر: التفكير البلاغي عند العرب: ٢٤٨.

(٤) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٨٥-٨٦.

(٥) يُنظر: التفكير البلاغي عند العرب، حمادي حمود: ٢١١.

على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات) (١).

هكذا كان المتكلم محوراً تدور حوله الدراسات للبلاغية في موضوعاتها المختلفة كعلم المعاني وما يتصل به من الذكر والمحفظ والفصل والوصل، والتقطيع والتأخير، وشروط الفصاحة والبلاغة في مراعاة المقتضى والمطابقة بين المقام والمقال وغير ذلك.

لما النحويون فكان للمتكلم مدار بحثهم لأنه خالٍ نحوهم ولأجله استقرت اللغة، وقعدت تصيانته لمسانده من اللحن، ولفهم مراده ومقصوده في كلامه، فقد راعى النحاة المتكلم في مسائل نحوية كثيرة وعلى أساسه فسروا ظواهر نحوية وأساليب لغوية، فكان عرض المتكلم أو قصده الغاية التوأمية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه، المحور الذي بنيت على أساسه قواعد النحو واللغة (٢).

ولمثلاً اعتماد النحاة على المتكلم في التحليل للنحو كثيرة ولا سيما ما وجدها في كتاب سيبويه من مراعاة المتكلم وغرضه ومقصوده في الكلام، وبلغ الاهتمام بالمتكلم ذروته عند العالم اللغوي ابن جنى، ورضي الدين الاسترابادي، لذا جعله العامل والموجد لعلماء الإعراب رافضين أن يكون العامل لفظياً ومعنىًّا إذ قال ابن جنى: ((فَلَمَا فِي الْحَقِيقَةِ وَمَحْصُولُ الْحَدِيثِ، فَالْعَمَلُ مِنَ الرُّفعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِ وَالْجَزْمِ إِنَّمَا هُوَ لِلْمُتَكَلِّمِ نَفْسُهُ لَا لِشَيْءٍ غَيْرِهِ وَإِنَّمَا قَالُوا لِفَظِيٍّ وَمَعْنَوِيٍّ لِمَا ظَهَرَتْ آذَارُ فَعْلِ الْمُتَكَلِّمِ بِعَصْلَامَةَ الْفَظِّ لِلْفَظِّ أَوْ بَاشْتِمَالِ الْمَعْنَى عَلَى الْفَظِّ وَهَذَا وَاضْحَى)) (٣).

وتابعه الرضي في ذلك مُسندًا العمل النحوي إلى المتكلم فقال: ((الموجد للمعنى وعلامتها هو المتكلم، ولكن النحاة جعلوا الآلة كالموجد لها ولهذا سميت

(١) البيان والتبيين، الجاحظ: ١٣٨/١.

(٢) يُنظر: التدوينية عند العلماء العرب: ٢٠١-٢٠٠.

(٣) الخصالص: ١٤٩/١.

عوامل))<sup>(١)</sup> ولما تعرض أبو حيان النحوي (ت ٧٤٥هـ) للمستشي ذكر أنَّ ((إلا) ليست هي التي تستثنى، إنما يُستثنى بها، والمستثنى هو المتكلّم)<sup>(٢)</sup>. وقد نال هذا الرأي إعجاب المحدثين فتأثر به الأستاذ إبراهيم مصطفى متابعاً ابن جني والرضي في ذلك<sup>(٣)</sup>.

والحق أن الفهم للصحيح لقول ابن جني يظهر أنه عين الصواب، إذ إنَّ أبا الفتح لم يقصد أن المتكلّم يقوم بالعمل النحوي اعتباطاً، وإنما يقوم به بعد مطابقة ذهنية بين المعنى والحركة الإعرابية، فتأتي الحركات من فعله تبعاً لما في ذهنه من معانٍ إلَّا ((نراه يقصد به أن المتنفذ لوضع الحركة الإعرابية على لواخر الكلم في الجملة هو المتكلّم طبقاً لما جاء عن العرب في لغتهم قياماً عليها). ولو كان ابن جني يقصد بالعامل المتكلّم المعنى المطلق لهذه العبارة لكان يدعو إلى فوضى اللغة)<sup>(٤)</sup> لأن المتكلّم العربي عندما يريد أن يعبر يقوم في ذهنه بعمليات عقلية تردد إلى عمليتين أساسيتين: عملية تحليلية فعملية تركيبية. لما التحليلية فهي تلك التي يميز بها العقل بين عدد معين من العناصر التي تتشاءم بينها علاقة معينة. أما عملية التركيب أو التأليف فهي تلك التي يركب بها العقل أو ينظم أو يؤلف بين هذه العناصر المختلفة لتكوين ما يسمى في الاصطلاح لـ(الصورة اللغوية).<sup>(٥)</sup>

وجعل ابن جني غرض المتكلّم يصلح الكلام ويفسده وذلك عند حدوثه عن الحذف في سياق جملة التمييز بقوله: ((وقد حذف المميز وذلك إذا علم من الحال حكم ما كان يعلم منها به وذلك قوله: عدِي عشرون واشتريت ثلاثة وملكت

(١) شرح الكافية للرضي: ٥٩/١.

(٢) ينظر: منهج السالك، أبو حيان: ٣٠.

(٣) ينظر: أحياء النحو، إبراهيم مصطفى: ٣١، العامل النحوي بين مؤديه ومعارضيه، خليل احمد عمايرة: ٧٢، في التحليل اللغوي، د. خليل احمد عمايرة: ٧٥.

(٤) العامل النحوي بين مؤديه ومعارضيه: ٦٧.

(٥) ينظر: علم اللغة، المغربي: ٢٠٦.

خمسة وأربعين، فان لم يعلم المراد لزム التمييز اذا قصد المتكلم الإبانة، فان لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز، وهذا إنما يصلحه ويقصده عرض المتكلم وعليه مدار الكلام) <sup>(١)</sup>.

وفرق ابن هشام بالمتكلم بين (كم) الخبرية والاستفهامية بحسب وضع المتكلم إذ قال: ((إن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً لأنه مخبر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستخبر)) <sup>(٢)</sup>.

وقد منع النحاة إصمار حرف العطف اعتماداً على المتكلم ((لان العروف ألة على معان في نفس المتكلم فلو أضمرت لم يكن شيء يدل عليها فلا يهدى إلى مراد المتكلم)) <sup>(٣)</sup> وقد بلغ اهتمام النحويين بالمتكلم إلى مراعاة غلطه في كلامه ونسائه، وذلك من خلال موضوع بدل الغلط ولنسائه وهو ((ما لا يقصد متبعه بل يكون المقصود البديل فقط وإنما غلط المتكلم فذكر البديل منه ويسمى ببدل الغلط والنسيلان)) <sup>(٤)</sup> واعتمد النحاة أيضاً على المتكلم في التفريق بين معانى الإعراب كالرفع والنصب إذ قال الرضي عن معانى رفع المضارع ونصبه بعد حتى: ((إذا أردنا أن نبين متى يرفع المضارع بعد حتى ومنئ ينصب فلذا ذاك إلى قصد المتكلم)) <sup>(٥)</sup>.

والمتكلم حجر الأصاف بعض أساليب الكلام كالتوكييد إذ يقول الرضي: ((الغرض الذي وضع له التوكيد احد ثلاثة أشياء: لحدها أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه، وثانيها أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط... والغرض الثالث أن يدفع المتكلم

---

(١) الخصلص: ١٠٥/٢.

(٢) معنى اللبيب، ابن هشام: ٢٤٤/١.

(٣) الفصول المفيدة في الولو المزيد، أبو سعيد العلاني الدمشقي: ١٢٤.

(٤) شرح ابن عقيل: ٢٤٩/٣.

(٥) شرح لكافية للرضي: ٥٨/٤.

عن نفسه ظن المأمور به تجوزاً))<sup>(١)</sup> وكذلك الاستئهام والاستثناء والنداء والنفي وغيرها.

لما المتكلم عند سيبويه فيمثل غاية وهدفه، إذ إن سيبويه ينقل لنا اللغة живة كما نطقها أصحابها، فكان دقيق الملاحظة لمتكلمي اللغة، عارفاً مقاصدهم لأنهم يدرسون الكلام العربي في محض استعماله لذلك كان معيناً في كتابه باللغة المنطوقة فضلاً عن المكتوبة ((فلالغة المنطوقة شكل حيزاً كبيراً من الكتاب، ولم يستخدم سيبويه العبارة نفسها ولكن هناك العديد من الكلمات التي تخص تلك اللغة، كقوله: (تقول) و(اتخاطبني) و(تحدى) و(سواعها))<sup>(٢)</sup> فالالمثلة التي تخص المتكلم في الكتاب كثيرة ولكن ما يعنيها منها تلك التي تراعي المتكلم في محضه الخارجي لتحليل النصوص اللغوية وتفسير ظواهرها المختلفة، فكثيراً ما نجد سيبويه يعتمد على المتكلم في التعقيد النحوي بل أنه في بعض الأحيان نجده يتخيّل متكلماً مستنداً إليه فيربط النص بمحضه وصولاً إلى كنه بنائه العميق. ومن خلال استقراءنا للأمثلة التي تخص المتكلم في الكتاب لاحظنا أن المتكلم عند سيبويه متعدد الأدوار سواء أكان حقيقياً لم تخيله من سيبويه، فمرة نجد متكلم سيبويه شاعراً، وبينما في منزلة خاصة يحتمل إلى شعره أحياناً ويتجاوز عن كثير من أخطائه معتبراً له بقوله: ((اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام))<sup>(٣)</sup>.

وقد يكون المتكلم عند سيبويه متكلماً متعلماً، فارضاً كان أو ساماً وهو الذي دلّ سيبويه على توجيهه وتعليميه فنراه يطلب إليه في كل حين ترسم سنن العرب في التعبير والسير على وفق قرائع المتكلمين الأصليين للغة وهو يتوجه إليه بالحديث في اختب نصوص الكتاب أمراً أو ناهياً أو ناصحاً ك قوله: ((فف على هذه

(١) شرح الكافية للرضي: ٣٧٤-٣٧٥/٢.

(٢) الدلالة والتعقيد النحوي: ٢٢٨.

(٣) الكتاب: ٢٦/١.

الأشياء حيث وقفوا)).<sup>(١)</sup> وقد يكون المتكلم متكلماً مخططاً وهو العربي الذي يشوب كلامه بعض الضعف والذي يعمد سيبويه في كثير من المواقف إلى تصويب بعض ترلکيه وعدّها ضعيفة أو قبيحة.<sup>(٢)</sup> وقد يكون المتكلم عند سيبويه ثقة وهو العربي المؤتّق بكلامه وفصاحة لغته وخلوها من الأخطاء وهو المرجع الأساس له في تعديله للغة وفي استبطاطه وأرائه، لأنّ كلام هذا المتكلم يسير على وفق القواعد لذا يسند إليه سيبويه كل لغويات اللغویة التي تجري في اللغة كالحذف والإضمار والاختزال والاستفهام والاختصار والاستخفاف والتقديم والتأخير والتعريف والتكيير. ومن خلل ما وقفتنا عليه من نصوص سيبويه النحوية التي تخصّ مراعاة المتكلّم نتبين لنا أنّ اهتمام سيبويه بالمتكلّم ومراعاته له كان يدور في أربعة محاور، هي:

١. مراعاة استعمال المتكلّم: فمن خلال ملاحظة سيبويه لنطق المتكلّم ومشافهته تكونت لديه دريلية تامة في معرفة ما يكثر في الاستعمال من الكلام فيكون على مساعدة للحذف، ومعرفة لجوء المتكلّم أحياناً إلى أيّسر الصياغ في النطق مراعاة لمبدأ الخفة في الكلام فيتّخذ ذلك أساساً في تفسير الظواهر اللغویة.
٢. مراعاة قصد المتكلّم: فقد يعتمد سيبويه على قصد المتكلّم في تفسير بعض الظواهر اللغویة كالذكر والمحذف، وقد يكون قصد المتكلّم ومراده مساعدة لتجويف بعض الكلمات ومنعه، فمثلاً جملة: رأيت زيداً ليه. تحسن وتُقبح تبعاً لقصد المتكلّم فهي غير جائزه إذا كان ((الأب غير زيد لأنك لا تبيّنه بغيره ولا بشيء ليس منه)).<sup>(٣)</sup> وهي جائزه إذا كان المتكلّم ((أراد أن يقول: ...رأيت إبا زيد، فغلط أو نسي ثم استدرك كلامه بعد)).<sup>(٤)</sup> وقد يتّخذ سيبويه من قصد المتكلّم ذاكرة للتفرقة بين

(١) الكتاب: ٢٦٦/١.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٣٣٠/١.

(٣) الكتاب: ١٥١/١.

(٤) الكتاب: ١٥٢/١.

معاني الإعراب كلرفع والنصب، كتفسير سيبويه لوجه الرفع بعد حتى ووجه النصب بعدها استعانة بقصد المتكلم.<sup>(١)</sup> وكذلك وجها الرفع والنصب للفعل المضارع بعد إذن تبعا لقصد المتكلم.<sup>(٢)</sup>

٣. مراعاة حال المتكلم: يجعل سيبويه من حال المتكلم فيصلاف في الحكم على توسيع بعض التراكيب اللغوية فتتغير تبعا لحاله من ظن وعلم وغفلة وترابط كما في استعمال أحرف النساء تبعا لحال المتكلم فالمستفيث غير النادب وغير المنادي المجتهد.<sup>(٣)</sup> وكذلك إلغاء ظن وأخواتها وإعمالها تبعا لحال المتكلم من الشك واليقين.<sup>(٤)</sup>

٤. توجيه المتكلم: وقد نجد سيبويه مع متكلمه موجهاً ومرشداً له لتحرّي سلامة النطق بالعربية فكثيراً ما يردد عباره ((لا يجوز لك أن تقول)) و((ينبغي أن تقول)) كقوله: ((ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة))<sup>(٥)</sup> وقوله: ((فإنما ينبغي لك أن تبدأ به وإن لم تكتف بذلك زدت من المعرفة ما تزداد به معرفة))<sup>(٦)</sup> وغيرها، ولا شك في أنه كان يتوكى تعليم المُخاطب ووضع ووضع قوانيين للغة لا ينبغي له أن يجهلها.

## ٤. المُخاطب:

غنى دارسو اللغة على اختلاف وجهاتهم وتخصصاتهم بالمُخاطب، وأولوه عناية خاصة لكونه أحد أطراف العملية اللغوية، ووصول الأفكار الملقاة إليه بجلاء ووضوح هي الغاية المنشودة التي يسعى المتكلمون إلى تحقيقها بمفردات اللغة إذ

(١) يُنظر: الكتاب: ٣/١٧-١٨.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٣/٣.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٢/٢٢٩-٢٣٠.

(٤) يُنظر: الكتاب: ١/١١٨-١٢٠.

(٥) الكتاب: ٢/٢٠.

(٦) الكتاب: ٢/٧.

إن اللغة إشارات يحاول المتكلّم إيصالها إلى السامع أو القارئ لذلك يجب أن تُنسى أنسها على وفق العلاقة القائمة بين هذين الركعين، وإن تُراعي الظروف الخارجية التي تحيط بها؛ لأن السامع أو المتكلّم أو المخاطب أو القارئ جزء مهم منها ينبغي مراعاته في اللغة لكي يتضمن تحقيق هدفها المنشود.<sup>(١)</sup>

لذا انصب اهتمام اللغويين على المخاطب وفُسّرَت به كثيرة من إشكاليات الخطاب اللغوي وبنّيت على وفق مراعاته كثيرة من قواعد اللغة، فقد اخذ حيزاً واسعاً في الدراسات اللسانية الغربية والعربيّة.

والاهتمام بالمخاطب بشكل ظاهرة ذات أهمية بالغة في الدراسات اللغوية قديماً وحديثاً لأنّه أحد أطراف العملية اللغوية، فالاهتمام به بدأ منذ القدم، لكن الدراسات اللسانية الحديثة عند الغربيين أولئك عناية خاصة إذ أنه يمثل عنصراً مهماً في اغلب النظريات اللغوية لديهم. واهتمامهم به له جذور موغلة في القدم إذ ((تشير المقولات المروية عن أفلاطون وهوراس وأرسطو إلى أن ملامح مراعاة المخاطب ومفهوم للتلفي قد بدأ يظهر عند الإغريق))<sup>(٢)</sup> ويقال إن أفلاطون كان أسبق من غيره في الإلقاء عن هذا المعنى.<sup>(٣)</sup> فهو يقول: ((على المرء لكي يكون قادراً على الخطابة أن يعرف ما للنفوس من أنواع، وعلى قدر هذه الأنواع تكون الصفات وهو ما يختلف به الناس... وكل حالة نفسية نوع خاص من الخطابة فعلى إذن كي أولاد في النفوس نوعاً من الإقناع أن أطبق بين كلامي وطبيعتهم، وإذا توافرت للمرء هذه المبادئ عرف متى يجب أن يتكلّم ومتى يجب عليه أن يمتنع من الكلام ومتى عليه أن يكون موجزاً أو مطيناً أو مبالغـاً. أما قبل الوقوف على هذه فلا وسيلة له إلى التعرف على ذلك))<sup>(٤)</sup>

(١) يُنظر: مراعاة المخاطب في التحوّل العربي: ١٥.

(٢) إشكاليات للتلفي، سهام حسن خضرير: ٧.

(٣) يُنظر: قراءة النص وجماليات التلفي: ١٢١.

(٤) قراءة النص وجماليات للتلفي: ١٢١.

لما أرسطو فقد عُني بالمتلقي وذلك من خلال ما نسبه للأدب من وظيفة تطهيرية، لذلك إنَّ الوضعيَّات التي يتم فيها التمويه تعد ذات شأن في تحقيق الاندماج التام بين المتلقي والعمل الدرامي.<sup>(١)</sup>

كل ذلك كان حافزاً للغربيين لإيلاء المتلقي العناية الخاصة في الأعمال الأدبية وثمرة ذلك ظهور نظرية التلقي في الثلاثينيات من القرن العشرين التي من أهم معطياتها أن كلاً من المعنى والمبنى ينتجان عن التفاعل مع القارئ لكونه إلى حد ما المبدع المشارك، لا النص نفسه، بل لمعناه وأهميته وقيمه.<sup>(٢)</sup>

وهذا يعني أن أهم شيء في عملية الأدب تلك المشاركة الفعلة بين النص الذي ألفه المبدع والقارئ المتلقي، أي أن الفهم الحقيقي للأدب ينطلق من موقع القارئ في مكانه الحقيقي لذلك يقول ليزر: ((إن النصوص الأدبية تحتوي دائماً على فراغات يمكن أن يملأها القارئ وحده)).<sup>(٣)</sup>

وهذه النظرية بترت لثر المتلقي أو المخاطب في الأدب، وهناك نظريات أخرى عند للغربيين بترت لثر المتلقي في اللغة ووظيفتها في عملية الاتصال وأثرها في المجتمع، وهي النظريات التي درست المعنى كالتقنية الذهنية للذهنية التي تتصلُّ على أن لكل تعبير لغوي فكرة جاهزة في ذهن المتكلّم ومقدرتها على إنتاج التعبير الملائم هو الذي يستدعي الفكرة نفسها في عقل السامع.<sup>(٤)</sup>

(١) يُنظر: الأصول المعرفية لنظرية التلقي، ناظم عودة خضير: ٤١ - ٤٢.

(٢) يُنظر: المرايا المحدبة من البنية إلى التفكك، د. عبد العزيز حمودة بحث في مجلة عالم المعرفة: ٢٢٢\_٢٢٢.

(٣) نقد استجابة القارئ، رامان سلون، بحث، مجلة آفاق عربية: ٣٦.

(٤) يُنظر: الدلالة الميائية عند اللغويين: ١٩٠.

و كذلك النظرية السلوكيّة التي تضع المعنى ليس في الذهن بل في الطريقة التي يتجاوزب معها السامع.<sup>(١)</sup> والنظرية السياقية التي جعلت المُخاطب طرفاً أساسياً في الوصول إلى المعنى من خلال ربط اللغة بمحيطها الخارجي.<sup>(٢)</sup>

و عند الأسلوبين كذلك يُعد المُخاطب ركناً أساسياً في الأسلوب إذ يتوجه رولا التقطير والتحليل إلى عد الأسلوب ضغطاً مسلطاً على المتقبل بحيث لا يُلقي الخطاب إلا وقد تهيأ فيه من العناصر الضاغطة على ما يزيل عن المتقبل حرية ردود الفعل.<sup>(٣)</sup>

إذ إن البحث الموضوعي عند الأسلوبين يقتضي ألا ينطلق المحلل الأسلوبي من النص مباشرة وإنما ينطلق من الأحكام التي يبديها القارئ حوله.<sup>(٤)</sup> ولذلك يرى الدكتور عبد العلام المسدي: ((إن دخول عنصر المتقبل - قارئاً كان أو ساماً - في جدل التقطير والتحديد قد اكتسب النظرية الأسلوبية ثراءً في تعريف موضوعها. وذلك أن فرضية المُخاطب في قراءة ماهيات الأسلوب تقوم نفطضاً للمبدأ الأنثولوجي المطلق، واعتراضاً على أبديّة الانتماب بين الباحث وملفوظه، وهسي للعلة نفسها تفصّم عرى الرحم بين الولد والمولود فإذا بماهية الأسلوب وفقاً لمنظور نظرية المُخاطب موجود مائع ومفروض معلق لا يتنزل ولا يتجسد إلا باصابة الخطاب مرماه في نفس المتقبل))<sup>(٥)</sup>

وربما كان الاهتمام النظري بالـمُخاطب من لدن الغربيين سبباً في جعله عنصراً مهما تبني عليه اغلب نظرياتهم اللغوية فكانوا أصحاب تقطير وتطبيقات في هذا الشأن.

(١) يُنظر: علم الدلالة، د. احمد مختار عمر: ٦٧\_٥٩.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٦٨\_٦٨.

(٣) يُنظر: الأسلوبية والأسلوب: ٦٤.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٦٦.

(٥) المصدر نفسه: ٦٨.

وذلك لا يعني أننا ننكر ما للغويين العرب من جهود عملية بذلت اهتمامهم بالمخاطب في علومهم اللغوية المختلفة. فقد كان البلاغيون أصحاب سبق في ذلك المضمار إذ إن البلاغة ((كل ما تُبلغ به المعنى قلب السامع فتمكنه في نفسه كتمكّنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن))<sup>(١)</sup> فالمخاطب وحسن استجابته للمتكلّم غاية البلاغة إذ ((يكفي من حظ البلاغة أن لا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق، ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السامع))<sup>(٢)</sup>.

ويظهر اهتمام البلاغيين جلياً بالمخاطب من خلال حدودهم ومصطلحاتهم البلاغية، فإن المتأمل في هذه للحدود والمصطلحات التي عُدّت من الركيائز الأساسية للدرس البلاغي لما فيها من ارتباط وثيق بالسامع، تتجلى له عنية البلاغيين بالمخاطب.

إذ يشكل المُخاطب عند البلاغيين عنصراً مهما في شروطهم التي وضعوها لفصاحة والبلاغة، فمن ذلك اشتراطهم في الكلام للفصيح أن يكون خالياً من التعقيد المعنوي إذ عرفوه بأنه: ((ما كان الانتقال من معناه الأول إلى معناه الثاني الذي هو المراد به ظاهراً حتى يُخيل إلى السامع أنه فهمه من سياق اللفظ))<sup>(٣)</sup>.

واشتربتوا في فصاحة الكلمة ألا تكون عربية في الاستعمال وجعلوا الغرابة ((ما يوجب حيرة السامع في فهم المعنى المقصود من الكلمة لترددتها بين معنيين أو لكثير بلا قرينة))<sup>(٤)</sup> ويتبّع المُخاطب أيضاً في اشتراطهم لبلاغة الكلام ((مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحتها))<sup>(٥)</sup> والحال عندهم الأمر الداعي للمتكلّم إلى أن يميز كلامه بميزة تعبيرية خاصة، ومعنى ذلك أن الأحوال والمقامات هي مجموعة

(١) الصناعتين، أبو هلال العسكري: ١٠.

(٢) البيان والتبيين: ٨٧/١.

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة، الفزويني: ١١.

(٤) جواهر البلاغة، أحمد الهاشمي: ٨٠.

(٥) شروح التلخيص، سعد الدين التقى لتقى: ١ / ١٢٢-١٢٣.

المؤشرات (غير اللغوية) التي تؤثر في لغة الكلام البالغ بحيث ترك فيه بصمات أو ظواهر تعبيرية توافقها وتنتوء بتنوعها.<sup>(١)</sup>

وهذا يؤكد أن البلاغيين رصدوا مواضع الإبداع في العملية الكلامية من خلال العلاقة التفاعلية التي تربط المتكلم بالمخاطب وكثيرة هي المواضع التي تبرز اهتمامهم بهذا الطرف اللغوي في علوم البلاغة المختلفة.<sup>(٢)</sup>

فعلى الرغم من إبداع البلاغيين في مراعاة المُخاطب كذلك أبدع النحويون في هذا الجانب لِمَا إبداع فهم أول من قال بمراعاة الأحوال المحيطة بكل من المتكلم والمُخاطب، إذ إن الفكر للعربي قد تخطى حدود الشكل في الدرس النحوي، وإن علماء النحو ارسوا دعائم معنوية عبرت عن مقاصد المتكلمين في العيادين المختلفة ومنها التي يدعى المحذفون أنهم قد ليتكروا وخاصوا فيها لأول مرة.<sup>(٣)</sup>

لأن غاية الدرس النحوي دراسة التراكيب اللغوية؛ ليتسنى فهم معاناتها، ولم تكن دراسة مفردات اللغة بمعزل عن واقعها اللغوي والوسط الذي تستعمل فيه والظروف المحيطة بها التي يُعدُّ المُخاطب من أهم أطراها إذ بنيت أغلب أحكام النحو على أساس مراعاته فجاءت هذه الأحكام متساوية مع معرفة الماسع.<sup>(٤)</sup>

وقد أدرك ذلك الدكتور مهدي المخزومي فوجد أنه ((لن يكون الكلام مفيداً ولا الخبر مفيداً غرضه ما لم يكن حال المُخاطب ملحوظاً، ليفع الكلام في نفس المُخاطب موقع الاكتفاء والقبول)).<sup>(٥)</sup>

وتتبه باحث إلى اهتمام النحاة بالمخاطب وعلمه بذلك ((يمثل علم السامع عندهم دليلاً على اختلاف جهات الكلام وخروج العبارة عن مدلولها النحوي الظاهري إلى

(١) يُنظر: شروح التلخيص: ١ / ١٢٢-١٢٣.

(٢) يُنظر: مراعاة المُخاطب في النحو العربي: ٤٣-٤٧.

(٣) يُنظر: مراعاة المُخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سميريه، البحث: ١٨.

(٤) يُنظر: مراعاة المُخاطب في النحو العربي: ١١٥.

(٥) في النحو العربي، نقد وتجبيه: ٢٢٥.

معنى مختلف فعندهم أنَّ قولك: غفر الله لزید، ورحم الله زیداً، ونحو ذلك "لفظ الخبر ومعناه للطلب، وإنما كان كذلك لعلم السامِع أنك لا تخبر عن الله عز وجل وإنما تسأله) )<sup>(١)</sup>.

وقد يكون علم السامِع هو المسوِغ المعقول والمقبول وهو يجري في كتبهم كالأصل الثابت المتواتر، وهم يصرحون به تصريحاً غير ملتبس ويمنذ هذا المسوِغ للحذف فهو يسُوغ حذف المبتدأ، وحذف كان واسمها، وخبر إن وأخواتها وصلة الموصول، والعائد في صلة الموصول والمعطوف، والموصوف والمفعول والمستثنى، وغير ذلك مما يجوز فيه الحذف لعلم السامِع به.<sup>(٢)</sup>

ونجد إشارات كثيرة عند نحاة العرب يتم الحذف فيها لعلم المخاطب أو السامِع ويعدُ الخليل بن احمد الفراهيدي(ت ١٧٥هـ) صاحب السبق في ذلك ونلاحظ ذلك فيما نقله عنه تلميذه سيبويه وأكثر ما يكون ذلك في المواقِع التي يفسر فيها الخليل مقاصد العرب في الحذف والاستغناء فعندما سأله سيبويه عن حذف جولات الشرط في آيات من القرآن الكريم قال: ((إنَّ العَربَ قدْ تَرَكَ فِي مَثَلِ هَذَا الْخَبَرِ الْجَوَابَ فِي كَلَامِهِمْ لِعِلْمِ الْمُخَاطِبِ لَأَيِّ شَيْءٍ وَضَعَ هَذَا الْكَلَامَ))<sup>(٣)</sup> كما اعتمد الخليل على علم المخاطب في تفسير نصب كلمة (صيغة) في قوله تعالى: «صيغة الله وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللهِ صيغة» (البقرة: من الآية ١٣٨) قائلاً: ((ولما نصب (صيغة الله) فعلى معنى فعل مضرور اطرح لعلم المخاطب بمعناه، وهو: إلزموا صيغة الله))<sup>(٤)</sup>.

ولم يغفل النحاة بعد سيبويه ذلك وقد وجدوا فيه خيراً معيناً في تفسير كثير من الظواهر النحوية واللغوية فقد اتَّخذ المبرد(ت ٢٨٥هـ) منهج الخليل وتلميذه

(١) نظرية للسياق (المقام): ٨١.

(٢) ينظر: الخصائص: ٢/٣٦٨، وينظر: نظرية للسياق (المقام): ٨١.

(٣) الكتاب: ٢/١٠٣.

(٤) الجمل في النحو، الخليل: ١/٩٧.

درباً يسلكه ليصل إلى تفسير ظواهر النحو المختلفة كالحذف والتقديم والتأخير.<sup>(١)</sup> منها قوله: ((ومما يحذف لعلم المُخاطب بما يقصد قولهم: لا عليك، إنما يريدون: لا بأس عليك، وقولهم: ليس إلا وليس غير... إنما يريدون: ليس إلا ذاك... وإنما تحدّف إذا علم المُخاطب ما تعني))<sup>(٢)</sup>.

والحذف لعلم المُخاطب يشكل ظاهرة مهمة في النحو العربي، فكثير من الأشياء تُحذف لذا كانت معلومة عند المُخاطب يقول أبو بكر بن السراج (ت ٤٣٦هـ): ((المحدوفات في كلامهم كثيرة، والاختصار في كلام الفصحاء كثير اذا آنسوا بعلم المُخاطب ما يعنون))<sup>(٣)</sup>.

وقد أدرك النحاة العرب أن علم المُخاطب قد يتلمس بفعل القرآن اللفظية الدالة على المحدوف في الكلام يقول الأنصاري (ت ٥٧٧هـ) ((إنهم قد يستغفرون ببعض الألفاظ عن بعض، إذا كان في الملعوظ دلالة على المحدوف لعلم المُخاطب))<sup>(٤)</sup>. والكلام على المُخاطب ومراعاة أحواله يكثر في النحو العربي بكثرة الظواهر النحوية والاستعمال اللغوي لأسمالib الكلام المختلفة وقد شكل هذا ظاهرة ملحوظة.<sup>(٥)</sup>

وبما أن المُخاطب يُعد قطباً من أقطاب العملية التواصلية فمراعاته ومراعاة مقامه، وجلب لتنباهه مما يؤثر في تركيب الجمل وحسن مكوناتها على وفق ترتيب معين، كما أن عدم اخذ المُخاطب بالحسبان قد يؤدي إلى خلق حالة مخالفة تماماً لما

(١) يُنظر: المقتصب: ٤/١٢٩-١٣٠.

(٢) المصدر نفسه: ٤/١٣٠.

(٣) الأصول في النحو: ٢/٣٢٤.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٩٣.

(٥) هناك دراسة بعنوان (مراعاة المُخاطب في بناء الأحكام النحوية، حتى نهاية القرن السادس الهجري) للباحثة بان صالح مهدي الخفاجي، بإشراف الدكتور كريم حسين ناصح بكلية التربية للبنات جامعة بغداد ٢٠٠٦م. وقد نشرت كتاباً بدار الكتب العلمية بعنوان: مراعاة المُخاطب في النحو العربي.

كان المتكلّم يروم في كلامه وقد بدا ذلك واضحاً في أحكام النحوة العرب وتعليلهم لذك الأحكام وفي توجيههم لمسائل الخلاف النحوي وتفويتها وغير ذلك مما يلاحظه المطلع على كتبهم. ولعل ذلك يمكننا من القول ((إن النحوين القدامى ربطوا أحكامهم وتعليلاتهم وتفسيراتهم بحالات المُخاطب، بوعي لتلك الحالات وإدراك لها فاكتسب حال المُخاطب اهتماماً جعل النحوين يشيرون إلى علاقة تلك الأحوال بالأوضاع الاجتماعية والنفسية لكل من المتكلّم والمُخاطب من غير أن يخوضوا في تفصيلاتها التي آل إليها الدر من للغوي الحديث))<sup>(١)</sup>.

وبناءً لذلك نجد أن المُخاطب كما كان شريك المتكلّم في العملية الخطابية فإنه أيضاً يمكن أن يكون شريكة في القاعدة النحوية ولا جرم أن تكون له اليد الطولى في العمل النحوي لأن مراعاته لها اثر كبير في تحديد الحركات الإعرابية فما يغلب على ظننا أن المُخاطب يمكن أن يكون هو العمل في النحو مهتمين في ذلك بما توصل إليه العالم اللغوي الكبير ابن جني الذي جعل العمل النحوي منوطاً بالمتكلّم لا غير<sup>(٢)</sup> وتابعه في ذلك الرضي الاسترآبادي (ت ٦٨٦هـ)<sup>(٣)</sup> وتأثر بهما الأستاذ إبراهيم مصطفى<sup>(٤)</sup>. وبما أنقصد من الإعراب إيانة المعنى فإن للمتكلّم يعرب كلامه مراعاة للمُخاطبه إذ لو لا المُخاطب لما احتاج المتكلّم إلى الإعراب يقول السهيلي (ت ٥٨١هـ): ((اعلم أن الكلام صفة قلامة في نفس المستكلّم يعبر للمُخاطب عنها بلفظ أو لحظ أو بخط، ولو لا المُخاطب ما احتاج إلى التعبير عما في نفس المتكلّم... ثم لما كان المُخاطب مشاركاً للمتكلّم في معنى الكلام، إذ الكلام

(١) مراعاة للمُخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، البحث: ٢٨.

(٢) ينظر: الخصائص: ١٤٩/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية:

(٤) ينظر: إحياء النحو: ٣١.

سده من المتكلم ومنتهاء عند المُخاطب، ولو لا المُخاطب ما كان كلام المتكلم لفظاً مسموعاً، ولا احتاج إلى التعبير عنه) <sup>(١)</sup>.

لما عند سيبويه فلم يخاطب في الكتاب شأن ذو أهمية بالغة، فهو العنصر السياقي الرئيس الذي يخول المتكلم لاستعمال أساليب مختلفة في التعبير ويتيح له ممارسة أعراف لغوية متعددة اعتماداً على فهم السامع أو المُخاطب الذي ألف هذه الأساليب، والذي يمتلك والمتكلم سليقة لغوية مشتركة تعين كلّاً منها على التفاهم والتواصل مع الآخر وتنبع منليس أو الخطأ في التفسير لذلك يرى كارتر (Carter) أن السامع أو المُخاطب عند سيبويه لا يشكل طرفاً أساسياً في تكوين الخطاب فحسب، بل له كذلك الأثر الأكبر في تحديد بنائه وعناصره اللغوية فكثير مما نقوله محکوم بما نعتقد أن المُخاطب يتوقعه، وهو الذي دائمًا نستبق أسئلته ونساوازاته<sup>(٢)</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه ابتداءً أن مصطلح المُخاطب يرد كثيراً في كتاب سيبويه ما دفع المستشرق جيرالد تروبيو (Gerard Troupeau) إلى القيام بإحصائية المصطلحات الدالة على سياق الحال (context of situation) في كتاب سيبويه فوجد أن كلمة المُخاطب (Addressee) قد وردت في الكتاب ستة وثمانين مرة.<sup>(٣)</sup>

وهذا يؤكد أن سيبويه كان متعرضاً بهذه الناحية، أثر المُخاطب في المتكلّم، وعلم المُخاطب وحالته ومقامه وما يكتفي العمليّة اللغوية كلها، فكلمة المُخاطب ترد في الكتاب ستة وثمانين مرة تكشف عن نظره سيبويه إلى هذا العنصر واتخاذه أداة لتحليل الكلام العربي وتفسير ظواهره اللغوية<sup>(٤)</sup>.

(١) نتائج الفكر في النحو: ١٧٠، ١٧٢.

(٢) يُنظر: Carter,((An arab Gramarian)) P, ١٤٩.

(٣) يُنظر: Gerard Troupeau ,Lexique-index du kitab deSibawayhi, ١١.

(٤) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٠٩.

إن استعمال سيبويه لعبارة **المُخاطب** أو علم **المُخاطب** يعني أن قانون الاختيار بين المفردات والاختزال فيها لا يسُوّغه إلا **المُخاطب** فهي ((عبارة على بساطتها ووجازتها، خطيرة الأبعد في دلالتها للذافة، فقد يفهم أن مراد سيبويه أن يقول إن سعة الكلام - مع كثرتها... عدم وقوعها تحت دلالة الحصر - أي الانتقال من مستوى إلى مستوى، أو التجاوز في إيقاع العلاقات التحوية بين ما لا تقع فيه عادة، أو إن شئت كسر قانون الاختيار بين المفردات بالطريقة المسموح بها لا يسُوّغه إلا فهم **المُخاطب**)).<sup>(١)</sup>

ومطلع على مواضع **المُخاطب** في الكتاب يجد أن سيبويه كان عميق التأمل في حال طرف الكلام الآخر يتراءى لمame في أوضاعه المختلفة، يدقق في أحواله ويتخيلها بسعة خيال ليبيّن ما كان منها من غفلة أو نسيان أو انشغال أو نوم أو إعراض أو غير ذلك، ويفسر كثيراً من الاستعمالات اللغوية وطرائق البناء وحالات الإعراب في ضوء ما يكون عليه **المُخاطب**؛ ذلك لأن سيبويه يتراءى لمame **المُخاطب** في حالاته المختلفة من علم أو جهل أو ظن أو خلو ذهن، وهو بين هذا وذاك مؤثراً فعالاً في صوغ البناء التركيبي للجملة وما يعتريها من عوارض من حذف وإضمار وتقديم وتأخير.<sup>(٢)</sup>

ومن خلال استقرائنا الكتاب واستخراج نصوص سيبويه عن مراعاة **المُخاطب**، وجدنا أن تلك النصوص في اغلبها مبنية على مراعاة أحوال **المُخاطب** المختلفة ولأكثر ما يكون ذلك في التعريف والتوكير، والذكر والحنف، والإخبار، والأحكام التحوية الأخرى، وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أن اغلب هذه النصوص - موضع دراستنا - يمكن أن تتضمن تحت محاور خمسة هي:

١ - **مراعاة علم المُخاطب**: إن الإطلاع على كتاب سيبويه يثبت بجلاء البراعة التي تسجل له قدرته على استبطاط الموارد التي يتلقى منها علم **المُخاطب**.

(١) التحو والدلالة: ٨٧.

(٢) يُنظر: مراعاة **المُخاطب** في الأحكام التحوية في كتاب سيبويه (بحث): ٢٨.

وَحْصِرَ هَذِهِ الْمَوَارِدُ الَّتِي تَكُونُ حَالَةُ الْعِلْمِ لِدِيهِ لِتَأْسِيسِ قَوَاعِدَ تَنْسِيمِهِ وَهَذِهِ الْحَالَةُ. وَقَدْ بَدَتْ هَذِهِ الْفَكْرَةُ وَاضْحَىَ مِنْ خَلَالِ عَذَابِهِ بِرَصْدِهِ هَذِهِ الْحَالَةُ وَمُتَابِعِهَا فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْطِنٍ فِي الْمَوْضُوعَاتِ النَّحْوِيَّةِ إِيمَانًا مِنْهُ بِتَحْكُمِ الْاِقْتِصَادِ الْلُّغُوِيِّ فِي مَسَارِ عَمَلِيَّةِ التَّوَاصُلِ الْكَلَامِيِّ بَيْنِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطِبِ.

وَالْمَوَارِدُ الَّتِي يَتَأْتَىَ مِنْهَا عِلْمُ الْمُخَاطِبِ لِيَسْتُ وَاحِدَةً، فَقَدْ يَتَأْتَىَ مِنْ كُونِهِ حَاضِرًا فِي مَوْقِعِ الْكَلَامِ وَمُشَاهِدَتِهِ لِمُجَرِّيَّاتِ الْأَحْدَاثِ، فَكُلُّ مِنْ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطِبِ حَاضِرٌ فِي الْمُشَهَّدِ الْكَلَامِيِّ يَرَى وَيَسْمَعُ أَطْرَافَ الْحَدِيثِ، فَالْمُشَهَّدُ يُوَحِّي بِالْدَلَالَةِ الْمَقْصُودَةِ فَلَا يَحْتَاجُ الْمُتَكَلِّمُ إِلَى ذِكْرِ تَفْصِيلَاتِ مَا يُشَاهِدُ الْمُخَاطِبُ، وَإِنَّمَا يَذْكُرُ لَهُ الْحَدِيثُ الْأَهْمَّ الَّذِي يَبْغِي الْمُخَاطِبُ أَنْ يَسْمَعَهُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْمُخَاطِبُ مُشَاهِدًا لِلْحَالِ الَّتِي يُتَكَلِّمُ عَنْهَا لِأَصْبَحِ الْكَلَامَ غَرِيبًا عَلَيْهِ يَكْتَفِي بِالْعَمُومِيَّةِ الْمَفْهُومَ عَنْهُ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَرِ شَيْئًا؛ لَأَنَّ رُؤْيَا الْعَيْنِ تَعِينَ عَلَى نَقْلِ الْأَحْدَاثِ، وَتَصْوِيرِ الْأَفْكَارِ، فَتَكُونُ بَدِيلًا عَنْ ذِكْرِ تَفْصِيلَاتٍ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْمُتَكَلِّمُ الْمُرِيدُ لِيَصْلِفَ فَكْرَةً أَوْ نَقْلَ حَدِيثٍ إِلَى الْمُخَاطِبِ الَّذِي لَمْ يُشَاهِدْ بِعِينِهِ الْحَدِيثَ.

وَعَلَى هَذَا الْأَسَاسِ يَعْدُ الْمُتَكَلِّمُ إِلَى الْاخْتَصَارِ فِي كَلَامِهِ فَيَنْكِرُ مِنْهُ مَا كَانَ بِالْاِهْتِمَامِ أَوْلَى وَبِالْإِقْهَامِ أَغْنَى وَيَحْذِفُ سَوْيَهُ هَذَا. وَالْمُسَوْغُ لِهَذَا الْحَذْفِ هُوَ أَنَّ الْمُخَاطِبَ مُشَاهِدًا لِمَا يَعْرِفُ مَا يُرِيدُ الْمُتَكَلِّمُ إِلَيْهِ. (١)

وَأَكْثَرُ مَا نَجَدَ ذَلِكَ وَاضْحَىَ مِنْ خَلَالِ تَقْسِيرِ سِيَّوْيِهِ لِمَوْلَضَعِ الْحَدِيثِ وَالْاِخْتِرَالِ فِي الْجَمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَنَجَدَهُ قَدْ اسْتَبَطَ قَانُونُ التَّقَاسِبِ الْعَكْسِيِّ بَيْنَ طَاقَةِ التُّصْرِيفِ فِي الْكَلَامِ وَعِلْمِ السَّامِعِ بِمَضْمُونِ الرِّسَالَةِ الدَّلَالِيَّةِ الَّذِي بِمُوجَبِهِ تَكُونُ الطَّاقَةُ الْاِخْتِرَالِيَّةُ مُمُكَنَّةً بِقَدْرِ مَا يَكُونُ لِلْسَّامِعِ مُمْتَلِئًا عَلَى مَضْمُونِهَا الْخَبْرِيِّ. (٢) وَالْمَوْلَضَعُ الَّتِي تَخَصُّ هَذَا الْأَمْرِ كَثِيرَةٌ فِي الْكِتَابِ مِنْهَا قَوْلُهُ: ((...لَمْ يَرِ الْمُخَاطِبُ قَدْ

(١) يُنَظَّرُ: مَرَاعَاةُ الْمُخَاطِبِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ: ٦٦.

(٢) يُنَظَّرُ: التَّفَكِيرُ الْلُّسُوَانيُّ فِي الْحَضْرَةِ الْعَرَبِيَّةِ، د. عَدْدُ السَّلَامِ الْمَسْدِي: ٣٢٢.

يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا))<sup>(١)</sup> قوله: ((ولئما لضمروا ما كان يقع مظهراً، استخفافاً، ولأن المُخاطب يعلم ما يعني))<sup>(٢)</sup>.

وقد يُتَّخذ معيويه علم المُخاطب علة لتفسير الاستغناء عن بعض الأشياء في الكلام لأنها معلومة لدى المُخاطب فهي إذن تعتمد على المعياق العام في الاستعمال اللغوي وعلى التواصل بين المتكلّم والمُخاطب<sup>(٣)</sup>.

٢. مراعاة فهم المُخاطب: ويتم ذلك من خلال مراعاة الابتعاد عما يسبب اللبس أو الإبهام على المُخاطب، والتزلم ما يتحقق الإيضاح والإفهام. وهذا مبني على العلاقة بين المتكلّم ومخاطبه، فعلى المتكلّم أن يدرك ما قد يقع في كلامه من لبس فيصوغ عبارته على وفق تلك العلاقة صوغاً رصيناً يبعد كلّ ما من شأنه أن يحقق هذا اللبس والاختلاط في الفهم ، فهناك دلائل تشير إلى أنّ هذا النسق التركيبي يتحقّق في ذهن السامع اختلاطاً، فيسبّق إلى ذهنه معنى غير المعنى الذي يقصده المُخبر فلا يستطيع المُخبر أن يستربط دلالة المعنى المقصود من هذا الخلط ((إذا صار عدم اللبس مصطلحاً نحوياً يراد به مراعاة الوضوح في الكلام، والبيان في التركيب، لكي يدرك المُخاطب المعنى المراد من غير لبس أو خلط في الدلالة))<sup>(٤)</sup> وما يشير إلى ذلك عند معيويه قوله: ((ولا يستقيم أن تخبر المُخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المُخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبس))<sup>(٥)</sup>.

٣. مراعاة انتظار المُخاطب وتوقعه: الانتظار والتوقع حالتان تطرّأ على المُخاطب في نفسه وقلبه نتيجة لما هو عليه من انتظار سُماع حديث معين متوقعاً

(١) الكتاب: ٥٤/١.

(٢) الكتاب: ٢٢٤/١.

(٣) يُنظر: العلل النحوية في كتاب معيويه، أسد خلف العوادي: ٢٨١.

(٤) مراعاة المُخاطب في الأحكام النحوية في كتاب معيويه (البحث): ٢٢.

(٥) الكتاب: ٤٨/١.

ومترقباً لحصوله فهو شغف متهف لإخباره به، فملامح الوجه والنظرات كلها إشاراتٌ ودلائلٌ موحيَّةٌ على هذا الترقب والتوقع، فالمُخاطب يُعبرُ عن هذا الانفعال الداخلي نتيجةً للمشاعر غير المستقرة في أعماق نفسه، فملامح الوجه تدكِي هذا الانفعال ومن ثمَّ فإنَّ هذه الإشارات السيمبائية تنتقل إلى المتكلِّم ليصوغ كلامه على وفق تلك الحالة ، فيركن إلى أسلوب دون آخر مراعياً الحال التي عليها المُخاطب ليُرضيَّ فضوله ويُشبعَ رغبته في سماع ما يبحث عنه. فللحال الذي يكون عليه المُخاطب كانت مداعةً للتوجيه الكلامي وصوغه بناءً وإعراباً في صورةٍ ما تقتضيه تلك الحال<sup>(١)</sup>.

ومما يشير إلى ذلك مسألةُ اشتراط تعريف المبتدأ مع اسم كان إذ قال سيبويه: ((إذا قلتَ: كانَ زيداً فقد ابتدأتَ بما هوَ معروفةٌ عندَه مثلاً عندَك فـإِنَّما ينتظِرُ الخبرَ . فإذا قلتَ حليماً فقد أعلمنَتَه مثلَ ما علِمْتَ فإذا قلتَ كانَ حليماً فـإِنَّما ينتظِرُ أنْ تعرَّفَه صاحبُ الصفةِ فهو مبدوءٌ بـه في الفعل وإنْ كانَ مؤخراً في اللفظ))<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك أيضاً ما نقله سيبويه عن شيخه الخليل في كلامه على ضمير الفصل في باب الأفعال الناقصة، قال سيبويه: ((فجازَ هذا في هذه الأفعال التي الأسماءُ بعدها بمنزلتها في الابتداء، إعلاماً بأنَّه قد فصلَ الاسم، وأنَّه فيما ينتظِرُ المحدثُ ويتوَقَّعُ منه، مما لا بدُّ له من أن يذكره للمحدث؛ لأنَّك إذا ابتدأتَ الاسم فـإِنَّما تبيَّنه لما بعده، فإذا ابتدأتَ فقد وجب عليك مذكورَ بعد المبتدأ لا بدَّ منه، وإنَّ فـسَنَ الكلَّامَ ولم يَسْعُ لكَ، فـكأنَّه ذَكَرَ هو ليسَتَنَ المحدثُ أنَّ ما بعدَ الاسم ما يُخرجُه مما وجبَ عليه وإنَّ ما بعدَ الاسم ليسَ منه))<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر: مراعاة المُخاطب في الأحكام النحوية (البحث): ٢٢٠ و مراعاة المُخاطب في النحو العربي: ٧٧.

(٢) الكتاب: ٤٧/١ - ٤٨.

(٣) الكتاب: ٣٨٩/٢.

٤. مراعاة تتبّعه المُخاطب: قد يعمد المتكلّم إلى التغيير في تركيب الجمل العربية ورتّبها فيقدم لفظاً أو يؤخر آخر، وما ذلك إلا للعناية والاهتمام ((كأنهم إنما يقلمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانوا جميعاً يفهمون ويعبّرُون بهم))<sup>(١)</sup> وللغرض منه كما تبيّن لنا من منهج سيبويه تتبّعه المُخاطب، ومن ذلك قوله في رفع الاسم المشغول قبل أدوات الاستفهام: ((هذا باب من الاستفهام يكون فيه الاسم رفعاً، لأنك تبتّعه لتتبّعه المُخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك، وذلك قوله: زيد كم مرة رأيته...))<sup>(٢)</sup>

٥. مراعاة ظن المُخاطب: إنَّ الظنَّ الذي يخلج نفس المُخاطب جعل لزاماً على المتكلّم أن يأخذ بالحسبان هذه الحالة ويراعيها عند بنائه النصوص اللغوية لتكون طريقة صوغه وأسلوب الذي يعتمد في الحديث ملائمة لها فيوظف من أدوات اللغة ما من شأنه أن ينزعه ذهن المُخاطب من حالة الظن التي قد تساوره.<sup>(٣)</sup>  
وقد اتضحت معالم هذه لفكرة في أكثر من جانب من جوانب الدرس النحوي في الكتاب ومنها الحكم بامتلاع إضمار فعل الغائب في الإغراء والتحذير، قال سيبويه: ((واعلم إنَّه لا يجوز أن تقول: زيد، وأنت تريد أن تقول: ليضرِّبَ زيد، أو ليضرِّبَ زيد إذا كان فاعلاً، ولا زيداً، وأنت تريد ليضرِّبَ عمرو زيداً، ولا يجوز: زيد عمراً، إذا كنتَ لا تُخاطبَ زيداً، إذا أردتَ ليضرِّبَ زيد عمراً وأنتَ تُخاطبَني، فإنما تزيد أن أبلغَكَ إنَّكَ قد لمرئَةَ أنَّ يضرِّبَ عمراً، وزيداً وعمراً غائبَ فلا يكون أن تضمِّرَ فعلَ الغائبِ، وكذلك لا يجوز زيداً، وأنتَ تزيد أن أبلغَكَ إنَّكَ يضرِّبَ زيداً، لأنكَ إذا أضمرتَ فعلَ الغائبِ ظنَّ السامِعِ (الشاهدُ إذا قلتَ: زيداً) أنكَ تأمِّنَةَ هو بزيد)).<sup>(٤)</sup>

(١) الكتاب: ٣٤/١.

(٢) الكتاب: ١٢٧/١ وينظر: ١٣٨/١.

(٣) ينظر: مراعاة المُخاطب في النحو العربي: ١١٠.

(٤) الكتاب: ١ / ٢٥٤ – ٢٥٥.

### ٣. الحال المشاهدة:

وتعني الحال التي يُولد فيها الكلام وهي الأمور المشاهدة في الموقف الكلامي وما يحيط بالشخص وما يلبس ظروفه، ولا شأن له بالسوق التغوي، وتشكل الحال دليلاً قاطعاً عند النحويين في إتمام ألفاظ الكلام المختزلة لأن المشاهدة قد أغنت عنها. وقد أولى النحويون العرب ذلك اهتماماً كبيراً في الوصول إلى المعنى من خلال تقدير المذوق اعتماداً على ما تدل عليه الحال، وهذا دليل على أن النحاة العرب قد درسوا اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية غير منفصلة عن محظوظ استعمالها ((وقد رصدوا على وجه التفصيل ما يكون من تأثير السياق وسياق الحال خاصة وهي حال للمتكلم والمخاطب والحال للمشاهدة، وحال الجو وسائر ما يتألف منه المقام، وتأثير ذلك في تشكيل الكلام وتأليفه على هيات في القول تتبع وفقاً لتنوع المقامات))<sup>(١)</sup>.

وعلامة الحال أداة لغوية تجيز للمتكلم الاستغناء عن بعض الألفاظ وأخترالها لأنها مفهومة لدى السامع من المشاهدة، لذلك نجد النحويين العرب كثيراً ما يفسرون ظواهر الحذف في الجملة العربية بعلامة الحال على المذوق فكانت اغلب موضع الحذف في النحو العربي تُعلَّل بعلامة الحال، ويطالعنا هذا الأمر في أول كتاب نحوي كتاب سيبويه فقد تكرر فيه مصطلح (الحال) الدال على الأمور المشاهدة عند المتكلم والمخاطب، ونستطيع أن نعد سيبويه ومن دون تردد مبكر هذا المصطلح الذي أصبح اليوم نظرية يتباها الغربيون بانتكاري مصطلحاتها ووضع أنسها ومجالات تطبيقها، وفي كتاب سيبويه عبارات عدَّة تشير إلى تصريح سيبويه بهذا المصطلح كقوله: ((ما يرى من الحال)) أو ((ما فيه من الحال)) إذ يقول في جواز حذف الفعل: ((ومن ذلك أيضاً أن ترى رجلًا قد أوقعَ امرأً أو تعرَّضَ له فتقول متعرِّضاً لعَنْ لم يَعْنِه أي دنا من هذا الأمر متعرِّضاً لعَنْ لم يَعْنِه، وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال، ومثله بَيْعَ المَلْطَى لَا عَهْدَ وَلَا عَدْ وَذَكْ

(١) الدالة السياقية عند اللغويين: ١٠٣.

إن كنت في حال مساعدة وحال بيع فكما أتيتك استغناء لما فيه من الحال)<sup>(١)</sup>  
وقال أيضاً في حذف الفعل في التحذير: ((وبالما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين  
ثروا لكتيرتها في كلامهم واستغناء بما يرثون من الحال))<sup>(٢)</sup> وكذلك قوله في حذف  
عامل الحال: ((وذلك قوله أقائماً وقد قعد الناس وأقعداً وقد سار الركب، وكذلك  
إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم تقول قاعداً علِمَ الله وقد سار الركب وقائماً قد علِمَ  
الله وقد قعد الناس، وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود فارد أن يتباهي  
فكأنه لفظ بقوله إنقوم قائماً وإنقعد قاعداً ولكنه حذف استغناء بما يرى من  
الحال))<sup>(٣)</sup>.

وغير ذلك مما يشير إلى استعمال سيبويه هذا المصطلح وتطبيقه، وهو بذلك  
قد شق الطريق أمام النحاة بعده في الإفادة والتطبيق فقد صرَّح المبرد بمصطلح  
دلالة الحال ومصطلح (المشاهدة) ومن ذلك قوله: ((ولَا دلالة الحال على ذلك لم  
يجز الإضمار؛ لأن الفعل إنما يضرُّ إذا دل عليه دال))<sup>(٤)</sup> وكذلك امتعمله للرماني  
تبعاً لسيبوه<sup>(٥)</sup>، وسار ابن جني أيضاً على ما رسمه سيبويه وقد اتضَّح عنده هذا  
المصطلح واتسع مجال تطبيقه فقد جعله ضابطاً نحوياً مسُوغاً للحذف ونائبًا مناسبًا  
الأفعال الناقصة وكأنه عمل معنوي إذ قال: ((ومن ذلك ما أقيمت من الأحوال  
المشاهدة مقام الأفعال الناقصة، نحو قوله إذا رأيت قائمًا خيرًا مقدم، أي قدمت خير  
مقدم، فثبتت الحال المشاهدة مناسب الفعل الناقص))<sup>(٦)</sup> وعُد له باباً اسماء: ((باب في

(١) الكتاب: ٢٧٢/١.

(٢) الكتاب: ٢٧٥/١.

(٣) الكتاب: ٢٦٤/٣، وينظر: ٣٤٠/١.

(٤) المقتصب: ٢٢٨/٣.

(٥) ينظر: رسالتان في اللغة، الرماني: ٨١.

(٦) الخصائص: ٢٢٥/١.

أن المحفوظ إذا دلت عليه الدلالة كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه) )<sup>(١)</sup>.

فكل ذلك يغلب على ظننا أن دلالة الحال قرينة معنية عن المحفوظات وقد تغتلي عن الإعراب أيضاً في اللغة المنطوقة إذ إنها تدل على المعاني مستائسين في ذلك بما قاله الدكتور إبراهيم أنيس في قصة الإعراب: ((إن لكل كلام ظروف ومناسبات، ويعرف المتكلم كما يعرف السامع ما تتطلبه هذه الأمور من تعابير لغوية، فليس اللغات مفردات ترد في المعاجم، ولا جملة منفصلة منعزلة تدون في الصحف، وإنما الأصل في كل لغة أن تكون في صورة كلام يتصل اتصالاً وثيقاً بالمتكلمين والسامعين، فهم اعرف بمواضعه وملابساته لا يشق عليهم تمييز الفاعل من المفعول في أي كلام على ضوء تلك الظروف والملابسات)) )<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً- مجالات سياق الحال عند سيبويه:

ونعني بها الأمور التي يعتمد فيها سيبويه على سياق الحال في تفسيرها وتوجيهها التي كانت مجالات تطبيقية عند سيبويه يلجأ فيها إلى ملابساتها الحالية وموافقها التي تولد فيها في حلتها في ضوء عناصر العملية الخطابية للمتكلم والمخاطب وال العلاقة التواصلية بينهما وكل ما يلابس الحديث بغية صوغ القاعدة اللغوية أو تحليلها أو تفسير أمثلتها وكشف عللها لذويه، ومن الأمور التي شكلت مجالات تطبيقية لتلك النظرية عند سيبويه: النكر والحذف، والتقديم والتأخير، والتعريف والتكيير، ودلالة الأوجه الإعرابية، وأساليب الكلام.

(١) الخصائص: ١/٢٩٣.

(٢) من اسرار اللغة: ٢٠٩.

## (١) الذكر والحذف:

بعد الذكر القالب المعياري في الجملة العربية؛ إذ إن أصل التركيب فيها هو أن تتألف من المسند والمستند إليه، فهما ركناها اللذان لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يغنى عنه، ولكن لغة الأدب، ولاسيما لغة الشعر تخرج أحياناً على هذا النمط المعياري، وذلك عن طريق الحذف، كما أشار الدكتور الجواري في قوله ((إن المنطق يقتضي بنكر الجملة كاملة الأركان لا ينقصها شيء ولا يُحذف منها جزءٌ. ولكن الواقع يقينا على تركيب محفوظ منها بعض أجزائها لأسباب عديدة مختلفة. فإذا جاء النحو المنقاد للمنطق يدرسها ويبحث فيها اضطر إلى التقدير وتوجيه الكلام وجهة قد تخرج به عمّا قصد إليه صاحب الكلام، ثم يغوت بذلك على السامع تصور الحالة النفسية التي كان عليها المتكلم وهي جزءٌ من الأسلوب لابد من رعايته في التعبير الأدبي))<sup>(١)</sup>.

والحذف لا يدخل الجملة إلا بوجود قرينة دالة تمنع حصول التبس<sup>(٢)</sup>؛ لذلك اشترط ((النحو لصحة الحذف وجود دليل مقالٍ أو مفامي وإن لا يكون في الحذف ضرر معنوي أو صناعي يقتضي عدم صحة التعبير في المعيار النحوي))<sup>(٣)</sup>.

فظاهرة الحذف من الظواهر اللغوية الشائعة، إذ يعمد المتكلم في كثير من الأحيان إلى حذف بعض الألفاظ ليحقق غرضاً معيناً في نفسه يؤدي إلى مطابقة الكلام لمقتضى الحال، لكن نجاح عملية التواصل يقتضي من المخاطب معرفة المحفوظ، ليتسنى له فهم الرسالة اللغوية. ومن هنا يعتمد المتكلمي على قرائن السياق اللغوي والحالى في تقدير المحفوظ، وملء الفراغ في العبارة، مما يكسب النصُّ الحركة والنقاول، ويقدم المتكلمى في خضمِ عملية إنشاء الخطاب وتحليله. ((وفي طبع اللغة أن تسقط من الألفاظ ما يدل عليه غيره أو ما يرشد إليه سياق

(١) نحو التيسير: ٦٦.

(٢) ينظر: الكتاب ١ / ٧٤ والفصلان: ٢ / ٣٦٢.

(٣) الجملة العربية، تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي: ٨٢.

الكلام أو دلالة الحال، وأصل بلاغتها في هذه الوجازة التي تعتمد على ذكاء القارئ والسامع، وتعول على إثارة حسنه وبعث خياله وتنشيط نفسه حتى يفهم بالقرينة، ويدرك باللحمة، وبفطن إلى معاني الألفاظ التي طواها التعبير) (١).

وقد تتبأ عبد الفاهر الجرجاني إلى أهمية الحذف، وما يتحقق من أغراض بلاغية، فقال: ((هو باب دقيق المسطك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شيبة بالسحر، فإنك ترى ترك الذكر أفعى من الذكر، والصمت عن الإقلادة، أزيد للإفلادة، وتدرك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن)) (٢).

ولاشك في أن الحذف لا يرقى إلى هذه المرتبة من التأثير والبلاغة إلا حين يطابق سياق الموقف، فضلاً عن وضوح المعنى المراد من خلال الدلائل السياقية، فإذا غابت هذه الدلائل اختفى المعنى وذهب الجمال عن العبارة.

وقد شكلت هذه الظاهرة مجالاً لميادين الحال عند سيبويه إذ إن الحذف في الكلام لا يمكن تفسيره أو تقدير محدوده إلا من خلال سياق حاله وعناصره ولذلك نجد سيبويه في تفسير مسائل هذه الظاهرة يمتنع بعنصر سياق الحال المتكلم والمخاطب في تعطيل مواضع الحذف فإذا نظرنا في كتاب سيبويه وجذاه ينبع في مواضع كثيرة على ضرورة الحذف لأسباب مقلمية، كعلم المخاطب والتخفيف والإيجاز والسرعة وكثرة الاستعمال، ويبيّن أنَّ العرب قد جرت عادتها على للحذف، وحيثُته في غير موضع. قال سيبويه: ((اعلم لهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون ويستغدون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا...)) (٣). وقد أشار سيبويه إلى أهمية القرائن السياقية في توسيع الحذف، ومن لمنته ذلك حذف الفعل الذي نصَّ عليه في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك بظهوره في الأمر والتحذير، فقال:

(١) خصائص التراكيب، محمد محمد أبو موسى: ١١١.

(٢) دلائل الأعجاز: ١٤٦.

(٣) الكتاب: ٢٥-٢٤/١.

((وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين تتوأ لكثرتها في كلامهم، واستغفاء بما يرؤون من الحال وبما جرى من الذكر))<sup>(١)</sup>.

وكذلك في ((باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل))<sup>(٢)</sup>. وغير ذلك مما سيعرضه هذا البحث.

#### (٤) التقديم والتأخير:

يرى الدارسون المحدثون أن اللغة العربية تقع - من حيث ترتيب عناصر الجملة فيها - وسطاً بين اللغات الإنسانية. فهي تأتي بين اللغات التي تمثل ترتيباً حرّاً كالإغريقية واللاتينية، التي لا تخضع فيها عناصر الجملة لترتيب ثابت، واللغات التي تخضع فيها عناصر الجملة لترتيب ثابت، كالفرنسية والإنكليزية، هذه اللغات يكاد يقترب فيها نظام الجملة من الجمود<sup>(٣)</sup>. يقول الدكتور نعمة رحيم العزاوي: ((إن من مزايا العربية هو أن الجملة فيها لا تخضع لنظام صارم في ترتيب عناصرها، وإنما يملك المتكلمون بها حرية وافرة في صوغ الجملة، وتقديم أو تأخير ما يشاؤون من عناصرها استجابة لد الواقع نفسية معينة، أو مجراها لظروف القول أو ملابساته))<sup>(٤)</sup> وما ساعد اللغة العربية على أن تحظى هذا الموقع المتوسط بين اللغات الإنسانية هو العلامات الإعرابية؛ وذلك أنها تعطى ((المتكلم حرية صياغة الجملة وتشكيل عناصرها التشكيل الذي يجعل الجملة أشد إعراضاً عن نفسه، وأكثر استجابة لتصوير ما هو موضوع اهتمامه من عناصر التركيب))<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب: ١ / ٤٧٥

(٢) الكتاب: ٢٥٣/١

(٣) ينظر: من أسرار اللغة: ٢٩٧.

(٤) الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د. نعمة رحيم العزاوي، بحث في مجلة المورد، المجلد (١٠) العدد (٤-٣) ١٩٨١م، ص: ١٢١.

(٥) المصدر نفسه، والمصفحة.

والتقديم والتأخير غرضٌ أسلوبٌ يجعل الكلام أكثر تأثيراً وجمالاً، لأنه ينقل المعاني إلى المخاطبين على وفق ترتيبها في ذهن المتكلم تبعاً لدرجة أهميتها عنده، فيكون التعبير صورة صادقة لاحساس المتكلم ومقصده من الكلام<sup>(١)</sup>. ووصفه عبد القاهر الجرجاني بقوله: ((وهو باب كثير الفوائد، جمُّ المحسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفترُّ لك عن بدعة، ويفضي بك إلى لطيفة ولا تزال ترى شعراً يروفكَ مسمعاً، ويلطّف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبباً أن رافقك ولطفَ عندك، أن قُمْ فيه شيء، وحُولَ اللفظُ عن مكانِ إلى مكان آخر))<sup>(٢)</sup>.

وقد اهتم النحاة والبلاغيون بهذه الظاهرة وأولوها جلّ عنايتهم، وينعد الخليل بن أحمد الفراهيدي أول من أشار إلى مصطلح التقديم والتأخير، ويظهر أن إشارته تلك كانت ضمن دراسته للتركيب في أسلوب التقديم والتأخير قال سيبويه: ((وزعم الخليل رحمة الله أنه يستتبع أن يقول قائم زيد وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبداً كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيداً عمرو وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدماً ويكون زيد مؤخراً، وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابداء فيه مقدماً))<sup>(٣)</sup>. وهو بذلك شق طريقاً أمام تلميذه سيبويه في تبيان أسرار هذا الفن وقد اقتفي سيبويه ذلك فكان له فضل السبق في كنه أسراره ((وربما كان أول من طرق سر هذا النوع البلاغي من العلماء، فنحن نلحظ أن العلماء قبله كانوا يعرفون التقديم والتأخير ولكنهم لم يقفوا على أسراره البلاغية))<sup>(٤)</sup>.

فسيبويه لم ينظر إلى التقديم والتأخير من زاوية الشكل والتركيب وأصول العوامل النحوية وإنما ما وراء ذلك وهو المعنى الذي يقصده المتكلم وغايته الأساسية إذ قال سيبويه: ((كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وان

(١) ينظر: من أسرار التعبير في القرآن (صفاء الكلمة)، د. عبد الفتاح لاشين: ١٩٤.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٠٦.

(٣) الكتاب: ١٢٧/٢.

(٤) أثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبد القادر حسين: ٨٠.

كانا جميعاً يهمانهم ويعندهم) <sup>(١)</sup> فنجد سيبويه قد جعل سياق الحال وملابساته الأساس في تفسير هذه الظاهرة إذ إنه سير أغوار نفوس المتكلمين ففند إلى مقاصدهم وغالياتهم في الكلام وقد لأخذ ذلك قاعدة عامة لتفسير كثير من مواضع التقديم والتأخير فكانت هذه الظاهرة مجالاً خصباً عند سيبويه لسياق الحال وعناصره، ونرى أن هذا النص بعد الباب الأوسع الذي ولجه كل من بحث في أسرار هذه الظاهرة من النحويين واللغويين.

ووردت أمثلة كثيرة في الكتاب يتبين فيها اعتماد سيبويه على عناصر سياق الحال في الكشف عن إسرار التراكيب الانزجاحية كقوله في باب (أم إذا الكلام بهما بمنزلة ليهما وأيهم): ((وذلك قوله أزيد عندك أم عمرو؟ وأزيداً لقيت أم بشر؟ فأنت الآن مدعي أنَّ عنده أحدهما ... واعلم بذلك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لأنك لا تسأله عن النبي، وإنما تسأله عن أحد الأسمين لا تدري أيهما هو... وإنما كان تقديم الاسم هونا أحسن ولم يجز للأخر إلا أن يكون مؤخراً لأنه قصد أحد الأسمين فبدأ بالآخرهما)) <sup>(٢)</sup>.

فسيبويه يرجح تقديم الاسم على الفعل، لأن المتكلم عنده شك بالذى جاء لا بالمجيء فمن الأفضل أن يقدم بعد الهمزة الاسم لا الفعل كما ذكر التقديم بعد أو ضمن باب (أو) واستحسنه لتقديم الفعل في قوله ((لقيت زيداً أو عمراً أو خالداً؟)) <sup>(٣)</sup> وذلك يعد إشارةً أسلوبيةً مترافقيةً وإن لم تكن مقصودةً بذاتها إلا أنها تمثل مادةً خصبةً لأنها تطرق إلى كثير من أمور التقديم والتأخير التي لأخذها العلماء أساساً لهذا الموضوع.

(١) الكتاب: ٤٢/١.

(٢) الكتاب: ٤٥/١.

(٣) الكتاب: ١٧٩/١.

## (٢) التعريف والتكيير:

التعريف لغة: الإعلام، وهو ضد التكيير. <sup>(١)</sup>

فالتعريف يرتبط دلاليًا بالوضوح والبيان وحقيقة الشيء والإعلام والتسمية أما التكيير فيرتبط بالجهل بحقيقة الشيء وعدم تعينه، أو تحديده، فهو ضد البيان والوضوح <sup>(٢)</sup>.

ويُعد مفهوم التعريف والتكيير واحداً من المباحث النحوية التي غنى بها النحويون وكانت له أهمية في تفسير كثير من الأحكام النحوية، وهي مما سمي في الدراسات النحوية القديمة بالأصل والفرع، إذ إنهم عدوا النكرة أصلاً والمعرفة فرعاً عليها قال سيبويه: ((وأعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكناً لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تُعرَف به فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة)) <sup>(٣)</sup> والسبب في ذلك أوضحه الصبرد بقوله: ((وذلك لأن الاسم المتنكر هو الواقع على كُلّ شيء من لمته لا يُخْصُ واحداً من الجنس دون سائره، وذلك نحو: رجل وفرس، وحائط، وأرض، وكل ما كان داخلاً بالبنية في اسم صاحبه فغير مُمْيَّز عنه؛ إذ كان الاسم قد جمعهما.)) <sup>(٤)</sup> وهذا ما أكدته ابن السراج بقوله: ((كُلُّ اسم عمّ اثنين فما زاد فهو نكرة وإنما سُمِّي نكرة من أجل أنك لا تُعرَف به واحداً بعينه إذا ذكر والنكرة تتقسم قسمين، فأحد القسمين أن يكون الاسم في أول أحواله نكرة مثل: رجل، وفرس، وحجر، وجمل، وما أشبهها. والقسم الثاني أن يكون الاسم صار نكرة بعد أن كان معرفة، وعرض ذلك في الأصل الذي وضع له غير ذلك، نحو: أن يسمى إنسان بعمرو فيكون معروفاً بذلك في حيئه، فإن سُمِّي باسمه

(١) القاموس المحيط، الفيروز آبادي: ١ / ١٨٠ مادة (عرف).

(٢) يُنظر: التعريف والتكيير في النحو العربي، د. أحمد عغيفي: ١٩.

(٣) الكتاب: ٢٢/١.

(٤) المقتضب: ٤ / ٢٧٦.

آخر لم نعلم إذا قال القائل رأيتُ عمراً أى العمرین هو؟ ومن أجل تذكره دخلت  
عليه الألف واللام إذا ثنى وجمع))<sup>(١)</sup>

وقد أدرك سيبويه أنَّ سياق الحال وعناصره أثراً في ظاهرة التعريف والتذكر؛ إذ من خلاله تختلف صفة التعريف أو التذكر؛ لأنَّهما مبنيان على العلاقة المفترضة بين المتكلم والمخاطب، وقد جعل سيبويه أيضاً التعريف مرتبطاً بعلم المخاطب فهو المعيار الأساسي في تعريف الاسم وتذكره إذ ((.. إنَّ التعريف متعلق بمعرفة المخاطب دون المتكلم، وقد يذكر المتكلم ما يعرِفه هو ولا يعرِفه المخاطب فيكون منكورة، كقولك للمخاطب: في داري رجل،ولي بستان، فتغرس الرجل بعيديه وبالبستان وهو لا يعرِفهما)).<sup>(٢)</sup> فلذلك نجد سيبويه في اغلب مسائل تحديد للنكرة والمعرفة وأحكامهما يجعل سياق الحال وعناصره أدوات تعليمية يستعين بها لتبيين مسائل هذه الظاهرة كعدم جواز الابتداء بالنكرة، والتمييز بين اسم كان وخبرها وغير ذلك مما سيعرضه هذا البحث.

#### (٤) دلالة الأوجه الإعرابية:

قد تكون الكلمة الواحدة في الجملة نفسها محتملة لأكثر من وجه إعرابي فتحتاج دلالة تلك الجملة تبعاً لاختلاف الأوجه الإعرابية، وفي ذلك نجد سيبويه يفسر معنى كل وجه من تلك الأوجه معتمدًا على سياق الحال ولاختلاف المواقف التي تقال فيها الجملة، فيعتمد على المتغيرات الخارجية المفترض أن تولد فيها تلك الجمل وما يجري بين أطراف العملية الخطابية، فيوجه سيبويه معنى كل وجه إعرابي اعتماداً على مقامه الذي قيل فيه؛ فلذلك كان هذا الأمر مجالاً من مجالات تطبيق سياق الحال عند سيبويه فقد نجده يفسر الأوجه الإعرابية المتعلقة على الكلمة نفسها في الجملة معتمدًا على عناصر سياق الحال فيجعل كل وجه يعبر عن

(١) الأصول في النحو: ١ / ١٤٨.

(٢) الذكت: ١ / ٢١٦.

موقف معين مختلف عن الوجه الآخر تبعاً لقصد المتكلم وفائدته المخاطب فالرفع معنى يختلف عن معنى النصب عندما يتعاقبان على الكلمة نفسها ومن الأمثلة على ذلك وجهاً رفع الفعل ونصبه بعد (حتى، وإن) ففي جملة حتى، يكون معنى الرفع ومعنى للنصب تبعاً لما يقصد المتكلم ولا يمكن تفسير الجملة إلا من خلاله ففي جملة سرت حتى لدخلها يقرر سيبويه أن في فعلها وجهين: للرفع والنصب وكل من هذين الوجهين يجعل سيبويه تفسيرين له مراعياً قصد المتكلم<sup>(١)</sup> وكذلك وجهاً الرفع والنصب بعد (إذن)<sup>(٢)</sup> ومن ذلك أيضاً قول للفتال: له علم علم للفقهاء، قال سيبويه: ((لم ترد أن تخبر بذلك مررت برجل في حال تعلم ولا تفهم ولكنك أردت تذكر الرجل بفضل فيه وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملاها كقولك له حسب حساب الصالحين لأن هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحالية عند الناس وعلامات، وعلى هذا الوجه رفع الصوت، وإن شئت نصبت فقلت له علم علم للفقهاء كذلك مررت به في حال تعلم وتفهم وكأنه لم يستكمل أن يقال له عالم))<sup>(٣)</sup>.

فالنصب يبين موقفاً يمر به المتكلم على المعنى وهو يتعلم ويتفهم ولما يصبح عالماً أما الرفع فال موقف يتغير إذ الشخص فيه قد استكمل طلبه للعلم فاصبح عالماً.

ومن ذلك تناوب الخبر والحال على الكلمة الواحدة في الجملة نفسها فيكون لكل منها موقف تستعمل فيه وذلك في نحو ما أورده سيبويه في جملة: هذا الرجل منطلق، رفعاً، وهذا الرجل منطلاقاً، نصباً، إذ قال: ((أما للرفع فقولك هذا الرجل منطلق فالرجل صفة لهذا وهذا بمنزلة اسم واحد كذلك قلت هذا منطلق... ولما النصب فقولك هذا الرجل منطلاقاً جعلت الرجل مبنياً على هذا وجعلت الخبر حالاً له قد صار فيها، فصار كقولك هذا عبد الله منطلاقاً، وإنما يربد في هذا الموضوع أن

(١) ينظر: الكتاب: ١٨-١٧/٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٦/٣.

(٣) الكتاب: ٣٦١-٣٦٢.

يذكر المخاطب ب الرجل قد عرفه قبل ذلك، وهو في الرفع لا يريد أن يذكره بأحد وإنما أشار فقال: هذا منطلق) <sup>(١)</sup>.

#### (٤) أساليب الكلام:

الأسلوب هو طريقة التعبير التي يسعى المتكلم إليها فهو ينتهي الكلمات الفصيحة الدقيقة المعنى للمنسجمة والآخريات حتى تسلم العبارة من الشطط المؤدي إلى الخل، فكلما جمعت العبارة بين جمال الأسلوب ووضوح التفكير كانت إلى الكمال أقرب فهو صورة ذهنية ينسجها المتكلم ويوجه نفسه في بنائها بالتعبير بما جال في خاطره وأراد نقلها إلى مسامعه <sup>(٢)</sup>.

وتحتفي هذه الأساليب فيما بينها، فاختلاف الأساليب وأفاني التعبير مسخراً للأبانية عن المعنى وتقديمه إلى السامع في أحسن صورة من اللقطة <sup>(٣)</sup> فالتنوع في أنماط التعبير نابع من تنوع الغايات المنشودة منها ((فقد دعت الحاجة إلى أن يتسع المتكلم الجمل تبعاً لتنوع دواعي الكلام ولذلك كان لكل داعي أسلوب معين يعبر عنه، فثلاثيات أسلوب، وللنفي أسلوب آخر وللطلب أسلوب ثالث مغاير ولشرط أسلوب يختلف عن الأساليب السابقة فحاجة المتكلم تكمن في رغبته في إيصال المعاني والأفكار التي يُعبر عنها بأساليب مختلفة بهذه اللغة التي تتبادر في أساليبها لكنها تشتراك في المعاني الذهنية المترکونة)). <sup>(٤)</sup>

ولما كان كتاب مسيبويه كتاباً يبحث في التقييد النحوي واللغوي خدمة للمعاني فقد كان يضع القواعد على أساس المشافهة المترقبة من متكلم ومخاطب يتحاوران فنجدوه يبحث في أساليب الكلام ويفسر دلالاتها اعتماداً على سياق الحال ومقلباتها

(١) الكتاب: ٨٦/٢ - ٨٧.

(٢) ينظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٢١٩.

(٣) ينظر: التفكير البلاغي عند العرب: ٥٦٩.

(٤) الأساليب الإنسانية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون: ١٣ - ١٤.

التي تولد فيها بين منشئها ومتلقيها كأسلوب النداء وأسلوب التوكيد وأسلوب الأمر وأسلوب الاستفهام كقوله في كم الاستفهامية: ((إذا قال لك رجل: كم لك، فقد سألك عن عدد؛ لأن كم إنما هي مسألة عن عدد هنا فعلى العجيب أن يقول: عشرون أو ما شاء مما هو أسماء لعدة، فإذا قال لك: كم لك درهما أو كم درهما لك؟ ففسر ما يسأل عنه قلت: عشرون درهما، فعملت (كم) في الدرهم عمل العشرين في الدرهم، وذلك مبنية على (كم)))<sup>(١)</sup>

وقوله في أسلوب النداء: ((إن أول الكلام أبداً النداء، إلا أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك، فهو أول كلام لك به تعطف المتكلم عليك))<sup>(٢)</sup> فاعتماد سيبويه على عناصر سياق الحال واضحة فهو يجعل معلم الأسلوب موجهاً للمعنى المقصود.

ويربط سيبويه أساليب العرب في كلامها بمحيط الاستعمال اللغوي آخذًا بحسبانه العلاقة التواصلية بين المتكلّم والمخاطب، نافذًا إلى تفسير أغراض المتكلمين تجاه المخاطب للوصول إلى قاعدة نحوية ولضحة خالية من الغموض، إذ يقول سيبويه في أسلوب الاستثناء مفسراً الإضمار في قول المتكلّم: ما أتاني القوم ليس زيداً، واتوني لا يكون زيداً ((كانه حين قال أتوني صار المخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتين زيد حتى كأنه قال: بعضهم زيد، فكانه قال: ليس بعضهم زيداً، وترك إظهار (بعض) استثناء))<sup>(٣)</sup>

(١) الكتاب: ١٥٧/٢.

(٢) الكتاب: ٢٠٨/٢.

(٣) الكتاب: ٢٤٧/٢.

الفصل الثاني  
سياق الحال في  
المرفوعات والنواسخ



## الفصل الثاني

### سياق الحال في المرفوعات والنواسخ

#### ١. حذف المبتدأ جوازاً:

قد يستغني المتكلم عن ذكر المبتدأ، ويحذفه من الكلام إذا دلّه القرآن عليه بذلك حاجة إلى أن ينبع في كلامه تبعاً لتنوع دواعي الكلام ومقتضيات الأحوال لذا يلزم أن يحذف أو يضيّف أو يكرر تبعاً للمقام الذي هو فيه.

والمبتدأ والخبر ركناً أساسياً في الجملة العربية يتم بهما المعنى وتحقيق فائدة يحسن المكوت عليها، ولكن قد يستغني المتكلم عن أحدهما بغيره حال أو مقام اعتماداً على فهم المسامع لمراده، إذ قال ابن عباس: ((اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محلها، فلا بدّ منهما إلا أنه قد توجد فرينة لفظية أو حالية تُغْنِي عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به ويكون مراداً حكماً وتقديراً))<sup>(١)</sup>.

في هذه قاعدة عامة تطبق على العناصر المكونة للجملة سواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية، سواء أكان العنصر المحذوف مبتدأ أم خبراً أم مفعولاً به أم غير ذلك، أي أن هناك مستويين لأحدهما منطوق والأخر غير منطوق، ولكن غير المنطوق يتحكم بالمنطوق ويوجه تفسيره لأنّه مراد حكماً وتقديراً، ولأن المعمول على فهم المعنى الذي يؤتى بالألفاظ من أجل التعبير عنه، فإذا فهم المعنى من غير النطق ببعض الألفاظ، فللكلام الخيار في أن يحذف هذا اللفظ أو يذكره ما دام هناك

(١) شرح المفصل: ١٨٢/١

دليل نفطي أو حالي في الكلام وما يلبيه، أي إذا أحس المتكلم أن المحتوى جزء من المعنى كأنما نطق به.<sup>(١)</sup>

وكان سيبويه فضل السبق في تبيين العلاقة بين محيط الأحداث اللغوية وملابساتها الخارجية وهيأة النمط التركيبي لجملة المبتدأ والخبر، فقد ادرك ذلك في مسألة حذف المبتدأ وذكر خبره، إذ قال: ((هذا بدب يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبني عليه مظهراً، وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربى كانك قلت: ذاك عبد الله أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربى، أو سمعت جسداً أو شممت ريحـاً فقلت: زيد أو المسك، أو ذقت طعاماً فقلت: العسل، ولو حدثت عن ممائلِ رجل فصار آية لك على معرفته فقلت: عبد الله كان رجلاً قال: مررت بـرجل راجـم لـالمساكـين بـارِ بوـالـديـه فـقلـت: فـلانـ وـالـلهـ)).<sup>(٢)</sup>

ولاشك في أن هذا النص فريد في نوعه، لكونه النص الوحيد الذي يشرك الحواس الإنسانية الخمس جميعاً في عملية التواصل وبناء سياق الكلام، إذ تقوم هذه الحواس بدور كبير في إنشاء بنية الكلام بغياب عنصر المخاطب الذي يشارك المتكلم في عملية التخاطب والتفاعل.

وعلى نحو ما يلاحظ سيبويه أنَّ الكلام يتَّلَفُ من عناصر لغوية خالصة يلاحظ لها قد يقوم على عناصر أخرى من العالم الخارجي تراها أو تسمعها أو تشمها أو تذوقها، وتتصبح هذه الأشياء الواقعـة في مجال خبرـةـ الحـولـسـ عـدـهـ كـلـهـاـ أـجزـاءـ فيـ بنـاءـ لـلـلـغـةـ تـقـومـ مقـامـ العـناـصـرـ الـلـغـوـيـةـ الـخـالـصـةـ منـ الـأـفـاظـ).<sup>(٣)</sup> فـهـذـهـ آـيـاتـ دـالـةـ عـلـىـ أـنـ سـيـبـويـهـ قـدـ لـدـرـكـ أـنـ بـيـنـ اللـغـةـ وـسـيـاقـهـ الـاجـتمـاعـيـ عـلـاقـةـ عـضـوـيـةـ،ـ لـانـ

(١) ينظر: النحو والدلالة: ١٢٤، الدلالة السياقية عند اللغويين: ١١٢، المدخل إلى دراسة النحو العربي: ١١٣.

(٢) الكتاب: ١٣٠/٢.

(٣) ينظر: نظرية النحو العربي: ٩٠، الدلالة والتقييد النحوي: ٤١٧.

الآلفاظ في هذا النص واضحة كل على معرفة سيبويه هذه الحواس واعتقاده بقدرتها على تفريغ الحال المدرك ليكون دليلاً يسواً التصرف في بناء التراكيب من غير حاجة إلى تقدير مذوف بل تصبح الحال كافية عن المعنى المقصود<sup>(١)</sup>. وقد علق الدكتور كريم حسين ناصح على نص سيبويه هذا قائلاً: ((ولا يخفي ما في هذا النص من بيان لاستعمال هذه للحواس فهو يوضح أن المقصود هو زيد من خلال مسع يد المتكلم، أو ثامله بجسد زيد، أو وجهه من غير إعمال لحاسة الرؤية أو السمع ويستطيع المتكلم الحكم على أن الشيء الذي فاح شذاه هو (المسك) مستفيداً من حاسة الشم، كما يستطيع تمييز العمل من غيره مستعيناً بلسانه لتفوّق طعمه فإن أدرك هذه الأمور بحواسه لم تعد به حاجة إلى ذكر المبتدأ بل يكتفي بذكر الخبر؛ لأن المخاطب أحاط علماً بهذه الأشياء مما أدركه المتكلم بحواسه فاستغني المخاطب عن ذكر المبتدأ لما أنبأته به الحالة الملموسة أو المذاكفة))<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك يمكن أن نستنتج أن النمط التركيبي للجملة قد لا يخضع إلى قاعدة نحوية ثابتة تعلق على المتكلم إخراجه على هبة معينة، وإنما زمام الأمر في ذلك بيد المتكلم وما توفر الفرائض الحالية له من جواز الاستغناء عن لحد ركني الإسناد.

## ٢. حذف الخبر بعد لولا:

لما كان فصد المتكلم في كل جملة يطلقها تحقيق الإفاده لمخاطبه وذلك من خلال تبليغ رسالته معناها المراد في ذهنه وتمامه، بصرف النظر عن الآلفاظ التي تؤدي ذلك المعنى، فلم تغب عن ذهن النحويين فكرة التلازم في الجملة العربية وضرورة اقتضاء وجود ركنتين أساسين من أركانها هما المبتدأ والخبر، ووضع كل

<sup>(١)</sup> ينظر: نظرية النحو العربي: ٩٠، مراعاة المخاطب في الأحكام نحوية (البحث): ٢١.

<sup>(٢)</sup> مراعاة المخاطب في الأحكام نحوية في كتاب سيبويه (البحث): ٢١.

وأحد منها في موضعه، لذلك حاولوا تلمس العلل وتوضيح المعاني التي من أجلها يحذف المتكلم أحد هذين للركتين.

فقد يستغنى المتكلم عن ذكر بعض أجزاء الكلام اختصاراً إذ تمثل العربية إلى الإيجاز والاختصار، فيعد المتكلم إلى الاقتصاد في القول عند تحقق ما يرجوه من فائدة إذ إن كل ما هو مفهوم لدى السمع يجوز حذفه.<sup>(١)</sup> يقول ابن جنی: ((قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته)).<sup>(٢)</sup>

وقد عقد عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ببيان في الحذف انتهائه بقوله ((هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر فلينك ترى به ترك الذكر، أفسح من الذكر ولصحت عن الإفادة، أزيد للافادة وتجدك لنطق ما تكون إذا لم تنطق وأنت ما تكون بياناً إذا لم تبن)).<sup>(٣)</sup>

فالحذف هنا أبلغ من الذكر فإذا كان السمع يعلم الخبر وذكرة المتكلم تكون هناك إطالة في هذا الكلام والإطالة تؤدي إلى خلل في المعنى وفساد ترفيضه البلاغة العربية.

فيدرك المتكلم بأنَّ المخاطب متواصل معه في فهم الفكرة ، والإهاطة بتفاصيلها لتصبح مسوغة لهذا الحذف. فضلاً عن الأدلة الأخرى الموجودة في داخل النص اللغوي ، فالمخاطب يستعين بهذه القرائن ولا يكلف نفسه عناء التخمين لفهم المعنى الذي رُسم بوساطة الأدوات اللغوية التي استعمل بها المتكلم فيعد أحياناً إلى إشراك المخاطب معه في رسم صورة الفكرة المعبر عنها.<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ١٨١.

(٢) الخصائص: ٣٦٢/٢.

(٣) دلائل الإعجاز: ١١٢.

(٤) ينظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ١٨٢.

وما يتضمني تحت هذا حذف الخبر بعد لولا عند النهاية، فمن المعلوم أن لولا حرف امتناع لوجود تدخل على جملتين أحدهما اسمية والأخرى فعلية، تقوم بربطهما وتحقق فيما معنى لامتناع الثاني لوجود الأول، والجملة الثانية في تركيب لولا تامة في نظر النهاية في معيارهم اللفظي، خلافاً لسليقها فإنها مختزلة غير تامة لفظاً محققة لمعناها؛ لذلك قالوا بالحذف ولجأوا إلى التقدير فيها فكان المحذوف عندهم الخبر<sup>(١)</sup>.

لذلك بحثوا عن تفسير لهذا الحذف بصحّ تقديرهم، فأرجع سيبويه ذلك إلى قصد المتكلّم واستعماله، مفسراً إياه في ضوء سياق الحال، قال سيبويه: ((هذا باب من الابتداء يضرر فيه ما يبني على الابتداء، وذلك قوله: لولا عبد الله لكان كذا وكذا، لما لكان كذا وكذا فحديث معلق بحديث لولا، وأما عبد الله فإنه من حديث لولا، وارتفاع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام... وكان المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا كذا، فكانه قال لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولو لا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حذف حين كثُر استعمالهم إياه في الكلام))<sup>(٢)</sup>.

ونرى سيبويه في هذا النص يفسّر الحذف بعد لولا في ضوء استعمال المتكلّم، لأن ما يكثر استعماله يكون معلوماً، مفهوم لقصد، لذلك يعد المتكلّم إلى الإيجاز والاختصار لأن ((الكثرة الاستعمال لتر في التغيير، ألا ترى أنهم قالوا: أي شيء، وقالوا: ويعلمك، وقالوا: لا لدر، فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاهما لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال))<sup>(٣)</sup>.

ونلاحظ أن سيبويه منذ ذلك الحين يعد كثرة الاستعمال سبباً في فقدان الكلام لما فيه من عناصر الانفعال والتأثير، فأجاز الحذف ليبيّن العيالق مؤثراً ومعبراً،

(١) ينظر: شرح المفصل: ١٨٤/١-١٨٥.

(٢) الكتاب: ١٢٩/٢.

(٣) شرح للمفصل: ٤/٢٧٦.

فكثرة الاستعمال تجعل الشيء باليأس، وتذهب بالقوة الانفعالية والتأثيرية للكلمات بما كانت عليها في حالة إطلاقها، وهذا يؤكد أن اللغة اجتماعية عند سيبويه تخضع لقوانين التغير وتتعرض دلالاتها للبلل والاندثار نتيجة لكثره استعمالها<sup>(١)</sup>.

لذلك ان كثرة الاستعمال جزء من عناصر سياق الحال مرجعه إلى المتكلم تكتب المخاطب المعرفة بالمحذف وتؤدي إلى التخفيف بحذف احد عناصر الجملة لعلم المخاطب بالمحذف، وذلك لكثره جريان الاستعمال اللغوي بذلك التركيب، مما يجعل هذه العلة جزءاً من عناصر سياق الحال.<sup>(٢)</sup>

وكثرة الاستعمال في تركيب لولا مسوغت للمتكلم للحذف، ويبدو أن سيبويه قصد بكثره الاستعمال هنا أنه صار معلوماً مع لولا لأنها دالة على امتاع لوجود، والمدلول على امتاعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو العبداء، فصحح للحذف لتعيين المحذف، ففي قولهم: ((لولا على لهك عمر)) لم يشأ في أن المراد: وجود الإمام على (هـ) منع من هلاك عمر (هـ) لذلك كان للحذف ولجيأ إذا كان الخبر كوناً مطلقاً أي يمكن فيه تعيين المحذف، ومنع إذا كان كوناً خاصاً لا دليل فيه على الخبر المحذف بل انه واجب ذكره<sup>(٣)</sup>.

وكان سيبويه أحياناً ينظر إلى اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية تنسّر في ضوء محیطها وملابساتها ولا يمكن عزلها عن ذلك أو تفسيرها بعيداً عنه، لأنّه كان يتعامل مع اللغة المنطقية ويعالجها بعدأخذها من أفواه مستعملتها، غير أن النحوين بعده قد أبحروا بال نحو بعيداً عن شواطئ استعماله على هدى صنعتهم اللفظية، فقد ذهب الكسائي إلى أنَّ الاسم الواقع بعد لولا مرفوع بفعل بعدها تقديره: لولا وجد زيد، لـو نحوه، وذهب الفراء إلى أنَّ الواقع بعد لولا ليس مبتدأ، بل

(١) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٠٨.

(٢) يُنظر: الدلالة والتقعيد للنحو: ٤٢٦.

(٣) يُنظر: شرح المفصل: ١/١٨٥، شرح التسهيل، بن مالك: ١/٢٧٦ شرح الكافية للرضي: ٢٤٥/١.

مرفوع بها لامتنانه بها، كما يرتفع بالفعل الفاعل، وذهب جماعة إلى أنه مرفوع بـ(لولا)، لنيابتها منصب فعل تقديره: لو لم يوجد، أو لو لم يحضر<sup>(١)</sup>.

وفي الحقيقة أن هذه تفسيرات تتأثر باللغة عن خاليتها واستعمالها، وتحمل النصوص ما لا تحتمله من تفسيرات وتؤوليات، للفرض منها توافق وظائف العوامل مع مصطلاتها مما لا يقصده المتكلم أبداً.

## ٣. التناوب بين الخبر والحال:

قد تكون الكلمة الواحدة في الجملة نفسها محتملة لأكثر من وجه إعرابي فتختلف دلالة تلك الجملة تبعاً لاختلاف الأوجه الإعرابية، وفي ذلك نجد سيبويه يفسر معنى كل وجه من تلك الأوجه ما يترتب عليه اختلاف المواقف التي تقال فيها الجملة، فيعتمد على الظروف الخارجية المفترض أن تولد فيها تلك الجمل وما يجري بين أطراف العملية الخطابية، والعلاقة بين المتكلم والمُخاطب، فكل وجه إعرابي يصلح لموقف معين من دون آخر، ومن ذلك تناوب الخبر والحال على الكلمة الواحدة في الجملة نفسها فيكون لكل منها موقف تستعمل فيه وذلك في نحو ما أورده سيبويه في جملة: هذا الرجل منطلق، رفعاً، وهذا الرجل منطلق، نصباً، إذ قال: ((فَلَمَا الرفع فقولك هذا الرجل منطلق فالرجل صفة لهذا وهذا بمنزلة اسم واحد كأنك قلت هذا منطلق... وأما النصب فقولك هذا للرجل منطلاقاً جعلت الرجل مبنياً على هذا وجعلت الخبر حالاً له قد صار فيها، فصار كقولك هذا عبد الله منطلاقاً، وإنما يريد في هذا الموضع أن يذكر المخاطب بـرجل قد عرفه قبل ذلك، وهو في الرفع لا يريد أن يذكره بأحد وإنما أشار فقال: هذا منطلق))<sup>(٢)</sup>.

و واضح من خلال هذا النص مراعاة سيبويه للجانب الاجتماعي أو ما يسمى بالأفكار السياقية المتبادلة، بين المتكلم والمُخاطب المتنسبين إلى بيئته الاجتماعية

(١) ينظر: همع الهوامع، السيوطي: ٢٣٨/١.

(٢) الكتاب: ٢/٨٦-٨٧.

واحدة، فيقف عند كل وجه (عربي يترتب عليه موقف معين، ثم يحل ذلك آخذاً المعطيات الحالية والاجتماعية بين المتكلم والمُخاطب بالحسبان<sup>(١)</sup>).

كلمة (منطلق) بالرفع تكون دلالة جملتها خيرية، ويكون قصد متكلمتها الإخبار عن الانطلاق لا عن الرجل، لأنَّه يريد أن يعلم المُخاطب بــانطلاق هذا الرجل، أما نصب (منطلق) فيكون على الحالية، وبذلك يختلف قصد المتكلم، لأنَّه يريد أن يذكر مخاطبه بــمن عرفه لأنَّهما ممتنويان في ذلك، والذي يدل على ذلك النصب على الحالية إذ إنَّ صاحب الحال لا يكون إلا معرفة عند انتفاء مسوغ تكثيره.

وسيويه بذلك يكون قد رسم منهجاً للنحوة بعده في بحث مسائل اختلف الأوجه الإعرابية على وفق العلاقة بين المتكلم والمُخاطب والموقف الملابس للحديث، فما جاء على نحو ذلك تفسير الزجاج (ت ٣١ هـ) النصب في قوله تعالى: «هَذَا بَطْلِي شَيْخًا» (هود: من الآية ٢٢) فقد قال: (((شَيْخًا)) منصوب على الحال... وذلك إنك إذا قلت: هذا زيد قائمًا، فإنَّك تقصد أن تخبر من لا يعرف زيداً له زيد، لم يجز أن تقول: هذا زيد قائمًا، لأنَّه لا يكون زيدًا ما دلم قائمًا، فإذا زال عن القِيام فليس بزيد، وإنما تقول للذى يُعرف زيدًا: هذا زيد قائمًا، فيعمل في الحال للتبيه، وللمعنى لتبه لزيد في حال قوله، أو لشير لك إلى زيد في حال قوله، لأنَّه هذه إشارة إلى ما حضر<sup>(٢)</sup>).

وما يدل على صحة تفسير سيويه للنصب على الحالية بتذكير المُخاطب وتبيهه، أن زوجة نبى الله إبراهيم (ص) عندما قالت: «هَذَا بَطْلِي شَيْخًا» لم ترد

(١) يُنظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مصطفى حميدة: ٦٩، ١٠٣،  
القاعدة التحوية، تحليل ونقد، د. محمود حسن الجاسم: ١١٣.

(٢) معنى الزجاج: ٥٢/٣، وينظر: مجمع البيان، للطبرسي: ٢٧١/٥.

أن تخبر ضيوفهم عن بعثها لأنهم جهلوه لذا إنهم يعرفونه، وإنما أرادت أن تتباهى  
إلى شيخوخته<sup>(١)</sup>.

#### ٤. فائدة ضمير الفصل:

تقع بين عناصر الجملة الاسمية - المبتدأ والخبر - صيغة ضمير الرفع المنفصل، سواء أكانت الجملة الاسمية غير منسوبة أم منسوبة، وهذه الصيغة يسميها البصريون ضمير الفصل، ويسمى بها الكوفيون عملاً ودعامة.<sup>(٢)</sup> وقد اشترط النحاة لدخوله في الكلام أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة مطابقاً لما قبله في العدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنحو (التنكير والتائيث) والشخص (النكلم والغيبة) وإن يكون بين المبتدأ وخبره أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحرروف نحو كان وأخواتها وظن وأخواتها وإن وأخواتها، وإن يكون ما قبله معرفة وما بعده معرفة بالألف واللام أو ما لا شبهمان.<sup>(٣)</sup> وقد جاء منه في القرآن الكريم في مواضع عدّة، نحو قوله تعالى: ﴿أولئك هُمُ الْمُفْلِحُون﴾ (الأعراف: من الآية ١٥٧) وقوله تعالى: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُون﴾ (البقرة: من الآية ٢٥٤) وقوله تعالى: ﴿وَلَكُنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُون﴾ (الزخرف: من الآية ٧٦) فلا بد من وجود فائدة تقع وهذا الضمير خلاف ما لم يكن واقعاً في الكلام، لذا إن المتكلّم عندما يقول: زيد هو العاقل، يختلف عن قوله زيد العاقل، لذا إن وراء كل منها قصد وغاية يؤديها كل منها.

ويبيّن سيبويه تلك الفائدة نفلاً عن أستاذة الخليل، الذي أدرك اجتماعية اللغة وضرورة ربطها بمحيط استعمالها وتفسير ظواهرها على أساس ذلك، وهذا ما

(١) ينظر: مجمع البيان: ٥/٢٢٢.

(٢) ينظر: لكتاب: ٢/٣٨٩، المقتضب: ٤/١٠٤، الأصول في النحو: ٢/١٢٥، شرح المنفصل: ٣/٥٩.

(٣) ينظر: شرح المنفصل: ٣/٣٥٩، معنى للبيب: ٧/٦٤٣-٦٤٤.

انتهجه تلميذه بعده، ففائدة ضمير الفصل يُرجعها الخليل وتلميذه سيبويه إلى المُخاطب لأن المتكلّم يتنفّي وصول رسالته إلى المتكلّم بوضوح بعيدة عن اللبس والإيهام لذا ينقل سيبويه عن الخليل قائلاً: ((هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً، أعلم أنهن لا يكن فصلاً إلا في الفعل ولا يكن كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء. فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء إعلاماً بأنه قد فصل الاسم وأنه فيما ينتظر المحدثُ ويتوقعه منه مما لا بد له من أن يذكره للمحدث لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده فإذا ابتدأت فقد وجّب عليك منکور بعد المبتدأ لا بد منه وإلا فسد الكلام ولم يسع لك فكانه ذكر هو ليس متقدّم الحديث أن ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجّب عليه وأن ما بعد الاسم ليس منه هذا تفسير الخليل رحمة الله))<sup>(١)</sup>.

فالاعتماد على المُخاطب يظهر في هذا النص بجلاء من خلال عبارة (المحدث) لذا هو الأساس في تقرير الإتيان بضمير الفصل في الكلام؛ ليزيل التوهم من ذهن المُخاطب، ولا يتركه ينتظر ويتربّط الخبر، لأن عدم ايراد الضمير بهم عليه أن الاسم المنکور بعد المبتدأ صفة أو تابع له يحتاج إلى خبر يسند إليه ففيؤتى بهذا الضمير لبيان أن ما بعد المبتدأ خبر ليس صفة، لذلك سُمي فصلاً، إذ يقول الأعلم: ((اعلم أن أصل دخول الفصل ليذان للمخاطب المحدث بأن الاسم قد تم ولسم يبق منه نعت ولا بدل، ولا شيء من تعلمه، وإن الذي يبقى من الكلام هو ما يلزم المتكلّم أن يأتي به وهو الخبر))<sup>(٢)</sup>.

يتضح من ذلك أن المتكلّم إنما يأتي بضمير الفصل ليكون قرينة لفظية تؤمن اللبس مع المُخاطب، لأن قصد المتكلّم وصول كلامه بوضوح وفهمه تحقيقاً لغرضه.

(١) الكتاب: ٣٨٩ / ٢.

(٢) النكت: ٣٥٠.

وأتصح لنا أيضاً أن كل ما قاله النحويون — بدءاً بالخليل وتلمسه سببيوه ومن جاء بعدهما — في فائدة ضمير الفصل، إنما محوره الأسماء المُخاطَب، فقد أورد النحويون الآخرون بعد سببيوه علاً آخر لفائدة ضمير الفصل، لكن مرجعها تفسير الخليل، إذ يقول الرضي: ((قال المتأخرون: إنما سمي فصلاً، لأن فصل به بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً، لأنك إذا قلت: زيد القائم، جاز أن يتوجه السامع كون القائم صفة، فينتظر الخبر، فجئت بالفصل، ليتعين كونه خبراً لا صفة))<sup>(١)</sup>

وهذا القول وإن كان يراعي المُخاطَب في الفائدة إلا أنه مشتق من قول الخليل وسببيوه ومال المعندين إلى شيء واحد بل إن الأول أرجح وأحسن.<sup>(٢)</sup>

وقال قسم من البصريين: ((إنما أتي به ليؤذن أن الخبر معرفة، أو ما يقوم مقامها))<sup>(٣)</sup> أما الكوفيون فقد خالفوا البصريين في علة المجيء بضمير الفصل، بل حتى في تسميته فهو يسمى (عماداً) عند القراء وأكثرهم، وبعضهم يسميه (دعامه)<sup>(٤)</sup> وفائدة عندهم هي أنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده<sup>(٥)</sup>. وقال القراء: ((دخلوا العmad ليفرقوا بين الفعل والنتع لأنك لو قلت: زيد العاقل لأشباه النعت، فلما قلت: هو العاقل قطعت هو عن توهم النعت)).<sup>(٦)</sup> وبذلك يكون القراء متابعاً للبصريين.

وكل هذه الأقوال مع اختلاف المصطلح سواء أكان فصلاً أم عماداً أم دعامة إنما الغاية الأساسية فيها مراعاة المُخاطَب إذ لولاه لما جيء بهذا الضمير، لذلك إنْ اغلبظن أن الفائدة من الإثبات بهذا الضمير هي دفع توهم المُخاطَب ولمن

(١) شرح الكافية: ٦٣/٢.

(٢) ينظر: لمصدر نفسه والصفحة.

(٣) النكت: ٣٥٠.

(٤) ينظر: معاني القراء: ٣٧/٣، ٤٨٩/١.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٧٠٦/٢ - ٧٠٧، شرح المفصل: ٣/٥٩.

(٦) معاني القراء: ٣٧/٣، الأصول في النحو: ١٢٥/٢.

التبس؛ لأن ضمير الفصل قرينة لفظية تدفع توهّم السامع كون الخبر صفة أو تابعاً، وإن القول بأن ضمير الفصل يفصل بين الخبر والتابع، أو الدلالة على كون الاسم أو المبتدأ تاماً واحتياجه إلى ما بعده ما يتممه، أولى من القول بأنه يؤذن بأن الخبر معرفة أو القول بأنه يعمد الاسم ويقويه، والذي يدل على ذلك هو اشتراطهم في ما بعده أن يكون معرفة أو ما يقاربها؛ لأن الخبر المعرفة يلتبس بالصفة، ولو كان نكرة لما حدث هذا الالتباس؛ لأن التابع على متبوّعه في تعريفه وتوكيره، وكذلك لا حاجة لنا بضمير الفصل عند قيام قرينة يؤمن بها التباس للخبر بالصفة كالعلامة الإعرابية، وذلك عند تناقض العلامة الإعرابية في الجزأين، أو عندما يكون المبتدأ ضميراً، إذ إن الخبر لا يلتبس بالثنتين وهذه الحالة، فلا ينعت الضمير مطلقاً، لذلك جعل النحاة دخول ضمير الفصل في هذه الموضع من باب التوسيع، يقول الرضي: ((ثم أن اتسع في الفصل، فادخل حيث لا تبعه بدونه أيضاً وذلك عند تناقض المبتدأ والخبر في الإعراب، نحو: كان زيداً هو القائم، وما زيداً هو القائم، وإن زيداً هو القائم، وعند كون المبتدأ ضميراً، نحو: **﴿أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾**<sup>(١)</sup> وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح لوصفية المبتدأ، كقولك: **﴿الَّذِينَ الصَّادِقُونَ﴾**<sup>(٢)</sup>). وبما يكون التبس قائماً في الأمثلة التي أوردتها الرضي ما عدا الآية، لأن اسم ابن فيها ضمير، وذلك عند الوقف على الأمثلة الأخرى، والوقف على المعرف بأي يكون بالسكون فتختفي هنا العلامة الإعرابية، وبذلك يظل التبس الذي يرفعه الفصل محتملاً، ولما المثال الأخير (**﴿الَّذِينَ الصَّادِقُونَ﴾**) فعند انعدام الفصل يحتمل للبسية<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الحجر: من الآية ٤٩.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٣/٦٥.

(٣) يُنظر: بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة: ١٢١.

## ٥. رفع الاسم المشغول عنه قبل الطلب والاستفهام:

الاسم المشغول عنه يتارجح بين حالتين إعرابيتين هما: الرفع والنصب، فالرفع - كما قرر النحاة - بالابتداء والجملة بعده الخبر، وجاز رفعه لاشتغال الفعل عنه بضميره وهو الهاء في نحو: زيد ضربته.<sup>(١)</sup> وقد أكد ذلك سيبويه فقد جعل الفعل بمنزلة منطلق في قوله: زيد منطلق، أي خبر.<sup>(٢)</sup>

لما النصب نحو: زيداً ضربته، فإنه على إضمار فعل يفسره الفعل المذكور والتقدير: ضربت زيداً ضربته، إلا أنهم لا يظهرون الفعل هنا للامتناع بتفسيره تبعاً للرأي البصري.<sup>(٣)</sup> أو أنه منصوب بالفعل الواقع على الضمير، وذلك لأن المكني هو الأول في المعنى فينبغي أن يكون منصوباً به على رأي الكوفيين<sup>(٤)</sup> وتبعاً لذلك وقع الاسم المشغول على حالات خمس بين الوجوب والجواز والترجيح.<sup>(٥)</sup>

لكن النحاة لم يفرقوا بين معانٍ هذه الحالات التي يقع عليها الاسم، بل نظروا إليها بمقاييس الصنعة الإعرابية فحسب، حتى تساوى لديهم الرفع والنصب، ولم يكن عندهم فرق بينهما في نحو قوله: محمد أكرمه، ومحمدأً أكرمه، على الرغم من أن لكل وجه إعرابي معنى لا يؤديه الوجه الآخر، فمعنى النصب غير معنى الرفع، فإن أردت معنى معيناً وجب عليك أن تقول تعبيراً معيناً.<sup>(٦)</sup>

وقد أدرك ذلك الدكتور فاضل السامرائي فقال: ((كان من المأمول أن يقول النحاة: ورد عن العرب قولهم محمدأً أكرمه، وهو معنى كذا، ومحمدأً أكرمه،

(١) ينظر: شرح المفصل: ٢/٣٢٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/٨١.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/٨١، الانصاف: ١/٨٢.

(٤) ينظر: الانصاف: ١/٨٢، شرح المفصل: ٢/٣٢٣.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٥٦٠.

(٦) ينظر: معاني النحو: ٢/١١١.

وهو بمعنى كذا، فإن أردت المعنى للفلاني تعين الرفع، وإن أردت المعنى الآخر تعين النصب))<sup>(١)</sup>.

ولعل ما أراد السامرائي من النهاة أن يقولوه لا يتحقق إلا من خلال للربط بين هذه الأسلوب ومقتضيات أحوالها ومقاماتها، ولم يغفل عن ذلك سيبويه وأدركه فجعل المخاطب الأساس في تعين أحد الوجهين؛ لأن لكل وجه مقتضى حال ومقام ونجد ذلك واضحاً عند حديث سيبويه عن جواز رفع الاسم ونصبه قبل الفعل الظليبي أو أدوات الاستفهام في نحو: زيداً لضربيه، وزيداً اضربيه، وزيداً كم مرأة رأيتها. إذ يقول: ((الأمر والنهي يختار فيما النصب في الاسم الذي يئتي عليه الفعل ويئتي على الفعل كما اختيار ذلك في باب الاستفهام؛ لأن الأمر والنهي إنما هما للفعل... لأنهما لا يقعان إلا بالفعل مظهراً أو مضمراً... وقد يكون في الأمر والنهي أن يئتي الفعل على الاسم وذلك قوله عبد الله اضربيه ابتدأ عبده الله فرفعته بالابتداء ونبهت المخاطب له للتعرّف به باسمه ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر))<sup>(٢)</sup> وقال ذلك أيضاً عن الاستفهام: ((هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً لأنك تبديه لتبنيه المخاطب ثم تستفهم بعده ذلك، وذلك قوله زيداً كم مرأة رأيتها وعبد الله هل لقيته..))<sup>(٣)</sup>.

فرفع الاسم مختلف عن نصبه عند سيبويه، لأن الرفع لتبنيه المخاطب له، وتعرّيفه به وجعله مدار الاهتمام؛ لأن الطرف المستقبل للحديث تتبادر حالاته بين الإقبال والإنصات ومن الصدود عن الباث، مما يجعل المتكلّم يتبعه إلى هذه الأحوال التي نظرأ على المخاطب، فيصوغ عبارته على وفق تلك الحال من الإقبال أو الانصراف، فيختار من الألفاظ والتركيب ما يجذب لتبنيه مخاطبه وينبهه له.

---

(١) معاني النحو: ١١١/٢.

(٢) الكتاب: ١٣٨-١٣٧/١.

(٣) الكتاب: ١٢٧/١.

وقد تبين لنا من خلال الكتاب أن مسألة (تبني المُخاطب) تكاد تشكل ظاهرة عند سيبويه، وإن هناك علاقة كبيرة بين تبني المُخاطب وبين الرفع، والتقديم، والإشارة<sup>(١)</sup>، والنداء<sup>(٢)</sup>.

فالعلاقة واضحة بين التبني والرفع والتقديم عند سيبويه، والمُخاطب هو الموجه أيضاً للمتكلم في هذا الأمر، لأن التبني إعلام ما في ضمير المتكلم للمُخاطب و((في اللغة هو الدلالة عما يغفل عنه المُخاطب). وفي الاصطلاح ما يفهم من مجل بادنى تأمل، إعلاماً بما في ضمير المتكلم للمُخاطب)<sup>(٣)</sup>.

وجريدة على ما نهجه سيبويه هنا فقد أدرك عبد القاهر الجرجاني تلك العلاقة القائمة بين التبني والرفع والتقديم كما بينها سيبويه، إذ يقول للجرجاني: ((وهذا الذي ذكرت من أن تقديم ذكر الحديث عنه يغدو التبني له... وإذا كان كذلك، فإذا قلت: عبد الله، فقد أشعرت قلبه بذلك لأنك قد أردت الحديث عنه، فإذا جئت بالحديث فقلت مثلاً: قام، أو قلت: خرج، أو قلت: قدم، فقد علم ما جئت به، وقد وطلبت له وقدمت الإعلام فيه، فدخل على القلب دخول المأнос به، وقبله قبول المتهيئ له المطمئن إليه، وذلك لا محالة أشد لثبوته ولأنني للشبهة وأمنع للشك وأدخل في التحقيق، وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بعنته مثل إعلامك له بعد التبني عليه والتقدمة له لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام))<sup>(٤)</sup>.

وهذا ما سار عليه ابن الزملکانی تبعاً لمسيبويه بقوله: ((إذا قلت: عبد الله، فقد أشعرت السامع بأنك قد أردت الحديث عنه، فإذا ذكرت الحديث بعده قلت: قام، أو قعد، أو نحو ذلك كنت ذاكراً له بعد أن تأس به في قوله القلب قبول المطمئن إليه،

(١) يُنظر: الكتاب: ٢٥٥/٢، ٧٨/٢.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٢٢٢، ٢٢١/٢، ٢٢٩/٢.

(٣) التعريفات، الشريف الجرجاني: ٥٤.

(٤) دلائل الإعجاز: ١٥٣.

وذلك أشد في التبوت وأنقى للشك، إذ لا يخفى عليك أن إعلامك بالشيء غلأً عن تقدم التبيه، ليس كإعلامك به بعد تقدم للتبيه عليه) (١).

وهذا الذي شرّعه سيبويه قد سلكه المحدثون كما سلكه القدماء فجعلوا مناسبات القول ومقلمات الحديث أساساً يفرّقون بها بين معانٍ الإعراب، فقد ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أن معنى لرفع غير معنى النصب في حالات الاسم المشغول إذ يقول: ((ونرى انه إذا قصد بزيد أن يكون مسندًا إليه فلا بد من رفعه... وإذا قصد بزيد... أن يقدم للاهتمام به فقد وجوب نصبه؛ لأنّه ما يزال مفعولاً للفعل الظاهر وإن قدم للاهتمام به، أو اتصل الفعل بضميره)) (٢).

فمعنى لرفع على رأيه لا يختلف عما قاله سيبويه في جعله مسندًا إليه، لما النصب فمثلاً من موافقته للمذهب الكوفي في انتساب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر نفسه وإن اشتغل عنه بضميره لكونهما – أي الاسم والضمير – واحداً (٣).

وفرق الدكتور فاضل السامرائي بين معنى الرفع ومعنى النصب، إذ يرى أن معنى رفع الاسم هو جعله متّحداً عنه، وفي النصب يكون المتحدث عنه المتكلّم لا الاسم المتقدم، فالفرق بين قولنا: محمدًا أكرمه، ومحمد أكرمه، إنك في الأخيرة جعلت مدار الحديث محمدًا، وجعلت إخبارك عنه وهو مدار الاهتمام، أما الأولى فقد قدمت فيها محمدًا للاهتمام، قدمته لتتحدث عنه بدرجة أقل من العمدة لأن الإخبار عن المتكلّم، ولكن قد يقتضي السياق أن تخصل محمدًا بحديث، أي أن تقديم المنصوب هو للحديث عنه بدرجة أقل من المبدأ، لأن المبدأ متّحد عنده، بخلاف المشغول فإنَّ الحديث يدور على غيره، أي أنه في الرفع يكون الحديث عن الاسم وفي النصب يكون الحديث عن الفعل.

(١) البرهان الكافئ: ٢١٤، وينظر: التبيان في علم البيان: ٩٥.

(٢) في النحو العربي، نقد ونوجوه: ١٧٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه والصفحة.

(٤) ينظر: معانٍ النحو: ١١٣-١١٤/٢.

## ٦. إعمال الثاني من الفعلين المتنازعين:

قد يعمد المتكلم في بعض الأحيان إلى ضرب من الأسلوب في الكلام تعبيراً عن أفعاله فيسند فعلين إلى اسم واحد، وهذا الفعلان قد يطلبان هذا الاسم فاعلاً أو مفعولاً، وقد يطلب أحدهما فاعلاً ويطلب الآخر مفعولاً أو على العكس من ذلك، كما في نحو: قام وقعد زيد، ورأيت وضررت زيداً، وضررت وضررتني زيد، ضررتني وضررت زيداً.

ولم يغفل عن ذلك النحاة إذ وجدوه وارداً في الكلام العربي، فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿أَتُوْنِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرَأْ﴾ (الكهف: من الآية ٩٦) وقوله تعالى: ﴿هَاوْمَ افْرَأَوا كَتَابِيَة﴾ (الحاقة: من الآية ١٩) وجاء في الحديث: ((ونخلع ونترك من يحرك)) وقد ورد في الشعر أيضاً إذ قال الفرزدق<sup>(١)</sup>:

بَثُوْ عَبْدُ شَمْسٍ مِّنْ مَنَافِرٍ وَهَشْمٍ

وغير ذلك.<sup>(٢)</sup>

فقد تناول النحاة هذا التركيب ابتداءً بسيبوه إذ بحثه في باب: ((باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلُّ واحدٍ منها يَفْعُلُ بفاعله مثل الذي يَفْعُلُ به وما كان نحو ذلك))<sup>(٣)</sup> وسماه النحاة فيما بعد (باب التنازع) ويسمى (باب الإعمال) عند الكوفيين<sup>(٤)</sup>.

وقد أثار هذا الباب خلافاً بين النحويين وجداً واسعاً نظراً إلى ما فرزاً من قواعد مبنية على أسماء نظرية العمل، فوقع بينهم الخلاف في أي الفعلين أولى بالعمل في الاسم، فقال قسم منهم بأولوية إعمال الأول لسيقه، وهو للكوفيون، وقال

(١) يُنظر: ديوانه: ٨٤٤، وينظر: الكتاب: ٧٧/١.

(٢) يُنظر: الإنصاف: ١/٧٣.

(٣) الكتاب: ١/٧٣.

(٤) يُنظر: شرح التصریح: ٤٧٤/١.

قسم منهم بأولوية إعمال الثاني لقربه إلى الاسم من الأول، وهم البصريون. وجاء كل فريق من هؤلاء بما يسند مذهبة بالنقل والقياس<sup>(١)</sup>.

ولكننا لو رجعنا إلى سبويه لوجنهاته يبحث هذه المسألة في ضوء محض استعمالها، وقد المتكلم ومراوغاته لمخاطبه على خلاف النحويين من جاءه بعده الذين عالجوها على أساس القياس اللفظي والمعنطي، فلما كان مذهب سبويه إعمال الثاني من الفعلين الممتازتين فإن ذلك مبني على أساس المعنى الذي يقصده المتكلم عند مراعاة المخاطب مبتعداً عن التناقض إذ يقول سبويه: ((ولِمَّا كَانَ الَّذِي يَلْوِهُ أَوْتَى لِقَرْبِ جِوارِهِ وَلَا يَنْفَضُّ مَعْنَى وَلَا المخاطب قد عَرَفَ أَنَّ الْأُولَى قد وَقَعَ بِرَبِّ... وَمَا يَقُولُ تَرَكَ نَحْوَهُ هَذَا لِعَلْمِ المخاطب قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجُهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالْأَذْكَرِينَ اللَّهُ كَثِيرًا وَالْأَذْكَرُاتِ﴾<sup>(٢)</sup> فَلَمْ يُعْمَلْ بِالْآخِرِ فِيمَا عَمِلَ فِيهِ الْأُولَى اسْتِغْنَاءً عَنْهُ...)).<sup>(٣)</sup>

ونذلك يعني أنَّ إعمال الفعل الثاني أولى عند سبويه لقرب جواره للاسم من الأول، ولأنَّه لا يغير معنى بذا اعمل في الاسم، لما الفعل الأول فإنَّ المخاطب قد عرف وقوعه بالاسم.<sup>(٤)</sup> وهذا يتضادر السياقان اللغوي من خلال جانب القرب والمجاورة بين الألفاظ، والمقامي من خلال مراعاة المخاطب، إذ يقول العبرد: ((وَذَلِكَ قَوْلُكَ: ضَرَبْتَ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، وَمَرَرْتَ وَمَرَرَ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ، وَجَلَسْتَ وَجَلَسَ إِلَيْكُمْ أَخْرَاكُمْ، وَقَمْتَ وَقَامَ إِلَيْكُمْ، فَهَذَا التَّقْرِيبُ هُوَ الَّذِي يُخْتَارُهُ الْبَصَرِيُّونَ، وَهُوَ إِعْمَالُ لِفَعْلِ الْآخِرِ فِي الْلَّفْظِ، وَلَمَّا فِي الْمَعْنَى فَقَدْ يَعْلَمُ الْمَعْنَى لِأَنَّ الْأُولَى قدْ عَمِلَتْ كَمَا عَمِلَ الْآخِرُ، فَحَذَفَ لِعَلْمِ المخاطب)).<sup>(٥)</sup>

(١) يُنْظَرُ: الْإِنْصَافُ: ١/٨٣-٩٧م (١٣).

(٢) الْأَحْزَابُ: مِنَ الْآيَةِ ٣٥.

(٣) الْكَتَابُ: ١/٧٤.

(٤) يُنْظَرُ: الْعَلَلُ النَّحْوِيَّةُ فِي كِتَابِ سَبْوِيَّهُ: ١٢٠.

(٥) الْمَقْتَضَبُ: ٤/٧٢.

فالقرارن الحالية والمقامية هي التي ساعدت المتكلم في حذف هذا الجزء من البناء اللغوي، لأن ذكر ما يعرفه المخاطب ربما يكون فيه إسهاب لا طائل منه فإدراك المنشى لحال المتكلمي هو الذي يحدد طبيعة البناء اللغوي ويقرر مقدار الكلمة فالخطبة المحذوفة من الكلام. لذلك فأشغل الظن أنَّ المحدد الأساس للعمل في هذا التركيب هو المتكلم لا غير، فليس الأولى إعمال الثاني أو إعمال الأول، وإنما الذي يقرر ذلك المتكلم تبعاً لما في ذهنه من فكرة ينوي التعبير عنها بمعانٍ المخاطب، فلذلك نرى أنَّ المتكلم إذا قصد الحديث عن الفاعل فإنه يعمل الفعل الطالب للفاعل نحو: جاء وأكرمني زيد، فإن الحديث هنا عن الإكرام وفاعله لا عن المجيء، وإذا قصد الحديث عن المفعول فإنه يعمل الفعل الطالب له نحو: جاء وأكرمت زيداً، وضربني وضررت زيداً.

#### ٧. إضمار فاعل كان التامة:

ذكر سيبويه نوعين لـ(كان) في باب((الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد))<sup>(١)</sup> أحدهما: كان الناقصة مما لا يستغني عن الخبر.<sup>(٢)</sup> والأخر: كان التامة التي يقتصر على الفاعل فيها.<sup>(٣)</sup>

واستشهد للأخير بقول مقاس العاذلي:  
فَذَى لِبْنِي ذُهْلَى بْنِ شَيْبَانَ نَافِقَى  
إِذَا كَانَ يَوْمٌ نُوْ كَوَاكِبَ اشْهَبَ  
أَيْ إِذَا وَقَعَ.<sup>(٤)</sup>

فـ(كان) في قول الشاعر جاءت تامة بمعنى وقع مكتفية بفاعليها غير مفتقرة إلى خبر، مكتملة التركيب، لكن المتكلم قد يعمد في بعض الأحيان إلى التصرف في

(١) الكتاب: ٤٥/١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٥/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٦/١.

(٤) ينظر: الكتاب: ٤٧/١، شرح كتاب سيبويه للمسرافي: ٢٠٢/١، للكت: ٦٤.

للهيأة التركيبية لجملة كان الناتمة فيختزل فيها الإجازأ أو اختصارأ. كما في قول  
الشاعر الذي نسبه سيبويه لعمر و بن مناس: (١)

بَنِي أَسْمَرْ هَلْ تَعْلَمُونَ بِلَاغَ؟  
إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبْ لَشَّنَعَا

فنجد سيبويه يربط هذا البيت بعناصره السياقية كي يقف على ما أضمر  
ويجعل ذلك الإضمار لأنه لا يكون دائماً اختيارياً من لدن المتكلّم، وإنما يتم بناء على  
شروط معينة تكون تجتمع عليها أراء النحاة ويقرّها الواقع اللغوي، ولعل أهم شرط  
عنه للحذف وجود الدليل على المذوق أي يكون المخاطب عالماً به، فيعمد  
المتكلّم على بديهة السامع في فهم المذوق (٢).

فالشاعر في هذا البيت اقتصر في القول واختصر موجزاً، معتمداً على  
المخاطب بالجزء المذوق من النص اللغوي وقد أسلّمت لفظة (يوماً) الموجودة  
في البيت في إعلامه بما حذف فكانت دالة على ما استغنى المتكلّم عن ذكره؛ لذلك  
يقول سيبويه: ((أضمر لعلم المخاطب بما يعني، وهو اليوم)) (٣).

ومن ذلك يتضح أنه على وفق العلاقة بين المتكلّم والسامع تحدّد الألفاظ  
المستعملة لإبلاغ الرسالة ومن ثم تحدّ صفة الكلام من حيث الإطالة والاختصار،  
ومعرفة السامع بالمذوق هي التي تعين المتكلّم على ذلك، فضلاً عن نكاء  
المخاطب إذ انه حال يحمل المتكلّم على أن يورد كلامه على الإيجاز، لأنَّ مقام  
الذكاء يقتضي الاختصار في القول (٤).

وهذا مما تتدّي به مناهج الدرس الدلالي الحديث إذ ((إنه كلما كان المثلقي  
على علم مسبق بفوبي الخطاب، كلما كان استيعابه للدلالة أكثر، واتخذ الخطاب

(١) ينظر: المصادر نفسها والصفحات.

(٢) ينظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٠٢.

(٣) الكتاب: ٤٧/١.

(٤) ينظر: للبلاغة الاصطلاحية، د. عبد العزيز قلغوله: ٢٢.

نطط الإيجاز والاقتصاد، أما إذا كان المتنقي ممن لا يستوعب الخطاب إلا إذا كان كاملاً مفصلاً لاعتبارات شتى، فإن ذلك يقتضي التبسيط في بنائه<sup>(١)</sup>.

فالأرجح في ذلك أن تكون (كان) هاهنا بمعنى وقع والمذوف فاعلها و(يوماً) منصوب على الحال وأشnya حال أيضاً<sup>(٢)</sup>. بخلاف ما ذهب إليه أحد الباحثين في تقدير المذوف اسماءـ (كان) وقد حذف لعلم المخاطب<sup>(٣)</sup>. يدل على ذلك أنه لو كان المذوف (اليوم) اسماءـ (كان) لما كانت هناك فائدة للمخاطب في الإخبار عنه باليوم أو بأثنع.

و كذلك نجد سيبويه في موضع آخر يجعل علم المخاطب مبرراً لإضمار الفاعل كان التامة، وكأنه يتخذ علم المخاطب علة مطردة ومسوحاً لإضمار الفاعل في مثل هذا الموضع، وذلك نحو: إذا كان غداً فأتي، إذ قال: ((وهي لغةبني تميم والمعنى أنه لقي رجلاً فقال له إذا كان ما نحن عليه من السَّلَامَةَ أو كان ما نحن عليه من البَلَاءِ في غُرْفَتِي ولكنهم أضمرُوا استخفافاً لكثرَةِ كَانَ فِي كلامِهِم... وإنما أضمرُوا ما كان يقع مُظهراً استخفافاً ولكن المخاطب يعلم ما يعني))<sup>(٤)</sup>.

وفي هذا النص نجد سيبويه يفرغ إلى المخاطب متخدأ من علمه أدلة يفسر بها ما أضمر المتكلّم من بني تميم، لأن المتكلّم هنا أضمر اعتماداً على ما بينه وبين مخاطبه من حال معلومة أغفت عن اللفظ بالمرفوع، إذ إن الإنسان يقول لمن يخاطبه في أمر يطلب: إذا كان غداً فأتي، يريد إذا كان ما نحن عليه غداً فأتي، فكان هنا بمعنى الحدوث، والتقدير: إذا حدث هذا الأمر غداً فاتني، فاضمر الفاعل لدلالة الحال عليه وصار تفسير الحال كتقديم الظاهر<sup>(٥)</sup>.

(١) علم للدلالة، أصوله ومباحته، منشور عدد الجليل: ١٢٥.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٠٢-٢٠٣/١.

(٣) د. كريم حسين ناصح، مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، البحث: ٢٢.

(٤) الكتاب: ٢٢٤/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ١٥٥/١.

فالمتكلم أنس بعلم مخاطبه ما يعني فلائز أن يستخف في كلامه ويوجز لتصدر رسالته بيسر وتؤدي معناها بسهولة، فحذف المسند إليه لعلم المخاطب به وهو ما نحن عليه من السلامة أو من الحال، ليكون المعنى المفهوم هو إذا لم يحدث لك مانع أو حال تُعذر في التخلف لحدودتها فالقني.<sup>(١)</sup>

#### ٨. التعريف والتنكير بعد كان وأخواتها:

ربط النهاة – الابداء سبيويه – بين الابداء وظاهره للتعريف والتنكير، وجعلوا المعيار الأساس لذلك هو مبدأ الإفادة الذي جعل التعريف يحتل موقع الابداء وينبع التنكير عن ذلك الموقع، خشية للبس الذي ينبع عن اجتماع التنكير والابداء إلا إذا كان هناك ما يؤمن به للبس فيكون مسوغًا لاجتماعهما. وقد جعل النهاة ذلك قاعدة مطلقة لكل ما ينتمي إلى الابداء نحو كان وأخواتها وان وأخواتها وغيرهما.

وقد جعل سبيويه ذلك ضابطاً لتعيين اسم كان وخبرها في حال اختلافهما في التعريف والتنكير، وبالاستناد إلى هذا الضابط، وتحقق مبدأ الإفادة يتميز اسم كان من خبرها، وكل ذلك ملقي على عائق العلاقة التوصالية للفائدة بين المتكلم والمخاطب، والأخير هو الباعث للمتكلم في تحقيق الإفادة.

فإذا اجتمع بعد كان ((نكرة ومعرفة فالذي تشغله كل المعرفة لأنّه حد الكلام لأنّهما شيء واحد... بمنزلتهما في الابداء إذا قلت: عبد الله منطق، تبتدى بالأغراض ثم تذكر الخبر))<sup>(٢)</sup> ففي جملة (كان زيد حليماً) يكون التعريف الفيصل في تحديد الاسم والإخبار عنه لتفهم الفائدة للمخاطب، إذ إن المتكلم والمخاطب يتساويان في المعرفة ويختلفان في النكرة، لذلك تكون الفائدة منوطه في الخبر بعد الابداء بما هو معروف إذ يقول سبيويه: ((إذا قلت: كان زيد فقد ابتدأ بما هو

(١) ينظر: شرح كتاب سبيويه للسيرافي: ١١٨/١، للنكت: ١٤٥.

(٢) الكتاب: ٤٧/١.

المعروف عندك مثله عندك فإنما ينتظر الخبر، فإذا قلت: حليماً فقد أعلمه مثل ما علمت، فإذا قلت: كان حليماً فإنما ينتظر أن تعرّفه صاحب الصفة فهو مبدوء في الفعل وإن كان مؤخراً في اللفظ فإن قلت: كان حليماً أو رجلاً فقد بدأت بنكرة ولا يستقيم أن تخبر المُخاطب عن المنكر وليس هذا بالذى يتزل به المُخاطب منزلتك في المعرفة فكر هو أن يقربوا باب لبس) )<sup>(١)</sup>.

فنجد سيبويه في هذا النص يأخذ من عنصري سياق الحال للمنكلم والمُخاطب معياراً أساسياً لبناء القاعدة النحوية، ونراه موجهاً للمنكلم في مراعاة مخاطبه لإيصال رسالته الإبلاغية والوصول إلى فهم المُخاطب. فالمتكلم عندما يتندى بالاسم الذي يعرفه المُخاطب، كما يعرفه هو، فإنما ينتظر مخاطبه الخبر الذي لا يعلمه، فإذا قال المتكلم حليماً، فقد أعلمه مثل ما قد علم مما لم يكن يعلم، ولو قال كان حليماً، فقد أفاد وقوع حلم لا يدرى لمن هو، فإنما ينتظر صاحبه، فإذا قال: زيد علم أن الحلم الذي قد أفاد وقوعه لزيد هذا المعروف، فهو جائز وإن كان مؤخراً في اللفظ )<sup>(٢)</sup>.

لما إذا بدأ المتكلم بالذكر فهو غير مستقيم لعدم تحقيق الفائدة، لحدوث لليس على المُخاطب، لأنه غير مساو للمتكلم فيها، إذ يقول السيرافي: ((حكم الخطاب المفهوم أن يساوي المُخاطب المتكلم في معرفة ما خبره به، فإذا قال: كان زيد عالماً، فقد كان المُخاطب عالماً بزید من قبل، وقد عرف علمه الآن، لإخبار المتكلم إياه، فقد ساواه في الأمرين جميعاً، وإذا قال: كان عالماً زيداً، فعلم منكر لا يعرفه المُخاطب، ولم يجعله خبراً فيفيده... فلم يساو المُخاطب المتكلم؛ لأن المنكر في الإخبار لا يعرفه المُخاطب، وإن كان المتكلم قد رأه وعرفه)).<sup>(٣)</sup>

(١) الكتاب: ٤٧/١-٤٨.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٠٣/١.

(٣) المصدر نفسه: ٣٠٤/١.

أي أن من أهم شرط في الخطاب أن يكون مبنىً على المعاللة بين المُخاطبين، فإذا أخبر المتكلّم المُخاطب عن اسم يخبر لا يعرفه جاز أن ينصرف عن استماع خبره لأنّ الإنسان لا يهتم بخبر من لا يعرفه، ومع هذا يكون المتكلّم لم يعدل في المُخاطبة، إذ لم يستوِ علم من يخاطبه في معرفة المخبر عنه مع علمه، فإذا كان المُخبر عنه معرفة اهتم المُخاطب به وتنماها في المُخاطبة، فلهذا اختيار أن يكون المبدأ معرفة. <sup>(١)</sup>

لذلك نجد سيبويه يحظر على المتكلّم الابداء بالنكرة خشية اللبس على المُخاطب، لأن النكرة لا يمكن الإخبار عنها بما يفيد المُخاطب؛ لأن الخبر يبقى مبيهاً لا يخص واحداً بعينه أو شخصاً معروفاً لدى المُخاطب. <sup>(٢)</sup> إذ يقول سيبويه: ((ولا يبدأ بما يكون فيه للبس وهو النكرة ألا ترى ذلك لو قلت كان إنسان حليماً أو كان رجل منطلقًا كنت ثقيراً لأنّه لا يُستكَرُّ أن يكون في الدنيا إنسان هكذا فكر هو ا لن يبدوا بما فيه للبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا البس)). <sup>(٣)</sup>

ومما نقدم يمكن القول: إن سيبويه كان يراعي في أحكامه إدراك المُخاطب وعلمه، ويراعي أن لا يحدث في الكلام ليساً فتختلط المعاني وتتساصل فلا يعلم المقصود منها، لذا صار عدم اللبس مصطلحاً نحوياً يراد به مراعاة للوضوح في الكلام ولبيان في التركيب، لكي يدرك المُخاطب المعنى المراد من غير لبس أو خلط في الدلالة. <sup>(٤)</sup> وكذلك يتضح أن الموجه الأساسي في هذه القاعدة النحوية عند سيبويه هو للمُخاطب وكذلك عند النحاة بعد سيبويه فهذا ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) يقول: ((إذا اجتمع في هذا الباب أسمان فاما أن يكونا معرفتين أو نكرين، او

(١) ينظر: للعلل في النحو: ١٢٥.

(٢) ينظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث): ٢٥.

(٣) الكتاب: ٤٨/١.

(٤) ينظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث): ٢٥.

معرفة ونكرة، فإن كاتا معرفتين جعلت الذي تُقدِّر أن المُخاطب يعلم الاسم، والذي تُقدِّر إن المُخاطب يجهله الخبر) (١).

ويمكن مما سبق أن نصل إلى نتيجة مفادها: إن ترتيب العناصر اللغوية داخل التركيب وما يطرأ عليه من تقديم أحد العنصرين على الآخر لا يسويه السياق اللغوي فقط، وإنما يرجع إلى سياق الحال (context of situation) والعوامل الخارجية التي تحيط بالحدث اللغوي، كالمتكلم و موقفه من المُخاطب وهذا يشير إلى تتبه سيبويه إلى لثر المتغيرات الخارجية في ترتيب عناصر الجملة وكأنه يرسم بذلك لأبناء اللغة أن يساوقوا بين هذه المتغيرات والوجوه الجائزة المناسبة عند استعمال اللغة (٢).

فهذا منهج يسلكه سيبويه في تحليل النصوص تحليلًا دلاليًّاً معتمدًا على التواصل بين المتكلم والمُخاطب، وكأنه ينفذ إلى نفوس المتكلمين ليكشف عن أعماقهم وما يختلج في صدورهم، فكانه بطل منبع العرب في أساليبها تعليلًا نفسياً (٣).

ولما كان المُخاطب هو المعيار في تحديد الفائدة من الإخبار فقد جاز الإخبار بالنكرة التي منع النحويون الإخبار بها على وفق شروط خاصة وهذا الأمر راجع إلى مبدأ الإفادة التي يسعى المتكلم إلى تحقيقها مع المُخاطب من خلال رسالته وتحقيق الفائدة من النكرة في مواضع أشار إليها النحاة منها (٤)،

١. أن يكون المبتدأ نكرة محضرية والخبر ظرفًا لو جاراً ومجروراً متقدماً نحو عند زيد نمرة وفي الدار رجل.
٢. أن يعتمد على استفهام نحو: هل فتى فيكم؟

(١) شرح جمل الزجاجي: ٢٠٣/١، وينظر: المقرب: ١٠٦.

(٢) ينظر: نظرية النحو للعربي: ٩٣، الدلالة والتقييد النحوي: ٣٩١-٣٩٠.

(٣) ينظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه: ١٣٦.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم: ٤٦.

٣. أن يعتمد على نفي نحو ما أحد أفضل منه.
٤. أن يوصف نحو: بعد مؤمن خير من مشرك.
٥. أن يكون عاملًا فيما بعده: رغبة في الخير خير.
٦. أن يكون مضادًا نحو: خمس صلوات كتبهن الله على العباد.

وقد ذكر سيبويه في ((يلب تخبر فيه عن النكرة بنكرة)) أنه يجوز الإخبار عن النكرة بعد كان المنفي إذا كان اسمها وخبرها نكرين متكافتين، ولا يجوز ذلك في الإثبات، وذلك قوله: ما كان أحد مثلك، وما كان أحد خير منه، وقد ارجع سيبويه سبب ذلك إلى المُخاطب إذ هو الذي يحدد جواز الابداء بالنكرة فقد قال: ((وابنها حسن الاخبار) هبنا عن النكرة حيث أردت أن تتفى أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه لأن المُخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا... وحسن النكرة هبنا في هذا الباب لأنك لم تجعل الأعراف في موضع الأكير وهو ما متكافئان كما تكافئ المعرفتان ولأن المُخاطب قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك وقد عرف من تتفى بذلك كمعرفتك)<sup>(١)</sup> إن الفائدة المتحققة في هذا للموضع إنما نتجت من خلال أمرين: أحدهما نفي النكرة وهذا نفي للعموم، والأخر تكافؤ النكرين إذ إن موضع كان موضع الاخبار للفائدة فمتي حصل فيها فائدة للمُخاطب جاز استعمالها وممتى بعده من الفائدة لم يجز استعمالها والمُخاطب هو المجوز للإخبار بالنكرة بتحقق الفائدة لديه.<sup>(٢)</sup>

والحقيقة أن العلاقة بين النكرة والابداء علاقة غير محكومة بقاعدة نحوية تمنعها وتجوزها، وإنما يحكمها طرقاً عملية للكلامية: المتكلم والمُخاطب، والفائدة المتحققة بالرسالة بينهما، والاستاد إلى قاعدة الفهم والإفهام بينهما يجعل أي شيء يحقق الفائدة يصلح الاخبار عنه سواء أكان نكرة لمعرفة، فقد ورد في شرح

(١) الكتاب: ٥٤/١، ٥٥.

(٢) ينظر: للعلل في النحو: ١٢٦-١٢٧، العلل النحوية في كتاب سيبويه: ١٣٦.

**الكافية:** ((إذا حصلت لفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إفاده المخاطب))<sup>(١)</sup>.

وكلام النحويين في هذا الموضع يذكرنا بمبدأ الإفادة عند التداوليين الذي يقصدون به ((حصول الفائدة لدى المخاطب من الخطاب، ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلم وقصده))<sup>(٢)</sup>. فالإفادة عند النحويين هي الضابط الذي يميز الاسم من الخبر وهذا ضابط دقيق لا غبار عليه، فضلاً عن ذلك فقد ذكر الدكتور فضل السامرائي: ((إن المعنى هو الذي يعين الاسم من الخبر، فالذي أردت أن تخبر عنه تجعله اسمًا للفعل الناقص، والذي أردت أن تخبر به تجعله خبراً، وليس لك أن تجعل لثمة شئت منها اسمًا أو خبراً، وليس المعنى واحداً))<sup>(٣)</sup>.

#### ٩. التعريف بعد لا النافية للجنس:

قرر سيبويه والنحاة من بعده أنَّ (لا) التي لنفي الجنس لا يقع بعدها إلا النكرة ليتحقق المعنى المقصود بنفيها، إذ قال سيبويه: ((فلا تعمل (لا) إلا في نكرة كما أنَّ (رب) لا تعمل إلا في نكرة، وكما أنَّ (كم) لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة))<sup>(٤)</sup> وقال أيضًا: ((واعلم أنَّ المعرف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب لأنَّ (لا) لا تعمل في معرفة أبداً))<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن عباس (٦٤٣هـ): ((الاسم الذي تعمل فيه (لا) فإنه لا يكون إلا نكرة من حيث كانت تتفق نفيًا علمًا مستقرًا فلا يكون بعدها معين، فـ(لا) في هذا

---

(١) شرح الكافية للرضي: ٢٠٣/١.

(٢) التداولية عند العلماء العرب: ١٨٦.

(٣) معنى للنحو: ٢٢٦/١.

(٤) الكتاب: ٢٧٤/٢.

(٥) الكتاب: ٢٩٦/٢.

المعنى نظيرة (رب) و(كم) في الاختصاص بالنكرة لأن (رب) للتفليل وكم للتكرير وهذا الإبهام أولى بهما<sup>(١)</sup>.

فعلى الرغم من هذه القاعدة الصارمة التي خرج بها النحاة باستقراء الكلام العربي، إلا أنه قد ورد عن العرب كلام اجتمع فيه التعريف و(لا) النافية للجنس، مع إرادة المعنى المقصود بنفي العموم، من ذلك ما ذكره سيبويه في قول الشاعر:

لَا هَرِئْتُمُ اللَّيْلَةَ الْمَطْرِيَّ<sup>(٢)</sup>

وَقُولُ ابْنِ الزَّبِيرِ الْأَمْدِيِّ<sup>(٣)</sup>:

أَرَى الْحَاجَلَ عِنْدَ أَبِي خَيْرٍ

نَكَذَنَ وَلَا أَمْئَةَ بِالْبَلَادِ

وقول عمر ابن الخطاب (رضي الله عنه) بحق الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه): ((قضية ولا أبا حسن لها))<sup>(٤)</sup> ففي كل ذلك كان اسم (لا) النافية للجنس معرفة مقصود بها نفي الجنس لا الخصوص، ما أدى إلى لجوء النحاة إلى التأويل ومن ثم اختلافهم في ذلك.<sup>(٥)</sup>

ونجد سيبويه يلجم أستاذه الخليل ليفسر له ذلك عندما سأله عن قول العرب ((قضية ولا أبا حسن لها)) لا يقول: ((قلتُ فكيف يكون هذا وإنما أراد علياً رضي الله عنه فقال لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة وإنما تعملها في النكرة فإذا جعلت لها حسنة نكرة حسن لك لأن تعمل (لا) وعلم المخاطب أنه قد دخل

(١) شرح المفصل: ٤٦٠/٢، وينظر: المقتصب: ٤/٣٠٧.

(٢) لم يعرف قاتله، ينظر: الكتاب: ٢٩٦/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٤/٢، شرح المفصل: ٤٦٠/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٩٦/٢، المقتصب: ٤/٣٦٢، خزانة الأدب: ٤/٦١.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٩٧/٢.

(٥) ينظر: معلني النحو: ١/٣٣٠-٣٣١.

في هؤلاء المنكوريين على وأنه قد غيب عنها، فإن قلت إنه لم يرد أن ينفي كل من اسمه على فإنما أراد أن ينفي منكوريين كلهم في قضيته مثل علي كأنه قال لا أمثال علي لهذه القضية ودل هذا الكلام على أنه ليس لها علي وأنه قد غيب عنها) <sup>(١)</sup>.

فالذى يلاحظه من ينعم النظر في هذا النص أن الدليل يستعين بسياق الحال لتفسير هذه العبارة التي خرجت على قاعدة التحويين، وما الفيصل في ذلك إلا المخاطب، فكما جاز الابداء بالنكرة بعد (كان) إذا علم المخاطب، جاز هنا أيضاً نفي المعرفة بـ(لا) النافية للجنس إذا علم المخاطب قصد المتكلّم في ذلك، فالمرجوه للمعنى عند عجز القاعدة النحوية هو المخاطب، فبعلمه يجوز ما لا يجوز عند التحويين، قال ابن يعيش: ((قولهم قضية ولا أبا حسن لها، فالمراد على بن أبي طالب رضوان الله عليه، أي مثل أبي الحسن، كأنه نفى منكوريين كلهم في صفة علي، أي لا فاصل ولا قاضي مثل أبي الحسن، فالمراد بالنفي هنا العموم والتكيير لا تفي هؤلاء المعروفين، وعلم المخاطب له قد دخل هؤلاء في جملة المنكوريين... فالعلم إذا اشتهر بمعنى من المعانى ينزل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى، فالمعنى الذى يقال هذا الكلام عنده هو الذى يسوع التكيير)) <sup>(٢)</sup>.

وقال الرضى: (( يجعل العلم لاشتئاره بتلك الخلطة، كأنه اسم جنس موضوع لإفاده ذلك المعنى لأن معنى: ((قضية ولا أبا حسن لها)) لا فيصل لها، إذ هو كرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات... كما قالوا: لكل فرعون موسى، أي لكل جبار فهار، فيصرف فرعون وموسى للتكيير بما بمعنى المنكور)) <sup>(٣)</sup>.

يَقْهِمُ من ذلك أن سياق الحال بين المتكلّم والمخاطب هو الذي يُحدِّد المعنى للمخاطب، والمعنى هو الذي يسوع التكيير بعد لا للفي عموم الجنس، فإذا شهـر

(١) الكتاب: ٢٩٧/٢.

(٢) شرح المفصل: ٤٦٢/٢.

(٣) شرح الكافية للرضي: ١٩٩/٢.

العلم ببعض الصفات لتصبح كاسم الجنس، وهذه الشهادة لأي اسم علم متعلقة بمعرفة المخاطب.

#### ١٠- إلغاء أفعال القلوب:

أفعال القلوب مصطلح أطلقه النحاة على الأفعال التي تتعلق معاينها بالقلب، وهي التي تؤدي معنى الشك أو اليقين فيما تدخل عليه، وهي ظن وأخواتها ما عدا أفعال التحويل التي تشارك معها في العمل.<sup>(١)</sup>

وهذه الأفعال بحثها سيبويه في ((باب الأفعال التي تستعمل وتُلغى)) وهي: ظننت، وحسبت، وخلت، ورأيت، وزعمت، وما يتصرف من افعالهن.<sup>(٢)</sup> تدخل على جملة مكونة من مبدأ وخبر فتعمل فيها النصب جميعاً على المفعولية فيحدث الشك أو اليقين في أخبارها على الرغم من أن هذه الأفعال غير مؤثرة ولا ولصلة منك إلى غيرك، وإنما هي لمور تقع في النفس، وتلك الأمور علم وظن وشك، فإذا قال المتكلم: علمت زيداً منطلاقاً، فإنما وقع علمه باطلاقه إذ كان عالماً به من قبل فالمتكلm والمُخاطب في المفعول الأول سواء، وإنما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبدأ والخبر لفائدة في الخبر لا في المبدأ.<sup>(٣)</sup>

و عمل هذه الأفعال متعلق بالمتكلm معتمد على نيته وقصده، وإنما عملت لأن المتكلm قد تعلق ظنه أو علمه بمعظمنون أو بمعظوم كما أن قوله: ذكرت زيداً، يتعدى إلى زيد لأن الذكر اختص به وإن لم يكن مؤثراً فيه؛ فلذلك تعدد هذه الأفعال وإن لم تكون مؤثرة لتعلقها بظن المتكلm أو بعلمه.<sup>(٤)</sup>

ومن الأشياء التي اختصت بها هذه الأفعال عند النحاة جواز إلغاء عملها اعتماداً على قصد المتكلm، والإلغاء الخاص بهذه الأفعال يعني عند النحويين: ((ترك

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٤٥٠-٤٥١، النكت: ١٠٦، شرح المفصل: ٧/٣٣٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/١١٨.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٤٥٠، شرح المفصل: ٧/٣٣٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٧/٣٤٤.

العمل لفظاً ومعنى، لا لمنع، نحو: زيد ظننت قائم<sup>(١)</sup>). وقد حدّد النحاة مواضع جواز إلغاء هذه الأفعال بوقوعها وسطاً، نحو زيد ظننت قائم، أو آخرأ، نحو: زيد قائم ظننت، وقيل الإعمال والإلغاء ميّان وسطاً، والإعمال أحسن، وإن تأخرت فالإلغاء أحسن.<sup>(٢)</sup>

وحقيقة الأمر أن إعمال أفعال القلوب والإغاءها لا يحدّده موضع أو موقع الفعل، ولا عمل وعامل، وإنما الذي يحدّده قصد المتكلم ونيّته لا غير، إذ إن هذه الأفعال متعلقة بهواجس القلب لا يؤدي معناها إلا متكلّمها ومن ثم تأتي الحركة الإعرابية بياناً للمعنى الذي يقصده المتكلّم، وهذا الأمر قد فرّزه سببويه من خلال ربط هذه للظاهرة بقصد المتكلّم ليبين متى يجوز الإعمال ومتى يجوز الإلغاء خلافاً لمن بعده من النحاة. إذ قال ((هذا باب الأفعال التي تستعمل وتُلغى، فهي: ظننت، وخيّبت، وخلت، وأریت ورأیت، وزعمت وما يتصرّف من أفعالهن فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأیت وضررت وأعطيت في الإعمال والبناء على الأوّل في الخبر والاستفهام وفي كل شيء، وذلك قوله: لظن زيداً منطقاً، وأظنّ عمراً ذاهباً... فإن لغبت قلت: عبد الله لظن ذاهب، وهذا إدخال أخوك وفيها أرى أبوك، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى... وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجي بالشكّ بعد ما يمضي كلامه على اليقين، أو بعد ما يبتدىء وهو يريد اليقين ثم يذركه الشكّ، كما تقول: عبد الله صاحب ذلك بلغني... فإذا أبعد كلامه على ما في نيته من الشكّ أغلل الفعل فلم أوّل آخر، كما قال: زيداً رأيت ورأیت زيداً)).<sup>(٣)</sup>

وما يليقه المتأمل في نص سببويه، انه قد اعتمد في تفسير هذه الظاهرة على المتكلّم وقصده وهذا ولضح من خلال عباراته، لا يقرّر أن نية المتكلّم هي التي تحديد إعمال ظن وأخواتها أو إلغاء عملها، وذلك على وفق حالة ذلك المتكلّم، فإذا

(١) شرح ابن حقل: ٤٣٣/٢.

(٢) ينظر: شرح ابن حقل: (٤٣٣/٢).

(٣) الكتاب: ١١٨-١٢٠.

كان شكًا في كلامه أعمل الفعل فيقول: أطن زيداً ذاهباً، أما إذا غلب يقينه شكه آخر الفعل ظن وبذلك يضعف تأثيره في إضفاء معنى الشك، لذا يتوقف بناء جملة الشك وترتيب موضع فعل الظن على نية المتكلم وإرادته.

لذلك نجد أن معنى إلغاء هذه الأفعال يعني أن المتكلم غير شاك في كلامه متيقناً منه، قال السيرافي: (( وإنما جاز إلغاؤها؛ لأنها دخلت على جملة قائمة بنفسها، فإذا تقدمت الجملة أو تقدم شيء حصل لفظ الخبر، ولم يكن في الكلام لفظ شاك، فحملت الجملة على منهاجها ولفظها قبل دخول الشك ))<sup>(١)</sup>.

أي أن المتكلم يبدأ كلامه وليس في قلبه منه مخالجة شك، فإذا مضى كله أو بعضه على لفظ اليقين لحقه فيه الشك أمّا إذا ابتدأ الاسم وفي نيته أن يلقي بفعل الشك نسب، إذ يقول السيوطي: ((فإن بدأت لتخير بالشك أعملت على كل حال، وإن بدأت تزيد اليقين، ثم لدرراك الشك رفت بكل حال))<sup>(٢)</sup>.

يظهر أن سيبويه جعل المعنى الذي يقصده المتكلم هو المقرر في جواز الأفعال والإلغاء والتقديم والتأخير لأفعال القلوب، ويبدو أن النحاة بعد سيبويه نظروا إلى إلغاء هذه الأفعال وإعمالها من ناحية الإعراب والعامل حسب، وأعملوا الناحية المعنوية التي توجب الإعمال والإلغاء، لذلك جوزوا إلغاء هذه الأفعال إذا توسرت أو تأخرت، فجعلوا الإعمال والإلغاء يحدده موقع هذه الأفعال من الجملة لما سيبويه فجعل المعنى يحدد ذلك<sup>(٣)</sup>. وقد ذهب الباري (ت ٥٧٧هـ) إلى أن أفعال القلوب إنما جاز إلغاؤها إذا توسرت أو تأخرت لأن هذه الأفعال لما كانت ضعيفة في العمل وقد مر مصدر الكلام على اليقين لم يغيروا الكلام عمّا اعتمد عليه.<sup>(٤)</sup>

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٥٣/١.

(٢) همع الم TAM: ٤٩٠/١.

(٣) ينظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه: ١٢٩.

(٤) ينظر: أسرار العربية: ٩٩.

فالنهاة بعد سببويه قد خرجوها بال نحو عن غايتها التي وضع من اجلها بسبب تعلقهم بنظرية العامل وأصولها في العوامل والمعمولات واغفلوا المعنى الذي يؤديه كل تركيب بعينه.

وقد تتبه إلى ذلك الدكتور فاضل السامرائي فرأى ((إن قول النهاة أنه يجوز إلغاء الفعل إذا توسيط أو تأخر، قد يفهم منه أنه يسوغ ذلك متى شاء المتكلم، دون النظر إلى المعنى، والحق أن معنى الإلغاء غير معنى الإعمال، والمتكلم مقيد بالمعنى، فليس له أن يعمل أو يلغى من دون نظر إلى القصد والمعنى))<sup>(١)</sup>.

وقد توصل السامرائي إلى نتيجة مفادها: ((إن معنى الإعمال أن الكلام مبني على الظن، تقدم الفعل أو تأخر، ومعنى الإلغاء أن الكلام مبني على اليقين ثم أدركك الشك فيما بعد، فقولك: محمداً قائماً ظنتُ، مبني على الشك ابتداء، وقولك: محمد قائم ظنتُ، مبني على اليقين، فإن بنيت كلامك على الظن نصبت، تقدم الفعل أو تأخر، وإن بنيته على اليقين رفعت))<sup>(٢)</sup>. ورأي الدكتور السامرائي هذا ما هو إلا رأي سببويه عينه، إذ إن معنى الإعمال عند سببويه أنَّ الكلام مبني على الشك، وهذا واضح من خلال قوله: ((فإذا ابتدأ كلامه على ما في بيته من الشك اعمل الفعل قدر أو آخر))<sup>(٣)</sup> ومعنى الإلغاء بناء الكلام على اليقين، ويتصبح ذلك من قوله: ((...لأنه إنما يجيء بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين))<sup>(٤)</sup>.

(١) معنى النحو: ٢٩/٢.

(٢) المصدر نفسه والصفحة.

(٣) الكتاب: ١٢٠/١.

(٤) الكتاب: ١٢٠/١.

## ١١- الاختصار في مفعولي ظن وأخواتها:

يعد المتكلم أحياناً إلى ضرب من الأسلوب في أجزاء الجملة العربية، فقد يذكر أجزاء الجملة جميعاً في نمط من التعبير شعوراً منه بأنّ ذلك يحقق إبلاغ رسالته إلى سامعه، وقد يعمد إلى حذف بعض أجزاء الجملة وصولاً إلى تأدية المعنى بأيسر السبيل، وهذا الحذف يقسم تبعاً للامتناع على نوعين: أحدهما، الاختصار: وهو الذي يتم تدالله على المذوق، والأخر الاقصار: وهو ما لا دلاله فيه على المذوق، ولا ارادة له. فمثال الاختصار أن يقول المتكلم: ضربت، في جواب من قال: أ ضربت زيداً؟ فيحذف زيداً لفهم المخاطب المعنى. ومثال حذف الاقصار أن يقول المتكلم: ضربت وأكلت، يريد أن هذين الفعلين قد وقعا منه. ولا يخبر بأي شيء وقع.<sup>(١)</sup>

فالكلام في وثاق المتكلم يعبر عنه كيما شاء، وعلى وفق ما يقتضيه المعنى وتوجيه الدلالة، لا انه في وثاق الضوابط النحوية الصارمة وعلى وفق ما يقتضيه الشكل والصورة كما رسم هذا الأمر بموجب الدراسة للنحوية المنطقية الجدلية.<sup>(٢)</sup> والاختصار في مفعولي ظن يقع على ضربتين: أحدهما أن يقتصر المتكلم على الفعل وللفاعل من دونهما أي يقتصر على المفعولين كليهما، فيقول: ظنت، أو علمت، وما أشبه ذلك. وهذا مختلف فيه عند النحوين وفيه مذاهب عدّة بين المذع والجواز والتفصيل.<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٤٤/١، هـ مع الهوامع: ٤٨٧/١.

(٢) ينظر: دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، على عبد الفتاح الشمربي، مطروحة دكتوراه، كلية التربية لبن رشد، جامعة بغداد ٢٠٠٦، ص: ٧٠.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٤٥/١، هـ مع الهوامع: ٤٨٧/١.

والأخر أن يقتصر المتكلم على أحد المفعولين من دون الآخر، وهو أمر غير جائز عند النحاة أصلاً، ولا خلاف في منعه بين أحد من النحويين، فلا يجوز أن يقول: ظننت زيداً، يريد وقع منه ظن بزيد<sup>(١)</sup>.

وقد فسر سيبويه هذا الأمر مستبطاً إياه من خلال قصد المتكلم وبنائه في الاستعمال، فعدم جواز الاقتصر يفسره المعنى الذي يحتم على المتكلم أن يحقق الفائدة لمخاطبه، فلما كانت هذه الأفعال داخلة على جمل هي أسماء وأخبار قد كانت قائمة بنفسها فيحدث الشك أو اليقين في أخبارها، فلذلك لم يجز الاقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، إذ يقول سيبويه: (( وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين هنا، إنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول، يقيناً كان أو شكًا، ونكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو. فإنما ذكرت ظننت وتحوه لتجعل خبر المفعول الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين. ))<sup>(٢)</sup>.

فسيبويه ينذر إلى نفس المتكلم فيفسر له ما لا يجوز من التراكيب معتمداً على المعادلة المتحقة من قصد المتكلم والمعنى والفائدة، فلا يجوز الاقتصر على أحد المفعولين لأن الثاني معتمد الفائدة والأول معتمد البيان، إلا إن هذه الأفعال إنما هي أفعال من القلب تدخل على مبتداً وخبر لتبيّن اليقين في الخبر أو الشك، والاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثاني لأن المتكلم إذا قال: زيد منطلق، فإنما يفيد المخاطب انطلاقه الذي لم يكن يعرفه، لا ذاته التي قد عرفها، فكذلك إذا قال: حسبت زيداً منطلاقاً، فالشك في انطلاقه لا في ذاته، ولا بد من ذكر الأول ليعلم صاحب الفحصة المشكوك فيها أو المتيقنة. ولا بد من ذكر الثاني، لأنه المعتمد عليه في اليقين أو الشك.<sup>(٣)</sup>

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفر: ١٤٥/١.

(٢) الكتاب: ٤٠/١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيراقي: ٤٥٠/١، شرح كتاب سيبويه للرماني: ١٩٧/١، النكت: ٥٧.

وقد تبع قسم من النحاة سببواه في ذلك منهم المبرد، فقد قال: ((واعلم انك إذا قلت: ظنت زيداً أخاك، أو علمت زيداً ذا مال، انه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأولى، لأن الشك والعلم إنما وقعا في الثانية، ولم يكن بذلك من نكر الأولى لِيُعلم من الذي علم هذا منه أو شاك فيه من أمره))<sup>(١)</sup> وقد سأله ذلك أبو بكر بن السراج، والسيرافي، والأعلم، وأبين يعيش، وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

وجعل الدكتور فاضل السامرائي الحذف هنا معلقاً بغرض المتكلم فلذلك يرى أن الاقتصار جائز لأنه عائد إلى غرض المتكلم لا إلى ضابط نحوي أو تركيبى يحتم على المتكلم نوعاً من الأسلوب في الكلام.<sup>(٣)</sup>  
ونعمل في هذا الرأي صواباً وهو اقرب إلى الحقيقة ما دام قصد المتكلم ما يفسر القاعدة، لا ما تصليه للقاعدة على المتكلم.

#### ١٢- عدم إجراء قول المتكلم والغائب مجرى الظن:

المعروف في كلام العرب أن الجمل بعد فعل القول تُحكى كقولنا: قلت: زيد منطلق، وقد ذكر ذلك سببواه بقوله: ((واعلم أن قلت إنما وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها وإنما تُحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قول، نحو قلت زيد منطلق لأنه يحسن أن تقول زيد منطلق ولا تدخل قلت))<sup>(٤)</sup>.

لكن العرب قد يجزرون القول مجرى الظن فيقولون: أناقول: زيداً منطلاقاً، على إجراء تقول بمعنى تظن، فيتنصب ما بعدها على الظن، وهم في ذلك على

(١) المقتصب: ٩٥/٣، ٣٤٠/٢.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ١٨٠-١٨١، شرح كتاب سببواه للسيرافي: ٤٥٠/١، الكتاب: ٥٧، شرح المفصل: ٢٤١/٧، وينظر: المقتصد، الجرجاني: ٤٩٩/١، أسرار العربية: ٩٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصافور: ١٤٦، شرح التصريح، الأزهري: ٣٧٨/١.

(٣) ينظر: معانى النحو: ٣٧-٣٨.

(٤) الكتاب: ١٢٢/١.

مذهبين: أحدهما يجري القول مجرى الظن مطلقاً، وهذا يمثل لهجة عربية قديمة تنسب إلىبني سليم، لا يجعلون باب (قلت) أجمع مثل (ظننت)<sup>(١)</sup>.

والذهب الآخر يجزرون القول مجرى الظن عند تحقق شروط أربعة فيه، نظراً إلى المعنى المشترك بين القول والظن، إذ إن هذه الشروط يقوى فيها معنى الظن ل المناسبة لها<sup>(٢)</sup>، وهذا للذهب يمثل عامة العرب<sup>(٣)</sup>. والشروط هي<sup>(٤)</sup>:

١. أن يكون الفعل مضارعاً.
٢. أن يكون الفعل للمخاطب.
٣. أن يكون مسبوقاً باستفهام.
٤. لا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير الظرف والمجرور ولا معنول الفعل، فإن فصل بأحدهما لا يضر.

والملاحظ في هذه الشروط أنها متى ما توافرت في فعل القول حفقت فيه معنى الظن وأبعدته عن معنى القول إذ إن اشتراط المضارعة في الفعل منطلق من دلاته على الاستقبال وأنه لم يقع فلا يكون في الغالب إلا مظنوأ خلاف الماضي، والاستفهام متواافق في معناه مع الظن لأن المستفهم أبداً إنما يستفهم عما لا يتحقق كالظان. والفصل يبعد الفعل عن أداة الاستفهام فيصير الفعل كأنه لم يتقدمه استفهام لما اشتراط إسناد الفعل إلى المخاطب فإنه منطلق من العلاقة التوأمية بين المتكلم والمخاطب المبنية على قاعدة لغتهم والإفهام في العملية الخطابية من خلال مراعاة المعنى<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: الكتب: ١٢٤/١، وينظر: لهجة هبطة سليم، د. علي ناصر غالب، بحث منشور في مجلة العرب، ج ٧، سن ٣٣، ص: ٧٢..

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٤٥/١.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٤٥-٢٤٤، شرح ابن عقل: ٥٨/٢.

(٤) ينظر: المصدران أنفسهما.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٤٥/١.

وبناءً على ذلك فإنَّ العرب لا يُجزِّون القول المسند إلى متكلِّم أو مخاطب مجرِّي الظن في نحو: أقْلَتَ زِيداً منْطَقاً، وأَيْقُولُ زِيداً منْطَقاً، وقد بحث هذه المسألة سيبويه متَّخذًا سياقَ الحال وعناصره آلة تحليلية ببيانٍ لذلك الظواهر اللغوية إذ قال: ((وكذلك جميع ما تصرف من فعله إلا تقول في الاستفهام، شبهوها بـ(ظن) ولم يجعلوها كـ(ظن) وـ(أَظن) في الاستفهام، لأنه لا يكُد يُستَفَهُ المُخاطب عن ظن غيره ولا يُسْتَفَهُ هو إلا عن ظنه))<sup>(١)</sup>.

فتجد سيبويه في هذا النص يصف أنواع حالات المُخاطب، وهو يتوجَّل في ما يفكِّر فيه السامِع ويُبَطِّنه، لذا يقتصر الحكم على ظن المُخاطب لأنَّه لا يسأل عن ظن غيره لأنَّ الظن الكلمن في نفوس الناس لا يسأل عنه إلا من يُبَطِّنه. وكأنما يصنف سيبويه موضوعات الاستفهام إلى معانٍ فردية خاصة لا يعلمها إلا للفرد، وهي الخفي المستكِن من خواطِره وهواجسه ونواياه وظنونه<sup>(٢)</sup>.

يتُضَحَّ أنَّ سيبويه اعتمد في تفسير هذه الظاهرة على المُخاطب أحد عناصر الحال عند المحدثين؛ لأنَّ المُخاطب يُقرَّب معنى فعل القول من الظن، فإذا سأَلَ المتكلِّم مخاطبه عن قوله فإنَّ ذلك بعنزَلة السؤال عن الظن ((وذلك أنَّ القول والظن يدخلان على جملة، فتصوَّرها في القلب وهو الظن أو العلم، والعبارة عنها باللمان وهو القول))<sup>(٣)</sup> لذلك بالغ بنو سليم في ذلك حتى جعلوا القول بمعنى الظن عامَّة، وهذا نابع من فهمهم لمعنى القول بمعنى الظن والإعتقداد<sup>(٤)</sup>.

وقد سار بعض النحاة على هذا المنهج للسيراقي الذي انتهجه سيبويه في التحليل اللغوي إذ يقول أبو سعيد السيرافي: ((... وإنما يَقْعُلُ في المُخاطب إذا

(١) الكتاب: ١٢٢/١.

(٢) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩٥، مراعاة المخاطب في الأحكام التحويَّة في كتاب سيبويه(البحث): ٢٤.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٥٨/١.

(٤) يُنظر: لهجة قبيلة سليم: ٧٣.

استفهم عن ظنه؛ لأنَّ كثُرَ ما يقولُ الإنسانُ لِمُخاطبِه: أَتَقُولُ كذا وكذا في كذا، أو ما تقولُ في كذا؟ إنما ي يريدُ ما يعتقدُ إلى أي شيء يذهب... فإذا قالوا للمُخاطبِ أَيُقولُ زيدُ عمرُو منطلقٌ، حكوا؛ لأنَّه لم يكنَ أن يُستفهمُ المُخاطبُ عن ظنِ غيره<sup>(١)</sup>.

ويقولُ ابنُ يعيش: ((ولِمَا اشترطَ الخطابُ فلانَ الإنسانُ لا يُسأَلُ عن ظنِ غيره، إنما يُسأَلُ عن ظنِ نفسه))<sup>(٢)</sup>.

وهذا ما سارَ عليه ابنُ عصفورُ أيضًا تبعًا لسيبوه في منهجه، إذ قالَ: ((أشترطَ في الفعلِ المضارعِ أن يكونَ للمُخاطبِ؛ لأنَّ المُخاطبَ قد يُستفهمُ عن ظنه ولا يكادُ أن يُستفهمُ الإنسانُ عن ظنِ غيره، لأنَّه لا يتوصَّلُ إلى حقيقة ذلك))<sup>(٣)</sup>.

وهذا يجعلنا نقولُ إن التحليلَ اللغويَ للتصوصِ والظواهرَ التحويةَ واللغويةَ في ضوءِ محبيتها وملابساتها الخارجيةَ وعاصرَ ذلكَ المحيطَ، منهجَ عزفَةَ سيبوه ولاتبعَةِ وشرعَةِ لنحاةِ بعده.

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٥٩/١.

(٢) شرح المفصل: ٢٣٦/٧.

(٣) شرح جملِ الزجاجي لابن عصفور: ٢٤٥/١.



الفضيل الثالث  
سياق الحال  
في المنصوبات



## الفصل الثالث

### سياق الحال في المنصوبات

#### ١. حذف عامل المفعول به جوازاً:

قد يؤدي المتكلم عبارته بأقل عدد من الألفاظ ممتنعياً عما لا يحتاجه مؤدياً المعنى الذي يقصده، وفي ذلك إيجاز بالقول ورشاقة بالعبارة، ولا يتطرق ذلك إلا بقرائن حالية أو مقالية مغنية عن النطق باللغة، قال ابن عبيش: ((إن قرائن الأحوال قد تغنى عن اللغو، وذلك أن المراد من اللغو الدلالة على المعنى فإذا ظهر المعنى بغيره حالية أو غيرها لم يتعين إلى اللغو المطابق، فإن أتي باللغو المطابق جاز وكان كالتاكيد، وإن لم يتوت به فلامستدعاء عنه))<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك الاستدعاء عن فعل المفعول به جوازاً لدلالة الحال، وقد بحث مسيبوحه هذه المسألة، إذ قال: ((ولما الموضع الذي يضرم فيه وأظهاره مستعمل، فنحو قوله: زيداً، لرجل في ذكر (ضرب) تزيد: أضرب زيداً))<sup>(٢)</sup> وقد درس مواضع حذف الفعل مبيناً التقديرات التي يتطلبها الموقف، مفسراً لمعنى اعتماده على قصد المتكلم واستدلاله عن الألفاظ لدلالة أحوالها عليها وعلم مخاطبه بمضمونها، ومن ذلك قوله: ((هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل، وذلك قوله زيداً وعمرأ ورأسه، وذلك أنك رأيت رجلاً يضرب أو يشتم أو يقتل فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: زيداً أي أويق عملك بزيد، أو رأيت رجلاً يقول أضرب شر الناس فقلت: زيداً، أو رأيت رجلاً يحدث حديثاً فقطعة حديثك، أو قدم رجل من سفر فقلت: حديثك، استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مستحسن))

(١) شرح المفصل: ٢٤٥/١.

(٢) الكتاب: ٢٩٧/١.

فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه) <sup>(١)</sup> فسيبويه يجعل حذف الفعل جائزاً للمتكلم عند علم مخاطبه بمضمونه عن طريق الحال الدالة عليه التي يعيها كل من المتكلم والمُخاطب فيكتفي المتكلم بها عن اللفظ بالفعل لأنها تقوم مقام العامل الناصب، قال الرمانى: ((الذى يجوز في اضمار الفعل للصلور به أو المنهي عنه حذفه إذا كانت الحال دالة على المعنى، تقوم مقام اللفظ به، وصارت خلافاً منه في إحضار المعنى للنفس، والإيقاع به كالأفهام باللفظ المحذوف... ولهذا جاز أن يغيروا للكلام عن حده في الموضوع للاستغناء عنه بدلالة الحال، فلا يحتاج إلى التكلم به على هذه الشريطة ويكون الحذف أولى من الذكر، لأنه أقرب في إفهام المعنى وأقل كلفة فيما يعمل من النطق به)) <sup>(٢)</sup>.

فعناصر سياق الحال هنا هي التي أخذت عن الفعل وجوزت اضماره، وهي المتكلم ودلالة الحال والمُخاطب، فالمتكلم تغدوه الحال المشاهدة التي تتحقق علماً للمُخاطب بالمحذوف، قال الرمانى: ((إذا كانت الدلالة بهذه المنزلة فليس على المتكلم إلا أن يفهم المُخاطب كما ليس عليه لو أتم الكلام)) <sup>(٣)</sup>.

وكل ذلك اعتمد سيبويه على تلك القراءن الحالية في تفسير اضمار الفعل في غير الأمر والنهي، بقوله: ((هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي، وذلك قوله إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج فاصداً في هبة الحاج فقلت: مكة ورب الكعبة، حيث زينت أنه يريد مكة كذلك قلت: يريد مكة والله، ويجوز أن تقول مكة والله على قوله أولاً مكة والله، كذلك أخبرت بهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمس فقلت مكة والله أي أراد مكة إذ ذاك)) <sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> الكتاب: ٢٥٣/١.

<sup>(٢)</sup> شرح كتاب سيبويه للرمانى: ٥٤٦-٥٤٥/٢.

<sup>(٣)</sup> المصدر نفسه: ٥٤٦/٢.

<sup>(٤)</sup> الكتاب: ٢٥٧/١.

فيدل نص سيبويه على أن اختيار المتكلم لنظام ما أو لترتيب دون سواه يكون بمراعاة الظروف والأحوال التي يكون عليها المخاطب فالرؤى العينية للمخاطب كانت مسوغًا للمتكلم لصياغة نسق تعبيري يوائم تلك الحالة فمثلاً رؤية رجل يحمل متاع السفر في موسم الحج قاصداً مكة فهذا المشهد يوحى للمتكلم بأنَّ هذا الرجل يريد أداء مناسك الحج لأنَّ هياته تدل على ذلك، فخذل المتكلم ما كان مشاهداً<sup>(١)</sup>.

واعتمد على ذلك أيضاً في قوله: ((أو رأيتَ رجلاً يسكنَ سهلاً قبلَ القرطاسِ فقلتَ: القرطاسَ واللهِ، أيُّ يُصيِّبُ القرطاسَ، وإذا سمعتَ وقعَ للئيمِ في القرطاسِ قلتَ: القرطاسَ واللهِ، أيُّ لصلبِ القرطاسِ، ولو رأيتَ ناساً ينظرونَ الهلالَ وأنتَ منهمَ بعدهُ فكثيراً ما لفظتَ الهلالَ وربَّ للكعبةِ أيُّ أبصروا الهلالَ، أو رأيتَ ضريراً فلقتَ على وجهِ التفاؤلِ عبدَ اللهِ أيُّ يقعُ بعدَ اللهِ أو بعدَ اللهِ يكونُ، ومثلُ ذلك إنْ ترى رجلاً يريدُ أنْ يوقعَ فعلاً أو رأيته في حالِ رجلٍ قدْ أوقعَ فعلاً أو أخبرتَ عنه بفعلٍ فتقولَ زيداً، ترى اضربي زيداً أو أضربي زيداً))<sup>(٢)</sup>.

فكان سيبويه هنا يقدم مشهداً مسرحياً يظهر فيه جماعة يترقبون الهلال وبعيداً عنهم يقف المتكلم وهو عارف بخبرهم، فإذا كثروا عرف المتكلم أنهم قد أبصروا الهلال لأنَّ التكبير عندهم وعده في مثل هذا المقام علامة رؤية الهلال، ويتأذى المخاطب موقعاً فريباً من المتكلم ناظراً إلى الجماعة غير عالم بخبرهم فإذا قال المتكلم: الهلال، فهم منه المخاطب أن الجماعة قد أبصرت الهلال<sup>(٣)</sup>.

فالنصُّ الذي قدمه سيبويه نجده يتضمن عناصر سياق الحال ومتعلقاتها وهي:

١) الجماعة المراقبون لولادة الهلال، وهؤلاء عند فيرت (المشتركون في

الحديث ممن لهم علاقة بالحدث اللغوي).

٢) المتكلم وموقعه بعيد عن الجماعة، وهو أحد عناصر نظرية فيرت.

(١) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٩١.

(٢) الكتاب: ٢٥٧/١.

(٣) يُنظر: مفهوم الجملة عند سيبويه: ٢٠٦.

- ٣) معرفة المتكلم الضمنية بما اجتمعوا لأجله.
- ٤) العادات الاجتماعية تفرض سلطتها على السلوك اللغوي المتمثلة بتلازم التكبير ورؤيه الهلاك.
- ٥) المُخاطب وموقعه من المتكلم وهو احد عناصر نظرية فيرث أيضاً.
- ٦) رؤية المُخاطب أو معرفته بوجود الجماعة.
- ٧) عدم معرفة المُخاطب لسبب اجتماعهم.
- ٨) سماع المُخاطب تكبير الجماعة <sup>(١)</sup>.

والملاحظ في كل هذه المواقف التي عرضناها أن سبيوبيه أجاز أن يكتفى المتكلم بنطق كلمة واحدة في سياقات مختلفة وعددها كلاماً مقبولاً نظراً لكونها مفهومة من السامع لها، لأن الموقف الذي قيلت فيه هذه الكلمة كفيل بإيصال المعنى المقصود، وهذا دليل على اهتمام سبيوبيه بدراسة اللغة الحية المنطوقة داخل سياقها الاجتماعي بعيداً عن الافتراضات.

وهذا منهج سبيوبيه في تحليل النصوص وبيان المحفوظ وتقديره، وهو منهج سياقي اجتماعي مستربط من واقع اللغة كونها ظاهرة اجتماعية تعبر عن أفكار ونؤدي وظائف اجتماعية، لذلك كان الأولى أن يتمسك النحويون بهذه بهذا المنهج مستعينين بدلاله الحال على اختاء الألفاظ المذكورة بالمعنى المقصود من غير حاجة إلى التقديرات المستبطة من معادلات العوامل والمعمولات التي تتأيي باللغة عن وظيفتها وغايتها الأصلية.

---

(١) ينظر: مفهوم الجملة عند سبيوبيه: ٢٠٦-٢٠٧.

## ٢. حذف الفعل وجوياً في ما جرى كالمثل:

إن النسق التعبيري في الجملة الفعلية يتكون في أغلب الأحيان من فعل وفاعل ومفعول به، إلا أن هذا النظام قد يُعدل عنه أحياناً فيحذف المتكلّم ركناً من أركان الجملة مستنداً في ذلك إلى مبدأ الاقتصاد والاختزال في الحديث، ولم يكن ذلك اعتياداً من المتكلّم، فقد يستغنى المتكلّم عن ذكر فعل في الجملة بما يجده محققاً لقصده ومتبعاً لاطمئنانه أن مخاطبه يعلم ما اضمر.

وحذف الفعل ظاهرة واسعة في النحو العربي وقد اهتم بها النحاة لأمررين: أحدهما أن الفعل ركن أساسى فلا بدّ من تقديره، والأخر: كونه عالماً تحتاجه صناعة النحو من تعليل وقياس، ويمكن القول أن للمعنى حكمًا في ذلك، وهذا يتّأى من ارتباط اللغة بمحيط استعمالها وعناصر الخطاب فيها كالمتكلّم والمخاطب<sup>(١)</sup>.

وقد أغنى سيبويه هذه الظاهرة بالبحث والدراسة، فقد درسها في أبواب عدّة من كتابه وبين متى تُحذف الأفعال ويُستغنى عنها وما يصبح من تقدير لها<sup>(٢)</sup> ولعلّ هذا مبني على أساس معرفة سيبويه للجملة حدودها واستقلالها، وإدراكه أن الجملة جزء من سياق كلام موصول، ونراه يتتجاوز النظرة إليها في ذاتها ويمد بصره إلى ما حولها من عناصر السياق الكلامي كلاً واحداً فيفتقر حذف أحد العناصر من الجملة إذا كان في سياقها الكلامي دليلاً عليه<sup>(٣)</sup>.

وقد قسم سيبويه الفعل تبعاً للإضمار والإظهار على ثلاثة مجاز: ((فعل مظہر لا يحسن بضمارة، و فعل مضمر مستعمل بضمارة، و فعل مضمر متراكب (إظهاره))<sup>(٤)</sup>. ولم يغب عن ذهن سيبويه في ذلك أنّ هذا الإضمار متوقف على ما توفره طبيعة اللغة واستعمالها من قرائن حالية أو مقالية تجعل الإضمار حسناً

(١) ينظر: البنى النحوية وائزها في المعنى، أحمد عبد الله العلّى، لطروحة دكتوراه: ٨٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٩٦/١-٢٩٧.

(٣) ينظر: نظرية النحو العربي: ٨٩.

(٤) الكتاب: ٢٩٦/١.

مقبولًا لتوقف المعنى على ذلك، وهذا راجع إلى قدرة المتكلم على الإجاده في بلاغة عبارته ووجازتها ليشتغل أثرها في مخاطبه، وكذلك قدرة المخاطب على فهم المراد إذ يقول سيبويه: ((فَلِمَا لَفْعَلَ الَّذِي لَا يُحْسِنُ إِصْمَارَهُ، فَأَنَّهُ أَنْ تَتَهَيِّءَ إِلَى رَجُلٍ لَمْ يَكُنْ فِي ذَكْرِ (ضَرَبِ) وَلَمْ يَخْطُرْ بِبَالِهِ، فَنَقُولُ: زَيْدًا، فَلَا بَدْ لَهُ مَنْ لَنْ تَقُولُ لَهُ: اضْرِبْ زَيْدًا، وَنَقُولُ لَهُ: قَدْ ضَرَبْتْ زَيْدًا، أَوْ يَكُونُ مَوْضِعًا يَقْبَعُ أَنْ يُعَرَّى مِنْ الْفَعْلِ نَحْوَ أَنْ وَقَدْ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ))<sup>(١)</sup>.

فللسياق الحالى الحكم الأخير في إصمار الأفعال، فما فيه دليل حالى اضمر وما لم يكن فيه ذلك الدليل وجوب إظهاره، لأن المتكلم يضع في حساباته الموقف وملابسات حديثه، وفطنة مخاطبه كي يتصرف في بناء جمله وعباراته فمتى ما توافر ذلك جاز له الأمران إذ يقول سيبويه: ((وَلَمَا كَوَافَرَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَضْمُرُ فِيهِ وَإِظْهَارُهُ مُسْتَعْمَلٌ فَنَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدًا، لِرَجُلٍ فِي ذَكْرِ ضَرَبِ، تَرِيدُ اضْرِبْ زَيْدًا))<sup>(٢)</sup>.

ومن المواقع التي تناولها سيبويه في حذف الأفعال، حذف الفعل وجوباً في ما جرى كالمثل من أقوال العرب نحو: هذا ولا زعماتك، وكل شيء ولا شئمة حر، وكل شيء ولا هذا وما أشبهه، وقد عزا ذلك سيبويه إلى كثرة الاستعمال ودلالة الحال بما يهتمي للمتكلم الظروف المناسبة للاستغاء عن الفعل في هذه المواقع إذ يقول سيبويه: ((هَذَا بَابٌ يَحْذَفُ مِنْهُ الْفَعْلُ لِكُثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى صَارَ بِمِنْزِلَةِ الْمَثَلِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: هَذَا وَلَا زُعْمَاتُكَ، أَيْ: وَلَا أَتُوَهُمْ زُعْمَاتُكَ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ وَهُوَ ذُو الرُّمْمَةِ، وَذَكْرُ الْدِيَارِ وَالْمَنَازِلِ: دِيَارَ مِيَّةَ إِذْ مَيَّ مَسَاعِدَهُ وَلَا يَرَى مِنْهَا غَمَّ وَلَا عَرَبَ))<sup>(٣)</sup>

(١) الكتاب: ١ / ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٢) الكتاب: ٢٩٧ / ١.

(٣) ينظر: ديوانه: ٢ والخزانة ١ / ٣٧٨.

كأنه قال: انكر ديار ميّة، ولكنه لا يذكر (انكر) لكثره ذلك في كلامهم، واستعمالهم إياها، ولما كان من ذكر الديار قبل ذلك، ولم يذكر: ولا أتوهم زعمتك لكثره استعمالهم إياها، واسندالله مما يرى من حاله انه ينهاه عن زعمه))<sup>(١)</sup>.

فالمتكلم في مثل هذه العبارات يستغنى بكثرة استعمال الألفاظ التي جعلتها معلومة لدى المخاطب ومفهومة ولا داعي إلى ذكرها، واستدلال مخاطبه أيضاً بالموقف الذي يجمع كلاً من المتكلم والمخاطب وحال الحديث المتمثل بالنهي إذ يقول الرمانى: ((الذى يجوز في حذف الفعل الذى جرى الكلام به كالمثل، أنه إذا كثر إلى حد يبلغ به كثرة المثل في ظهور المعنى جاز حذفه للاستغناء عنه بظهور المعنى بما أبقى من الكلام، ولا يجوز إظهاره؛ لأنه يصير بمنزلة استعمال ما لا يحتاج إليه المعنى اللازم عنه وذلك نحو قولهم: هذا ولا زعمتك، فالمعنى فيه: هذا عظيم ولا أتوهم زعمتك معه. استعملناها في القبح وفيه معنى النهي عن الزعم))<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك أيضاً ما ذكر سيبويه في قوله تعالى: «أنتُهُوا خَيْرًا لَكُمْ» (النساء: من الآية ١٧١) فقد فسر الحذف فيها تبعاً لسياق الحال مراعياً اهتمام المتكلم بمخاطبه إذ قال سيبويه: (( وإنما نصبتَ خيراً لك... لأنك حين قلت: أنتُهُوا فلنتَ تزيد أن تخرجه من لمر وتدخله في آخر، وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، كذلك قلت: أنتُهُوا ودخل فيما هو خير لك، فنصبته لأنك قد عرفتَ أنك إذا قلت له: أنتُهُوا، لأنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحققا الفعل لكثره استعمالهم إياها في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: أنتُهُوا، فصار بدلاً من قوله: أنت خيراً لك ودخل فيما هو خير لك))<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب: ٢٨٠/١.

(٢) شرح كتاب سيبويه للرمانى: ٥٩١/٢ وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٧٨/٢.

(٣) الكتاب: ٢٨٣/١ - ٢٨٤.

ونجد الخليل وسيبوه يفسران الحذف في هذه الآية الكريمة مُراعيَّين عناصر سياق الحال من متلِّمٍ ومخاطبه وما يلبس الحديث من أمر ونهي، فهما يقدران فعلًا لدلالة سياق الحال عليه وقد حذف هذا الفعل لكثرَة الاستعمال ولعلم المخاطب بحال الحديث ((وهكذا فإن إضمار الفعل من حيث الوجوب والجواز عند سيبوه مظهر لغوي متاح في الاستعمال بشرط أن تدل عليه قرينة لفظية أو قرينة حالية، لما إذا أدى الإضمار إلى نسب أو خموض في الدلالة نظرًا للاقتران إلى ما يدل عليه من السياق بشقيه فإنه يصبح أمراً مرفوضاً وغير جائز))<sup>(١)</sup> لكن غير سيبوه لم يرَاعِ ذلك في تفسير الحذف في هذه الآية وتقديره، فقد ذهب الكسائي إلى تقدير المذوق بـ (يُكَفَّرُ الْأَنْتَهَى بِخَيْرٍ لَكُمْ) وقد حذفت (كان) ولسمها وبقي الخبر، وذهب الفراء إلى التقدير بـ (أَنْتُمْ تُكَفَّرُونَ بِخَيْرٍ) أي أن المذوق مصدر فعل الأمر وخيراً نعت له، وقد رأى هذان القولان<sup>(٢)</sup>.

## ٢. عدم جواز إضمار فعل الغائب:

الإضمار هو الحذف ومرافق له، يدلنا على ذلك استعمال سيبوه لهذين المصطلحين، فقد وجدناه يستعمل المصطلحين للدلالة على مفهوم واحد، ويناوِب بينهما في الموضع نفسه، ففي حديثه عن حذف الخبر بعد لو لا نجد أن عروان البطل هو ((باب من الابتداء يضرر فيه ما يبني على المبتدأ))<sup>(٣)</sup> فيستعمل مصطلح الإضمار، ولكنه عندما يتعلّم لهذه الظاهرة يقول: ((ولكن هذا حذف حين كثُر استعمالهم إيه في الكلام))<sup>(٤)</sup> فيستعمل مصطلح الحذف وهذا يدل على أن هذين

(١) اثر المعيق في مبني التركيب ودلائله، فتحي ثابت علم للدين، اطروحة دكتوراه: ١٦.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبوه للسيرافي: ١٨١/٢.

(٣) الكتاب: ١٢٩/٢.

(٤) الكتاب: ١٢٩/٢.

المصطلحين بمعنى واحد<sup>(١)</sup>. خلافاً لما ذهب إليه بعض النحويين في التفرقة بين الحذف والإضمار، بأنَّ الحذف يكون للمتروك إظهاره والإضمار للمستعمل إظهاره، إذ يقول ابن مضاء (ت ٥٩٢هـ): ((النحويون يفرقون بين الإضمار والحذف ويقولون - اعني حذاهم - إن الفاعل يضمر ولا يحذف، فأن كانوا يعنون بالمضمر ما لابد منه وبالمحذوف ما قد يستغني عنه، فمنهم من يقول هذا يناسب بفعل مضمر، لا يجوز إظهاره ولل فعل الذي بهذه الصفة لا بد منه، ولا يتم الكلام إلا به وهو الناصب فلا يوجد منصوب الا بناصب))<sup>(٢)</sup> فليس شرطاً أن يكون المحذوف للمتروك إظهاره، والمضمر للمستعمل إظهاره، واستعمال سيبويه يدل على ذلك أيضاً إذ يقول: ((هذا بحسب ما يناسب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه))<sup>(٣)</sup> فقد استعمل الإضمار للمتروك إظهاره، وقال أيضاً في موضع آخر: (( فعل مضمر متزوك إظهاره))<sup>(٤)</sup> فلذلك نجد أن ما توصل إليه أحد الباحثين من نتيجة مفادها: ((الإضمار يكون لما يستعمل إظهاره، والحذف لما يترك إظهاره، وعلى هذا فإنَّ الإضمار ليس مرادفاً للحذف))<sup>(٥)</sup>.

إنما هو لمن غير موفق ونتيجة غير دقيقة، مفتقرة إلى الاستقراء في كتاب سيبويه، فضلاً عن ذلك نجد هذا الباحث ينافق نفسه فيقول في موضع آخر: ((هذا يحملنا على الاستنتاج أن الحذف ليس مغایراً للأضمار ولكنه ليس مرادفاً له، فالإضمار يشمل الحذف إذ يكون لما استعمل إظهاره، في حين أنَّ الحذف يختص

(١) ينظر: الكتاب: ٢٢٤/١.

(٢) الرد على النحاة: ١٠٦-١٠٥.

(٣) الكتاب: ٢٧٣/١.

(٤) الكتاب: ٢٩٦/١.

(٥) الباحثة هنادي رشيد دبة، في رسالتها للماجستير: العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه، المقدمة إلى دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى في كلية الآداب والعلوم في الجامعة الأمريكية في بيروت ١٩٩٨، ص: ٥٠.

بما ترك اظهاره، فالحذف إذن نوع خاص من الإضمار يكون لما يستعمل  
إظهاره<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا لا نرى فرقاً بين الحذف والإضمار فكلاهما يعطي معنى واحداً  
والإضمار يوضع موضع الحذف وكذلك القول عن الحذف فإنه يوضع موضع  
الإضمار<sup>(٢)</sup>. والإضمار عند سيبويه يقع على ثلاثة لضرب هـ<sup>(٣)</sup>: الأول: فعل  
مظهر لا يحسن إضماره، نحو: أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر (ضرب) ولم  
يخطر بباله، فتقول زيداً، فلا بد له من أن تقول له: اضرب زيداً<sup>(٤)</sup>. والثاني فعل  
مضمر متزوك بظهوره نحو: إياك لأنك قلت: نـ، وإياك باعد، وإياك أتقـ<sup>(٥)</sup>.  
والثالث: فعل مضمر مستعمل اظهاره، نحو قوله: زيداً لرجل في ذكر (ضرب)  
زيد اضرب زيداً<sup>(٦)</sup>.

ومن خلال اطلاعنا على مواضع الإضمار أو الحذف في كتاب سيبويه  
ولا سيما الإضمار المستعمل بظهوره أي الجائز، تُضحَّى أن المحدد لذلك الإضمار أو  
الحذف للمتكلم إنما هو المُخاطب، فكلما كان المُخاطب على علم بمحفوظ الرسالة  
كان المتكلم على سعة في إخراج النصْطَرُوكِيَّيِّ للجملة.

فهناك تناسب عكسي بين طاقة التصرير في الكلام وعلم السامع بمضمون  
الرسالة الدلالية، وبموجب ذلك تكون الطاقة الاختزالية ممكنة بقدر ما يكون السامع  
مستطلاً على مضمونها الخبري<sup>(٧)</sup>.

(١) العلاقة بين الكثرة والحدف في كتاب سيبويه: ٥٠-٥١.

(٢) ينظر: للتأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح العموز: ١٣٤/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٩٦/١-٢٩٧.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٩٦/١.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢٧٢/١.

(٦) ينظر: الكتاب: ٢٩٧/١.

(٧) ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية: ٣٣٢.

وَمَا يُدْلِي عَلَى ذَلِكَ فِي مَسَأَةِ الْإِضْمَارِ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِضْمَارُ أَيِّ فَعْلٍ مَا لَمْ  
يَكُنْ مُسَنَّاً لِمُخَاطَبٍ، فَلَذِكَ لَا يَجُوزُ لِإِضْمَارِ فَعْلِ الْغَائِبِ عَنْ سَيِّبَوِيهِ كَمَا لَا يَرْدِي  
إِلَى الْلَّبْسِ عَلَى الْمُخَاطَبِ، لَأَنَّ الْمُحَدَّدَ لِإِضْمَارِ الْفَعْلِ الْمُخَاطَبِ، فَإِذَا إِضْمَارُ فَعْلٍ  
الْغَائِبِ جَرُّ ذَلِكَ إِلَى الْلَّبْسِ فِي الْكَلَامِ إِذَا قَالَ سَيِّبَوِيهُ: ((وَاعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ  
زِيدًا وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تَقُولَ لِيَضْرِبَ زِيدًا أَوْ لِيَضْرِبَ زِيدًا إِذَا كَانَ فَاعِلًا وَلَا زِيدًا وَأَنْتَ  
تَرِيدُ لِيَضْرِبَ عَمْرًا زِيدًا، وَلَا يَجُوزُ زِيدًا عَمْرًا إِذَا كُنْتَ لَا تُخَاطِبَ زِيدًا إِذَا أَرَيْتَ  
لِيَضْرِبَ زِيدًا عَمْرًا وَأَنْتَ تُخَاطِبَنِي فَإِنَّمَا تَرِيدُ أَنْ أُبَيِّغَهُ أَنَا عَذْكَ لَذِكَ قَدْ لَمَرَّهُ  
يَضْرِبَ زِيدًا عَمْرًا وَزِيدًا وَعَمْرًا غَائِبَانِ فَلَا يَكُونُ أَنْ تُضْمِنَ فَعْلَ الْغَائِبِ، وَكَذِكَ لَا  
يَجُوزُ زِيدًا وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ أُبَيِّغَهُ أَنَا عَذْكَ أَنْ يَضْرِبَ زِيدًا لَذِكَ إِذَا أَضْمَرْتَ فَعْلَ  
الْغَائِبِ ظَنَّ السَّامِعِ لِلشَّاهَدِ إِذَا قَلْتَ زِيدًا لَذِكَ تَأْمَرْهُ هُوَ بِزِيدٍ فَكَرْهُوا الْالْتَبَاسِ هُنَّا  
كَفَرُاهُيَّتُهُمْ فِيمَا لَمْ يَؤْخُذُ مِنَ الْفَعْلِ نَحْنُ قَوْلُكُ عَلَيْكُ، أَنْ يَقُولُوا عَلَيْهِ زِيدًا لَذِكَ يَشْبَهُ مَا  
لَمْ يَؤْخُذُ مِنْ لَمَثَلِ الْفَعْلِ وَكَرْهُوا هَذَا فِي الْالْتَبَاسِ وَضَعْفَ حِيثُ لَمْ يُخَاطِبَ  
الْمَأْسُورَ كَمَا كُرْهَةُ وَضَعْفُ أَنْ يَشْبَهُ عَلَيْكُ وَرُؤْيَاً بِالْفَعْلِ))<sup>(١)</sup>

نجد سبيوبيه في هذا النص يتخذ دور الموجه اللغوي لمنكلم اللغة في ضرورة مراعاة مخاطبه من خلال امن اللبس عن طريق الابتعاد عما يولد هذا اللبس، لأن المنكلم لا يضمر ولا يحذف إلا إذا كان لدى مخاطبه علم بما اضمر، فكيف إذا اضمر كلام موجه لغيره فلن ذلك يجعل المخاطب يظن أن الكلام موجه له فيتولد اللبس عنده، ونجد في هذا النص السبيوبيه تعاملًا مع اللغة من خلال أفرادها وملابساتها، وممّا يدل على ذلك عبارات الخطاب الواردة في هذا النص نحو: (تalking) و(talking to me) و(saying)، إذ يقول كارتر (Carter) في هذا المقام: ((إنه من الصعب في أن نجادل أن اللغة بالنسبة لمسيبويه كانت دائمًا تعمل أو تتواجد في

(١) الكتاب: ٢٥٤-٢٥٥ / (١)

سياق حقيقي بين المتكلم والمستمع، وإن الحذف ممكن فقط عندما يجعل السياق الحقيقي العناصر المحذوفة بـ(يَتَّهـ) <sup>(١)</sup>.

#### ٤. حذف الفعل في التحذير:

التحذير في اللغة مصدر الفعل حذـر بتشديد الذال، التخويف أو هو تخويف شيء من شيء وتبعيده منه. <sup>(٢)</sup>

لـمـا في الاصطلاح فهو: تبـيه المـخـاطـب على أمر مـكـروـه ليـجـتـبـه <sup>(٣)</sup>، ويـقـول ابن النـاظـم ((الـتـحـذـير: تـبـيهـ المـخـاطـبـ عـلـىـ أـمـرـ مـكـروـهـ يـجـبـ الـاحـزـارـ اـزـ مـنـهـ)) <sup>(٤)</sup> والأـصـلـ فـيـ التـحـذـيرـ لـأـنـ يـكـونـ مـوجـهاـ إـلـىـ المـخـاطـبـ. <sup>(٥)</sup>

والـتـحـذـيرـ أـسـلـوبـ يـلـجـأـ إـلـيـهـ المـتـكـلـمـ تـبـيهـاـ لـلـمـخـاطـبـ لـاجـتـبـ مـخـوفـ قـدـ يـقـعـ بـهـ، فـهـوـ أـسـلـوبـ خـاصـ بـالـمـتـكـلـمـ مـوـجـهـ إـلـىـ المـخـاطـبـ وـيـتـمـ هـذـاـ أـسـلـوبـ بـطـرـائقـ عـدـةـ: أـوـلـاهـ: ضـمـيرـ الـخـطـابـ (إـيـناـ) مـسـنـداـ إـلـىـ مـخـاطـبـ مـعـينـ وـيـذـكـرـ مـعـهـ المـحـذـرـ مـنـهـ الـذـيـ يـكـونـ مـعـطـوـفـاـ نـحـوـ: إـيـاكـ وـالـأـسـدـ، أـوـ مـجـرـورـاـ نـحـوـ: إـيـاكـ مـنـ الـأـسـدـ. <sup>(٦)</sup> وـثـانـيهـ: المـحـذـرـ مـنـهـ مـضـافـاـ إـلـىـ ضـمـيرـ الـمـحـذـرـ وـمـعـطـوـفـاـ عـلـيـهـ مـحـذـرـ مـنـهـ آخـرـ، نـحـوـ: رـأـسـكـ وـلـسـيفـ، وـنـفـسـكـ وـالـأـسـدـ. وـثـالـثـهـ: ذـكـرـ المـحـذـرـ مـنـهـ فـقـطـ، إـمـاـ مـكـرـراـ نـحـوـ: الـأـسـدـ الـأـسـدـ، أـوـ مـفـرـداـ نـحـوـ: الـأـسـدـ. <sup>(٧)</sup>

(١) M.G. Carter , Elision in the proceedings of the colloquim on Arabic grammar.p, ١٢٦.

نـقـلاـ عـنـ التـقـيـرـ النـحـويـ فـيـ كـتـابـ سـيـبـوـيـهـ، رسـالـةـ مـاجـسـتـرـ، سـعـدـ حـسـنـ ضـارـوبـ، لـجـامـعـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ فـيـ بـيـرـوـتـ، ١٩٩٦ـ، صـ: ٨٧ـ.

(٢) يـنـظـرـ: لـسـانـ الـعـربـ: ٩٢/٢ـ (حـذـرـ)، كـشـافـ اـصـطـلـاحـاتـ الـفنـونـ: ٢٩٧ـ/١ـ.

(٣) يـنـظـرـ: شـرـحـ الـحـنـودـ النـحـويـ: ١٠١ـ.

(٤) شـرـحـ ابنـ النـاظـمـ: ٤٣٢ـ.

(٥) يـنـظـرـ: الـمـصـدرـ نـفـسـةـ: ٤٣٣ـ، لـرـشـافـ الـضـرـبـ، اـبـوـ حـيـانـ: ١٤٧٧/٣ـ.

(٦) يـنـظـرـ: شـرـحـ ابنـ النـاظـمـ: ٤٢٢ـ، شـرـحـ الـكـافـيـةـ للـرضـيـ: ٨ـ/٥ـ/٢ـ.

(٧) يـنـظـرـ: الـمـصـدرـانـ لـنـفـسـهـماـ.

وأيًّا ما كانت الطريقة التي يتمُّ بها أسلوب التحذير، سواء بـ(إيا) أم باسم مكرر أم مفرد، فإنه يكون فيه الاسم نصيًّا، وقد أثار هذا النصب من دون عمل أحدهُ النحاة، وكعادتهم في البحث عن العوامل فلا بدُّ من أن يكون – في نظرهم – فعل قد لحدث النصب. فاتتفقوا على أن هذا الأسلوب لا يخلو من فعل ناصب لاسم، واختلفوا في تقدير الفعل المحنوف، وكان مما قيلوا: أحذر، واحذر، وإنق، وباعد، وتح، وخل، ودع، وبعد، وما أشبه ذلك. وكان سيبويه السبق في تقرير ذلك بقوله: ((هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير، وذلك قوله إذا كنت تحذر؛ إياك، كذلك قلت: إياك تح، وإنك باعد، وإنك إنق، وما أشبه ذا. ومن ذلك أن تقول: نفسك يا فلان، أي: إنق نفسك))<sup>(١)</sup> وعلى نهج سيبويه سار المبرد، وابن السراج<sup>(٢)</sup>. وقدر الانباري الفعل (احذر) إذ يقول: ((فإن قيل: فلم لتنصب قولهم: إياك والشر؟ قيل لأن التقدير فيه: إياك أحذر))<sup>(٣)</sup> وذكر ابن يعيش أن تقدير هذا الفعل: إنق، أو جانب.<sup>(٤)</sup> وقدر ابن عصفور بـ(باعد) واحذر.<sup>(٥)</sup>

ويبدو أن هذا الأسلوب لا يتوقف على تقدير معين دون آخر بل كل ما يؤدي المعنى بصحَّ تقديره، إذ إنَّ سيبويه لم يقدر فعلًا محدداً بعينه، وإنما نكر تقديرات عدَّة ثم قال وما أشبه ذا.<sup>(٦)</sup> فقد جاء في حاشية الصبان: ((وللحق أن يقال لا يقتصر على تقدير باعد، ولا على تقدير: أحذر، بل الواجب تقدير ما يؤدي الفرض، إذ المقدَّر ليس لمنًا متعدِّدًا به لا يعدل عنه))<sup>(٧)</sup>.

(١) الكتاب: ٢٧٣/١.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢١٣/٣، الأصول: ٢ / ٢٤٩-٢٥٠.

(٣) أسرار العربية: ١٠٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٣١٢/٢.

(٥) ينظر: شرح الجمل: ٢ / ٢٥٢.

(٦) ينظر: الكتاب: ٢٧٣/١، معاني النحو: ٩٣/٢.

(٧) حاشية الصبان: ٣ / ١٨٩.

لما حكم هذا الفعل من حيث الإضمار والإظهار فيه حكمان عند النحواء: أحدهما عدم جواز إظهاره، وذلك إذا كان التحذير بـ(إيّا) مفرداً أو مكرراً أو معطوفاً عليه، وكذلك إن كان التحذير بغير (إيّا) وكان المحذر منه مكرراً أو معطوفاً.<sup>(١)</sup> غير أن من النحوين من قال بجواز إظهاره نظراً إلى أن تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل<sup>(٢)</sup>.

والحكم الآخر: جواز ذكر فعل التحذير وذلك إن كان التحذير بغير (إيّا) والمحذر منه مفرداً غير مكرر، إذ قال سيبويه: ((فلو قلت: نفسك، أو رأسك، أو الجدار، كان إظهار الفعل جائزأ، نحو قوله: اتق رأسك، وأحفظ نفسك واقع الجدار)).<sup>(٣)</sup>

وقد أوجب النحويون إضمار الفعل في التحذير بـ(إيّا) أو المكرر أو المعطوف وشددوا على ذلك حتى لزم الحذف وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوعة في قولهم: إياك والأسد، إياك اسم مضمر منصوب للموضع، وللناصب له فعل مضمر وتقديره إياك باعد وإياك نخ وما أشبه ذلك<sup>(٤)</sup>.

وقد فسر سيبويه هذا الحذف في أسلوب التحذير في ضوء عناصر سياق الحال إذ إن هذا الفعل المفتر يحذف لكثرة استعماله من قبل المتكلمين مما أدى ذلك إلى فهمه من قبل المخاطب، ولدلالة الموقف التحذيري عليه ما لدّى إلى الاستغناء عنه إذ يقول سيبويه: ((وحنفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام فصار بدلاً من الفعل))<sup>(٥)</sup> وقال في موضع آخر مفسراً الحذف في المحذر المكرر والمعطوف: ((وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثروا الكثرتها في

(١) يُنظر: الكتاب: ٢٧٣/١، المقضي: ٢١٥/٣، أسلوب العربية: ١٠٢، شرح المفصل: ٣١٢/٢ - ٣١٣.

(٢) يُنظر: شرح الكافية للراضي: ٧/٢.

(٣) الكتاب: ٢٧٥/١.

(٤) يُنظر: شرح المفصل: ٣١٢/٢.

(٥) الكتاب: ٢٧٤/١.

كلامهم، واستغاء بما يرون من الحال، وبما جرى من النكير، وصار المفعول  
الأول بدلاً من (اللفظ بالفعل) )<sup>(١)</sup>.

وهذا يعني أن سببويه قد استعان بالسباقين اللغوي والحالى في تفسير هذه  
الظاهرة، فهو هنا يستعين بدلالة حال المتكلم الدالة على أنه يحدى المخاطب من أن  
ينكر الفعل، كما يستغنى بدلالة إياك نفسها على التحذير عن ذكر الفعل، وذلك أن  
العرب لكتفت بإياك عن الفعل، فصارت إياك بمنزلة اللفظ بالفعل، وكذلك نجد  
المخاطب في هذا الأسلوب قد لكتفى بدلالة سياق الحال على التحذير عن ذكر الفعل  
وبذكر إياك الدالة على التحذير كذلك )<sup>(٢)</sup>.

ونجد سببويه في النص الثاني يستعين بالسباقين أيضاً للدلالة على المحذوف  
من الجملة، إذ إنَّ حال التحذير تدل على هذا الفعل فلا داعي إلى ذكره، كما أن  
النكرار - وهو من السياق اللغوي - سوَّغ لأحد الاسمين لن يقوم مقام الفعل، وذلك  
لأنَّ النكرار هذا يفهم التحذير، فإذا ذكرتها مفردة لم تدل على معنى الفعل لذا يحسن  
إظهاره )<sup>(٣)</sup>.

والظاهر أنَّ للقصد والمقام وما يقتضيه الحال أثراً في صياغة الكلام  
وأساليبه، إذ إنَّ هذه الأمور هي التي تحكم في حذف الفعل وذكره لا لشيء آخر  
مرتبط باللفظ وما شابهه، فلما كان غرض المتكلم تحذير المخاطب بأقصر الطريق  
وبما يحفظ المخاطب من الواقع في المحذور، إذ إنَّ التطويل قد يؤدي إلى تفويت  
هذا الغرض تطلب منه ذلك إيجاز كلامه واختصاره بطريق الحذف، ولا سيما كون  
الحال أو المقام دالاً على لفظ المحذوف وقد علم المخاطب به.

وهذا أمر قد تتبه إليه خذلق النحوين مراعين المحيط الذي تولد فيه الأساليب  
الخطابية وصياغتها رفقاً له، فقد قال الرمانى: ((لانَّ التحذير مما يخاف منه وقوع

(١) الكتاب: ٢٧٥/١.

(٢) يُنظر: الدلالة والتقييد النحوي: ٤٢٤.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٢٣.

المخوف فهو موضع اعجال لا يتحمل تطويل الكلام لذا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام<sup>(١)</sup> ووجد الرضي الاسترابلائي أن الحذف إنما وجوبه (لان القصد... أن يفرغ المتكلم سريعاً من لفظ التحذير حتى يأخذ المُخاطب حذره من ذلك المحذور، وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارف المكرر وان يرها<sup>(٢)</sup>) وهذا ما صرّح به الجامعي.<sup>(٣)</sup>

#### ٥. حذف عامل المفعول المطلق وجوباً:

قد يحذف العامل في المفعول المطلق وجوباً في مواضع منها: إذا وقع المصدر بدلاً من فعله، وهو مقيس في الأمر والنهي، نحو: قياماً لا قعوداً، أي: قُمْ قياماً ولا تقعْ قعوداً، والدعاء نحو: سقِّياً لك، أي سقاك الله، وبعد الاستفهام التوبيخي، نحو: أقياماً وقد قعد الناس، وكذلك يحذف وجوباً إذا ثاب المصدر عن فعل استند لاسم عين وكان المصدر مكرراً أو محصوراً، نحو: زيد سيراً سيراً، وما زيد إلا سيراً، ويحذف أيضاً إذا قصّد به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى، نحو: لزيد صوت صوت حمار<sup>(٤)</sup>.

وقد بحث سيبويه حذف العامل في هذه الأنواع وفسّر ذلك الحذف لكل نوع وبين تقديره مراعياً سياق الحال وعناصره من متكلم ومُخاطب ودلالة حال فقد قال في حذف العمل بعد الاستفهام: ((ولما ما ينتصب في الاستفهام من هذا الباب فقولك: أقياماً يا فلان والناس قعود وأجلوساً والناس يذون، لا يريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنه قد جلس وإنقضى جلوسه ولكنه يُخْبِرُ أنه في تلك الحال في جلوس وفي قيام))<sup>(٥)</sup> فسيبوبيه يعتمد على المتكلّم والمُخاطب والحال في تفسير معنى هذه

(١) الأشباه والنظائر، السيوطي: ٣٠٧/١.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٨/٢.

(٣) ينظر: الفوائد الضبلائية، الجامعي: ٢٧٧/١.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ١/٢٢٢-٢٣٠، شرح الكافية للرضي: ١/٢٧٤-٢٨٩، شرح ابن عقيل: ١/٥٦٢-٥٧١.

(٥) الكتاب: ١/٣٣٨.

الجملة، فدلالة حال للمخاطب من القيام والجلوس أغنت المتكلم عن ذكر فعل الفيلم أو الجلوس، وهذا ما نجده في حذف عامل المكرر إذ قال: ((وكذلك إن أخبرت ولم تستفهم تقول: سيرًا سيرًا عنيت نفسك أو غيرك وذلك أنك رأيت رجلاً في حال سير أو كنت في حال سير أو ذكر رجل سير أو ذكرت أنت بسير وجرى كلام يحسن بناءً هذا عليه كما حسن في الاستفهام))<sup>(١)</sup>.

و كذلك يتضح اعتماد سيبويه على سياق الحال في تدبر حذف عامل المصدر التشيبي في قوله: مررت به فإذا له صوت صوت حمار، بقوله: ((هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قوله: مررت به فإذا له صوت صوت حمار، ومررت به فإذا له صراغ صراغ التكلي... فإنما ينتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويري ولم تزد لن يجعل الآخر مسفة للأول ولا بدأ منه، ولكنك لما قلت: له صوت علم أنه قد كان ثم عمل فصار قوله له صوت بمنزلة قوله فإذا هو بصوت فحملت الثاني على المعنى))<sup>(٢)</sup> فالفعل هنا ماضي وما يدل عليه الحال الذي يمر به المتكلم فينقله بقوله: (له صوت) الذي فيه دلالة على العمل الذي يقوم مقام الفعل فينتصب (صوت) الثانية إذ إن الحال المشاهدة من المتكلم بمنزلة العمل الذي ينصب لأنه عمل.

وهذا دليل على اعتماد سيبويه على حواس المتكلم ويعطى بها حذفه لألفاظ افتراضي القياس اللغوي أن تذكر في الكلام، وكأنما أحسن بيان الأفكار لاتفاق بالألفاظ فحسب فقد يدرك السمع ما يريد اللسان التعبير عنه لذا لا يذكر للمتكلم الألفاظ التي عرفها المخاطب<sup>(٣)</sup>.

هذا إذا كان الاسم بعد الفعل الماضي منصوباً، إذ أنه يدل على موقف قائم في حال مرور المتكلم به، أما إذا لرتفع فالمعنى مختلف، لذلك نجد سيبويه يفرق

(١) الكتاب: ٢٣٩/١.

(٢) الكتاب: ٣٥٥/١ - ٣٥٦.

(٣) مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٩٥.

بين وجهي الرفع والنصب في هذه التراكيب تبعاً لسياق حالها، ومن الأمثلة على ذلك قول القائل: له علمٌ علمُ الفقهاء، قال سيبويه: ((لم ترد أن تُخبر بأنك مررت ب الرجل في حال تعلم ولا تفهم ولكنك أردت تذكر الرجل بفضلِ فيه وأن تجعل ذلك خصلةً قد استكملاها كقولك له حسنة حسنة الصالحين لأنَّ هذه الأمور وما يُشبهها صارت حليةً عند الناس وعلماء)، وعلى هذا الوجه رفع الصوت، وإن شئت نصبت فقلت له علَمْ علمُ الفقهاء كأنك مررت به في حال تعلم وتفهم وكأنه لم يستكمل أن يقال له عالم))<sup>(١)</sup>.

فالنصب يبين موقفاً يمر به المتكلّم على المعنى وهو يتعلم ويتفهم ولما يصبح عالماً أما للرفع فال موقف يتغير إذ الشخص فيه قد استكمل طلبه للعلم فأصبح عالماً، وهذا هو الفرق بين النصب والرفع في هذا الباب، قال سيبويه: ((وإنما فرق بين هذا وبين الصوت لأنَّ الصوت علاجٌ وأنَّ للعلم صار عندهم منزلة اليد والرجل... وإذا قال له صوت صوت حمار فإنما أخبر له مرباه وهو يصوت صوت حمار، وإذا قال له علم علم الفقهاء فهو يُخَبِّر عما قد استقرَ فيه قبل رؤيته وقبل سمعه منه أو رأه يتعلم فاستدلَّ بحسن تعلمه على ما عنده من العلم ولم يرد أن يُخَبِّر أنه إنما بدأ في علاج العلم في حال لقيته إياه))<sup>(٢)</sup>. فنرى للمتكلّم والمُخاطب هما الأساس الذي يبني عليه سيبويه اغلب تفسيراته للظواهر اللغوية والتراكيب ويفرق به بين الأوجه الإعرابية المتعاقبة على مفردات الجملة الواحدة.

(١) الكتاب: ٣٦١/١ - ٣٦٢.

(٢) الكتاب: ٣٦٢/١.

## ٦. المصدر النائب عن فعله في الدعاء:

يُحذف عامل المصدر عند النحوين وجوباً، وذلك إذا قصد به المتكلم دعاء إنسان أو عليه وذلك نحو: سقاً ورعياً، ونحو: خيبة ونفرأ، وجدعاً، وعفرأ وبؤساً، وغيرها مما يقصد به الدعاء.<sup>(١)</sup>

فهذه المصادر جاءت منصوبة على هذا المعنى وقد فسر النحاة النصب فيها على إضمار فعل إضماراً لازماً والتقدير في (سقاً): سفاك الله سقاً، ورعياً: رعاك الله رعياً، والمصدر هنا نائب عن الفعل الممحوظ.<sup>(٢)</sup>

وقد بحث مسيبوحه هذه المسألة في ضوء مبادئ الحال جاعلاً قصد المتكلم المسوغ لنصبها وحذف أفعالها، إذ إنَّ هناك علاقة كبيرة في مثل هذه الأنمط اللغوية بين هيئتها التركيبية وحالاتها الإعرابية وقدد باهتماماً، ومن ثمْ نستطيع الوقوف على معانيها، إذ قال مسيبوحه مفسراً نصب هذه المصدر: ((وإنما ينتصب هذا وما اشبهه إذا ذكر مذكور دعوت له أو عليه، على إضمار الفعل، كأنك قلت: سفاك الله سقاً، ورعاك الله رعياً، وخبيك الله خيبة، فكل هذا وأشباهه على هذا ينتصب وإنما اختزل الفعل هنا لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل... وما يدلك أيضاً على أنه على الفعل نصب، أنك لم تذكر شيئاً من هذه المصادر لتبني عليه كلاماً كما يبني على بعد الله إذا ابتدأه، وأنك لم تجعله مبنياً على اسم مضمر في نيك، ولكنه على دعائك له أو عليه)).<sup>(٣)</sup>

فما يحدُّد نصب هذه المصادر وحذف عولمها المعنى الذي يقصده المتكلم عند مسيبوحه، إذ إنَّ المتكلم إذا قصد بهذه المصادر الدعاء فإنَّها منصوبة على فعل دعائي من لفظ المصدر وقد ناب هذا المصدر مناب الفعل لأنَّه يؤدي معناه ويساق توكيداً له، وكذلك فإنَّ هذه المصدر لم يذكرها للمتكلم ليخبر عنها بشيء كما يخبر

(١) ينظر: الكتاب: ٣١٢/١، شرح المفصل: ٢٢٢/١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣١٢/١، شرح المفصل: ٢٢٢/١.

(٣) الكتاب: ٣١٢/١.

عن زيد إذا قال: زيد قائم، وإنما هي تراكيب يعمد إليها المتكلم عندما يدعو لإنسان أو عليه، وقد لجأ المتكلم في هذا التركيب إلى إيجاز العبارة ليكون الفصد واضحاً مؤثراً في مخاطبه وتؤدي معناها المراد عنه لذلك يلقي بالمصدر مجرداً من فعله مضمراً في نيته لعلم مخاطبه بقصده وربما يأتي به توكيداً فيقول: سفاك الله سفياناً.<sup>(١)</sup> فنجد المتكلم في كثير من الظواهر النحوية عند سيبويه يلجأ إلى ما يزيد عبارته وضوحاً، وذلك هي غالبية سيبويه ومنشوده، لذلك إنَّ من الأشياء التي تزيد في إيانة الدعاء بالمصدر هنا، الإثوان بالمصدر المنصوب مشفوعاً بجار لضمير المخاطب المعنى بالدعاء، فيقول: سفياناً لك، ورعاياً لك، وذلك هنا للتبيين عند سيبويه إذ يقول: ((ولما ذكرهم (لك) بعد مفيها، فإنما لببنتوا المعنى بالدعاء ، وربما تركسوه استغفاء، إذا عرف الداعي أنه قد علم من يعني، وربما جاء به على طم توكيداً)).<sup>(٢)</sup>

ونجد سيبويه في هذا النص يتخذ عصر المتكلم الأساس الذي ينبع عليه في تفسير مكونات هذا التركيب الدعائي، إذ إنَّ للدعاء معنى راجع إلى قصد المتكلم لهذا كان منحى سيبويه في تفسير الظواهر النحوية مرتبطاً بالمعنى الذي يؤديه التركيب والذي يرتبط بالقصد والفائدة وهذا لا يتحقق إلا من خلال تفسير النصوص في ضوء ملابساتها ومستعمليتها.

ويوضع سيبويه هنا قاعدة تُعد في العلم الحديث من المعايير التداولية، وهي قاعدة تمييزية بين الخبر والإنشاء يكون أساسها قصد المتكلم، فقصد المتكلم هو ما يفرق بين كون الكلام خبراً أو إنشاء، فإذا كان قصد المتكلم الدعاء فإنَّ المصدر ينتصب، وإذا كان قصد الإخبار فإنه يرتفع.<sup>(٣)</sup>

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٠٥/٢، شرح المفصل: ٢٢٢/١.

(٢) الكتاب: ٣١٢/١، ٣١٣-٣١٤/١.

(٣) ينظر: التكاملية عند العلماء العرب: ٧٨.

## ٧. حذف المستثنى:

قد يُحذف المستثنى في الكلام وذلك بعد ((إلا) و(غير)) المسبوقتين بـ((ليس)) ولا يستعمل هذا الحذف إلا بعد ((ليس)) ولو كان مكان ((ليس)) غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز للحذف، وذلك نحو: ليس إلا وليس غير، والمراد ليس إلا ذلك، وليس غير ذلك.<sup>(١)</sup>

فالمنكلم هنا لجأ إلى الاختزال في الهيأة الترکيبية لجملة الاستثناء وأورد ذلك على جهة الاختصار، لغرض دلالي قد يؤديه هذا الترکيب ما لا يؤديه غيره، وقد هنر سيبويه هذا الاختزال بقوله: ((هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافاً وذلك قوله ليس غير وليس إلا كله قال ليس إلا ذلك وليس غير ذلك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني)).<sup>(٢)</sup>

فسيبويه كي يُحلل هذه العبارة التي جعلها الحذف على تلك الهيأة ينفذ إلى سياق حالها ومحيطها الخارجي الذي قيلت فيه، فتحليل قائلتها عارفاً مقصده وهذا واضح من قول سيبويه (كله قال ليس إلا ذلك وليس غير ذلك) وبعد ذلك يَعْلَمُ قول هذا المنكلم بالعلاقة التواصيلية بينه وبين مخاطبه فالمنكلم يروم الخفة كي يؤدي رسالته بيسر وسهولة اكتفاء بعلم مخاطبه ما يعني وفي ذلك قال ابن عيسى: ((قد حذفوا المستثنى بعد إلا وغيره، وذلك مع ليس خاصة دون غيرها مما يُستثنى به من ألفاظ الجحد؛ لعلم المخاطب بمراد المنكلم، وذلك قوله ليس غير وليس إلا والمراد ليس إلا ذلك وليس غير ذلك)).<sup>(٣)</sup>

فالذى يبدو أن المنكلم هنا يروم الاختصار والإيجاز لتوافق الأسباب التي يمكن أن تُغنى عن المدحوف لقدرة الألفاظ على الدلالة على ما حذف من الكلام فضلاً عما يمتلك المخاطب من معرفة بقصد المنكلم كل ذلك جعل المنكلم يميل إلى

(١) ينظر: الكتاب: ٣٤٤-٣٤٥/٢، المقتصب: ٤٢٩/٤، الأصول في النحو: ١/٢٨٣.

(٢) الكتاب: ٣٤٤-٣٤٥/٢.

(٣) شرح المفصل: ٤٤٧/٢، وينظر: المقتصب: ٤٢٩/٤، الأصول في النحو: ١/٢٨٣.





أشبه ما تكون علاقة الجزء بالكل، ومن هنا استعملت أكثر لغات الاستثناء لتأكيد نفي المراد منها ليس ولا يكون.<sup>(١)</sup> ففي قولنا: حضر الطالب ليس زيداً، كان المُخاطب تصور أن زيداً هو الذي حضر، فنفي ذلك عنه، وفي قوله (صلى الله عليه واله وسلم): ((يطبع المؤمن على كل خلق)) كان المُخاطب تصور أيضاً أنه يطبع على الكذب والخيانة فنفي ذلك عنه فقال: ((ليس للكذب والخيانة)) أي ليس من خلق المؤمن الكذب والخيانة.<sup>(٢)</sup>

وما دلم معنى الاستثناء بفهمه المُخاطب فاغلب الظن انه لا حاجة بنا إلى تقدير المرفوع بعد (ليس) و(لا يكون) لذا المعنى تام ولا يحتاج إلى هذا التقدير، اللهم إلا إذا كانت الغالية منه تعليمية لإيضاح القاعدة التحوية، وعلى ذلك فإن الأولى أن يكون للمنصوب بهما مستثنى لأنه كما يقول الخليل: ((مخرج مما أدخلت فيه غيره))<sup>(٣)</sup> لأن جملة خبراً يستطيع تقدير اسم له ولو أظهره هذا الاسم لجرأة الكلام من كل سمات الاستثناء، فضلاً عن ذلك فإن الضمير المستتر هنا عائد لغائب وهذا خلاف ما قرره النحويون من أن الضمير الواجب الاستثار بما هو ضمير المتكلّم وضمير المُخاطب.<sup>(٤)</sup>

وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أن (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء الأصل فيما رد على كلام سابق، كان قائلاً قال: حضر خالد لا الطالب، فقيل له: حضر الطالب ليس خالداً، وهو يحملان معهما معنى النفي.<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر: الكليات، أبو البقاع: ٦٧، التراكيب اللغوية في العربية، د. هادي نهر: ٣٥٤.

(٢) ينظر: معاني التحو: ٢٢٤/٢.

(٣) الكتاب: ٣٣٠/٢.

(٤) ينظر: في التحو العربي، نقا وترجمة: ٦٥٩.

(٥) ينظر: معاني التحو: ٢٢٤/٢.

وأغاب الظن أن ما ذهب إليه ربما يصدق على نوع من الكلام ولا يصدق على نوع آخر قد لا يكون لها علاقة أو لصالح بأي كلام سابق لأن المتكلم قد يقصد أن يخبر المخاطب عن شيء لم يكن في خلد مخاطبه منه علم.

#### ٩. حذف عامل الحال:

الحال لابد لها من عامل إذا كانت معربة ولا يكون العامل فيها إلا فعلًا، نحو: جاء زيد ضاحكًا، فـ(ضاحكًا) حال والعمل فيها الفعل المذكور (جاء) أو يكون العامل فيها جاريًّا مجرى الفعل من الأسماء كاسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة، نحو: زيد ضارب عمرًا، قائمًا، فالعامل اسم الفاعل (ضارب)، أو يكون العامل فيها معنى فعل كقولنا: زيد في الدار قائمًا، فـ(قائمًا) حال من المضرر في للجار والمجرور وهو للعامل فيها لنيلته عن الاستقرار <sup>(١)</sup>. وهذا العمل قد يختلف من جملة الحال، جوازًا أو وجوبًا، ولا يتم ذلك إلا بغيرينة دالة عليه، إما حالية وهي دلالة الحال المشاهدة، أو مقالية وهي تقسم ذكره <sup>(٢)</sup>.

وقد عرض سيبويه هذه المسألة ودرسها في ((باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال لانتساب الفعل، استفهمت أو لم تستفهم)) نحو: قائمًا وقد قعد الناس أو قاعداً علم الله وقد سار الركب <sup>(٣)</sup>. وكذلك في ((باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل)) نحو: أتميماً مرة وقياساً أخرى <sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: شرح المفصل: ٣٧٥/٢-٣٧٦، شرح الكافية للرضي: ٥٤/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٤٠٠/٢، شرح الكافية للرضي: ٨٤/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/٣٤٠.

(٤) ينظر: الكتاب: ١/٣٤٢.





فجد مبيوبيه وهو بقصد لداء مهمته في ليضاح هذه الأنساط التعبيرية المسموعة عن العرب وتحليل الظواهر الإعرابية لها تعيراً عن وظائف كلامية معروفة، يستعيد السياق الذي ولدت فيه والجو الاجتماعي أو النفسي الذي رافق ولادتها مما سماه (الحال) أي المقام الذي قيلت فيه<sup>(١)</sup>.

#### ١٠. الحال الجامدة:

الأصل في الحال عند النحويين الاشتغال<sup>(٢)</sup>. لأنها في المعنى صفة والصفة مشتقة أو في معنى المشتق.<sup>(٣)</sup> وهذا الغالب عليها لكن ليس باللازم، فقد جامت في بعض الموارض جامدة وللدلالة فيها على هيأة واضحة، وشرط ذلك صحة تأوله بمشتق<sup>(٤)</sup>. والحق انه لا حاجة إلى ذلك التأويل؛ لأن كل ما دل على هيأة منتج أن يقع حالاً، إذ إن الحال هو المبين للهيأة، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بمشتق.<sup>(٥)</sup>

والموارض التي قد تأتي فيها الحال جامدة محددة عند النحويين، وهي الدلالة على السعر في نحو: بعنة مذاً بدرهم، إذ المعنى بعه مسغراً كل مذاً بدرهم، والدلالة على التفاعل نحو: بعنة يداً بيده، أي مناجزة، أو كلمة فاءً إلى في، أي مشافهة، والدلالة على التشبيه نحو: كرّ زيدَ أسدًا، أي مشبهاً الأسد، والدلالة على الترتيب نحو: دخلوا الدار رجلًا رجلًا<sup>(٦)</sup>.

(١) يُنظر: دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، د. صاحب أبو جناب: ٢١٥.

(٢) يُنظر: شرح الكافية للرضي: ٧٠/٢، شرح ابن عقيل: ٦٢٨/١، معاني النحو: ٢٤٤/٢.

(٣) يُنظر: شرح الكافية للرضي: ٦٩/٢.

(٤) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٦٢٨/١.

(٥) يُنظر: شرح الكافية للرضي: ٦٩/٢.

(٦) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٦٢٨/١.

وأغلب الظن أن هذه الموضع للتي حدّها النحو لوقوع الحال جامدة، ما هي إلا معانٍ معتبرة عن هياتٍ مهما كان نوع الحال فيها بصرف النظر عن شرط الاستفاق والجمود، فالسurer فيه تعبير عن هيأة البَيْع، والتَّفَاعُل فيه تعبير عن هيأة أَيْضًا، وفي التَّبَيِّه والتَّرَبِيب كذلك.

وقد بحث سيبويه هذا الموضوع في ضوء الجانب الاجتماعي للغة، إذ إنَّ هذه الهيات تتمُّ في ضمن أعراف اجتماعية لا تخلي من التَّفَاعُل بين متكلِّم ومخاطِب ولا يتضمن المعنى فيها إلا في ضوء سياق حالها الذي جرت فيه.

وقد بحث سيبويه هذه الموضع، فعرض لأنماط متعارفة في الاستعمال مثل قوله: كلمته فاءَ إِلَى فَيُ، وبِإِيَّعْتَه يَدَا يَدِي، فلا يكتفي بأنْ يخرج لها معانيها النحوية، بل يمضي يفسر التلازم التَّركيبي بين عناصره، ويحكم في ذلك إلى مدلولات هذه الأنماط عند أبناء اللغة، فيلاحظ أن هذه المدلولات في مقتضياتها الخارجية مركبة، وأنها تستلزم في التعبير عنها مركباً من العناصر اللغوية<sup>(١)</sup>.

إذ إنها جرت في محِيط استعمالها بين متكلِّم ومخاطِب وفهمت في ضمن سياق حالها فيجب أن تستعمل في ضوئه ((ونَذَكَرَ أَنَّه لا يجوز أن تقول كلمته فاءَ حَتَّى تقول إِلَى فَيُ، لأنَّك إنَّما تَرِيد مشافَهَةً ومشافَهَةً لا تكون إِلَّا من لِتَّين فَإِنَّمَا يَصْحَّ المعنى إِذَا قَلْتَ: إِلَى فَيُ، ولا يجوز أن تقول بِإِيَّعْتَه يَدَا، لأنَّك إنَّما تَرِيد أن تقول أَخْذَ مَنِي وأَعْطَانِي فَإِنَّمَا يَصْحَّ المعنى إِذَا قَلْتَ: يَدِي، لأنَّهَا عَمَلان))<sup>(٢)</sup>.

والملاحظ في ذلك أن هذه الجمل يتضافر في تحقيق معناها السياقان الغرافي والحالى، فاللغوي لأنَّ المعنى لا يتم باقطاعها، إذ إنَّ المشافَهَة والأَخْذ والعطاء ينتج من خلل التَّركيب، كما يسمِّي العياق الحالى في ذلك لأنَّ المعنى لا تتم إِلَّا بين اثنين، قال ابن يعيش: ((هَذِه الْأَسْمَاء... لَا يَنْفَرِدُ مِنْهَا شَيْءٌ، وَلَا بدَّ مِنْ إِتْبَاعِهِ بِمَا بَعْدِهِ فَلَا يَجُوزُ (كَلْمَتَهُ فَاءَ) حَتَّى تَقُولَ: إِلَى فَيُ، لأنَّك إنَّما تَرِيدُ المشافَهَةَ، وَالْمَشافَهَةَ

(١) يُنظر: نظرية النحو العربى: ٩١.

(٢) الكتاب: ٣٩٦/١.





والحال المؤكدة قد تؤكد مضمون جملة وهي التي يستفاد منها من مضمون الجملة قبلها نحو: هو المتتبى شاعرًا، فالمتبى مشهور بالشعر، معروف به، فقولك (شاعرًا) يؤكد مضمون الجملة قبله، فيتفق معنى الحال ومضمون الجملة، ويشترط في هذه الجملة التي قبلها أن تكون اسمية، وأن يكون طرفاً لها - وهو المبدأ والخبر - معرفتين جامدتين، ولا بد من أن تتأخر الحال عنهما معيًّا وعن عاملها، وأن يحذف عاملها وصاحبها وجوباً<sup>(١)</sup>.

وقد تناول سيبويه هذين القسمين من الحال، وفرق بين معنى كل جملة في القسمين من خلال العلاقة بين المتكلم والمُخاطب وملابسات الحديث بينهما فلكل نوع من الحال معنى يؤديه اعتماداً على عناصر العملية الخطابية، فمعنى جملة الحال المؤسسة في نحو قولنا: هذا عبد الله منطلقاً، كما يقول سيبويه: ((والمعنى إنك تَرِيدَ أَنْ تَتَبَاهَ لَهُ مِنْطَلْقَاً، لَا تَرِيدَ أَنْ تَعْرَفَهُ عَبْدُ اللهٍ؛ لَا تَكُ ظَنَنتَ أَنَّهُ يَجْهَلُهُ، فَكَانَكَ قَلْتَ: انْظُرْ إِلَيْهِ مِنْطَلْقَاً، فَمِنْطَلْقَ حَالٌ قَدْ صَارَ فِيهَا عَبْدُ اللهٍ))<sup>(٢)</sup>.

أي أنَّ المتكلم عندما يطلق هذه الجملة الحالية لا يريد أن يُعرف مخاطبه بشخص يظن أنه يجهله، لأنَّ هذا الشخص معروف من الطرفين، وإنما يكون قصد المتكلم أن يثبت للمخاطب الانطلاق وبنبه إليه.

ولذلك لِنَ العامل في هذه الحال هو التبيه أو الإشارة عند سيبويه أي أنَّ التقدير: انظر إليه منطلقاً، والمقصود إنك أردت أن تتباه المُخاطب للخبر في حال الانطلاق، ولم ترد أن تعرّفه ليه وانت تقدر أنه يجهله<sup>(٣)</sup>.

لما معنى جملة الحال المؤكدة لمضمون الجملة عند سيبويه فقد استبطه أيضاً من التحليل المعتمد على عناصر الخطاب والموقف، فمعنى جملة: هو زيد معروفاً، يفسره وفقاً لقصد المتكلم وفادة المُخاطب، إذ قال: ((وَذَلِكَ أَنْكَ ذَكَرْتَ

(١) ينظر: شرح المفصل: ٣٩٢-٣٩١/٢، للنحو الوفي: ٢٤١/٢، معاني النحو: ٢٦٦/٢.

(٢) الكتاب: ٧٨/٢.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للمراغي: ٤٠٦/٢.

للمخاطب إنما كان يجهله، أو ظننتَ أنه يجهله، فكأنك قلت أثبْتَه أو الزمه معرفة، فصار المعروف حالاً كما كان المنطوق حالاً حين قلت: هذا زيد منطقاً، والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور زيد حين قلت معرفة ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضوع إلا ما أشبه المعروف لأنه يُعرف ويُؤكَّد...)).<sup>(١)</sup>

فكانت الجملتين حاليتان لكن على معنى مختلف تبعاً لملابسات الحديث، وغالباً المتكلم مع المُخاطب، ففي الحال المؤسسة يكون المُخاطب عالماً بالخبر عارفاً به ويريد المتكلم أن يتباهي على الحال المترقبة لمعنى الجملة، أما في الحال المؤكدة فلا يكون المُخاطب عارفاً بالخبر بل يجهله، لذلك يعمد المتكلم إلى تعريفه به وتوكيده بالحال، ونظهر هنا قدرة سيبويه على دمج منهجين في تحليل اللغة والتقييد لها، المنهج الأول نحوي، يقسم فيه الكلام على عصريه الأسلاميين: هما للمسند والمستند إليه، والمنهج الآخر دلالي يتقدّم فيه إلى المعنى الذي تفيده العبارة مشيراً إلى نية المتكلم في تتباهي المُخاطب إلى مراده من الكلام.

وجملة الحال المؤكدة لمضمون الجملة قد تكون غير جائزة تبعاً لقصد المتكلم وذلك إذا قصد الإخبار عن عمل أو صفة ولم يقصد فيها تعريف المُخاطب ما يجهله نحو: هو زيد معرفة، أو الفخر، نحو: أنا عبد الله كريماً، وهو عبد الله شجاعاً، أو التصغير، نحو: إني عبد الله أكلاً كما تأكل العبيد، لأنه لا يحسن أن يخبر المتكلم مخاطبه عن خبر يعرفه، قال سيبويه: ((وإذا ذكرت شيئاً من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمر، فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم فإذا كنت تخبر عن عمل أو صفة غير عمل، ولا تزيد أن تعرّفه بأنه زيد أو عمرو، وكذلك إذا لم توعد ولم تفتر أو تصغر نفسك؛ لأنك في هذه الأحوال تعرف ما ترئى أنه قد جهل أو تنزل المُخاطب منزلة من يجهل فخراً أو تهديداً أو وعيداً، فصار هذا كتعريفك ليأه باسمه))<sup>(٢)</sup> فالاعتماد في هذا النص على المتكلم والمُخاطب واضح يشير إلى اهتمام سيبويه

<sup>(١)</sup> الكتاب: ٧٨/٢ - ٧٩.

<sup>(٢)</sup> الكتاب: ٨٠/٢.





قوله تعالى: «أَوْلَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعْدِهِ»<sup>(١)</sup> فاستعمال النداء فيهم تبيهًا على  
بعدم عن الحق) <sup>(٢)</sup>.

والنداء أسلوب خاص بالمتكلم موجه إلى المخاطب، يتم بحروف خاصة  
يهدف بها المتكلم لتبيه المنادي، ويستعملها ليجذب من خلالها انتباه المنادي وإقباله  
عليه، وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: ((إن أول الكلام لبدأ النداء، إلا أن تدعه  
استفناة بإقبال المخاطب عليك، فهو أول كلّ كلام لك به تعطف المتكلم عليك))<sup>(٣)</sup>.

ولتحقيق هذا الغرض يستعين المتكلم بأدوات النداء التي لكل منها استعمال  
خاص يحقق بها المتكلم نداءه وإقبال مخاطبه عليه، وقد ذكر سيبويه هذه المسألة  
ودرسها في ضوء سياق استعمال المتكلم لكل لذة من هذه الأدوات، فالتفريق  
الدلالي بين هذه الأدوات وتبليغ استعمالها يكون على وفق للمنادي أو ما في حكمه،  
ودرجة قربه من المتكلم، فقد خصصت مجموعة منها لنداء القريب، وأخرى  
للمتوسط، وثالثة للبعيد. وما خالف هذا الاستعمال يكون لعلة ما وبيحث له عن  
تفسير يوجهه، وهذا ما قررته سيبويه إذ قال: ((هذا باب الحروف التي يُتَبَّهُ بها  
المدعو، فلماً الاسم غير المنصب فتَبَهُ بخمسة أشياء ببا ولبا وهبا واي وبالألف،  
نحو قوله: أحبار بن عمرو. إلا أن الأربعه غير الألف قد يستعملونها إذا أردوا أن  
يمدوا أصواتهم للشيء المترافق عنهم، والإنسان للمعرض عنهم الذي يرون أنه لا  
يقبل عليهم إلا بالاجتهد أو للذائم المستغل، وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع  
الألف، ولا يستعملون الألف في هذه الموضع التي يمدون فيها، وقد يجوز لك أن  
تستعمل هذه الخمسة غير (وا) إذا كان صاحبك قريباً منك سبقاً عليك توكيدا))<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة فصلات: من الآية ٤٤.

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٤٨٦.

(٣) الكتاب: ٢٠٨/٢.

(٤) الكتاب: ٢٣٠-٢٢٩/٢.

ويُتَضَّعِّفُ في هذا النص إدراك سببيّة العلاقة بين المتكلّم والمُخاطب، فالمتأمل في هذه الحروف يجد لها دلالات مختلفة على وفق استعمال المتكلّم وتتبّعه المُخاطب تختلف عن دلالة غيرها من الحروف فالآدوات (يا وها وأيا وأي) لها استعمال يختلف عن استعمال الهمزة إذ ينادي بها البعيد المعرض عن المتكلّم، إذ يقول ابن السراج: ((الحروف التي ينادي بها خمسة: يا وأيا وها وأي وبالألف، وهذه ينادي بها المدعو، إلا أن أربعة غير الألف يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المترافق معه أو للإنسان المعرض أو النائم المستقل، وقد يستعملون هذه التي للمدد في موضع الألف، ولا يستعملون الألف في هذه المواقع التي يمدون فيها ويجوز أن تستعمل هذه الخمسة إذا كان صاحبك قريباً مثلاً عليك توكيداً)).<sup>(١)</sup>

فهذه الحروف المنتهية بالألف لها القدرة على مد الصوت، لأن صوت الألف ذو قوة إسماع عالية يمنح المتكلّم القبلية على مد الصوت به طويلاً، وصوت الألف يناسب الحياة البدوية، لأن الأشخاص فيها يكونون على مسافات بعيدة يحتاج المتكلّم فيها إلى أن يمد صوته بهذه الأحرف.<sup>(٢)</sup> وفي ذلك يقول ابن يعيش: ((الغرض من حروف النداء لتمدد الصوت وتتبّعه المدعو فإذا كان المنادي متراً بعيداً عن المنادي أو معرضاً عنه لا يقبل إلا بعد اجتهد، أو نائماً قد استقل في نومه استعملوا فيه جميع حروف النداء ما خلا الهمزة، وهي يا وأيا وها وأي، يمتد الصوت بها ويرتفع، فإن كان قريباً نادوه بالهمزة.. لأنها تقييد تتبّعه المدعو، ولم يرد منها لتمدد الصوت لقرب المدعو، ولا يجوز نداء البعيد بالهمزة لعدم المد فيها، ويجوز نداء القريب بسائر حروف النداء توكيداً)).<sup>(٣)</sup>

فيُتَضَّعِّفُ فيما يبدو أن هناك علاقة وثيقة ما بين استعمال أدوات النداء وقصد المتكلّم وتتبّعه المُخاطب والطاقة الصوتية التي تمتلكها كل أداة ما يمكننا من القول

(١) الأصول في النحو: ١/٢٢٩.

(٢) يُنظر: مراعاة المُخاطب (البحث): ٤٠، مراعاة المُخاطب في النحو العربي: ٨٥.

(٣) شرح المفصل: ٢/٢٩٠.





قصول النداء، إلا أنه على سبيل التفجع، فالمتكلم يدعو للمندوب وإن كان يعلم أنه لا يستجيب، وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهن وقلة صبرهن.<sup>(١)</sup>

فالنسبة أسلوب يلجأ إليه المتكلم للتعبير عما يلهم به من شدة الحزن والألم، فيجعله متوجعاً أو متوجعاً، فيبين للمخاطب بوساطة هذا الأسلوب شدة الألم والمعارضة التي لحقت به، وينقل أحاسيسه له مبيناً له تفجعه على من يندبه، إذ قال العبرد: ((إن النسبة عذر المتوجع، وبها يخبر المتكلم أنه قد ناله أمر عظيم، ووقع في خطب جسيم)).<sup>(٢)</sup>

وقد انتقت النهاة إلى أن توظيف أدوات النداء في النسبة أمر يلجأ إليه المتكلم، لما وجده من خصائص في هذه الأدوات تمكنه من التعبير عما في نفسه من لوعة وشدة عذبة بالمندوب، فكان اختيار المتكلم لأسلوب النداء معبراً به عن النسبة نابعاً من وجود ترابط بين المعانى التي تحملها أدوات النداء، وبين ما يكمن في نفسه ويبيّن اليوح به.<sup>(٣)</sup>

ويتم أسلوب النسبة بأحد حرف النداء (وا) أو (يا) في أوله ولف وهاه في آخره يتوسطه اسم مندوب، وهذا التركيب مناسب لطبيعة هذا الأسلوب، فهو يوفر للمتكلم مذكرة للصوت بكون الاسم المندوب واقعاً بين صوتيين مديدين.<sup>(٤)</sup>

لذلك قال سيبويه: ((فَإِنْ شَئْتَ أَحْقَتَ فِي آخِرِ الْإِسْمِ الْأَلْفَ، لَاَنَّ النِّدَبَةَ كَافِهُمْ يَتَرَنَّمُونَ فِيهَا))<sup>(٥)</sup> فهذا يتوافق مع طبيعة النسبة اللاحقة للنادب، وما يلزمها من تصويب للدلالة على ما عند النادب من حزن وتفجع وذلك يلزم مد الصوت بالألف إظهاراً لشدة التفجع وإخباراً بأنَّ المدعو في غاية للبعد.<sup>(٦)</sup> فكل ذلك يظهر لنا ما بين

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٢٨٧/٢.

(٢) المقتصب: ٤/٢٦٨.

(٣) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٢٤٥.

(٤) يُنظر: أسرار اللغة العربية: ١٣٥.

(٥) الكتاب: ٢/٢٢٠.

(٦) يُنظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه: ٢٢٠، ١٨٠

بين هذا الأسلوب ومحيط استعماله من ارتباط مديد إلى الحد الذي لا يمكن فيه التفسير في حال عزل هذا الأسلوب عن سياق حاله، لأنه يتم بين متكلم ومخاطب وهو راجع إلى المتكلم يلجا فيه إلى كل ما يساعده في التعبير عمّا في داخله، لذلك كان على المتكلم لزاماً أن يتعد عن كلّ ما يسبّ الإبهام والبس ويكون في غاية التبيين ((وكان التبيين في الندبة عذر للتفجع))<sup>(١)</sup> فذلك لا يجوز ندبة الذكرة أو المبهم فلا يقال: وارجله ويا رجله قال سيبويه: ((زعم - الخليل رحمه الله - ويونس انه قبيح وانه لا يقال))<sup>(٢)</sup> فكان على المتكلّم أن يسلك أيسر المسبل التي تكفل له العذر في تفجعه وحزنه من السامعين، ولطلاقاً من منهجه الخليل وتلميذه في التحليل اللغوي لظواهر النحو المختلفة فيربط الظاهرة بمحيطها وتحديد عناصرها الكلامية تجذّب الخليل بفستر ذلك في صورة سياق الحال معتمداً على المتكلّم إذ قال سيبويه: ((وقال الخليل - رحمه الله - إنما قبيح لأنك أبهمت، ألا ترى لك لو قلت: واهذا كان قبيحاً، لأنك إذا ندبْت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء، وإن تَخَصَّ ولا تبهم؛ لأن الندبة على البيان... وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يحتلطوا وإن يتفجعوا على غير معروف، فكتلك تفاحش عندهم في المعجم لإبهامه؛ لأنك إذا ندبْت تخبر أنك قد وقعت في عظيم، وأصابتك جسيم من الأمر، فلا ينبغي لك أن تبهم))<sup>(٣)</sup>.

يتضيّح من خلال هذا النص أن الأمر يقع على عاتق المتكلّم في الندبة، فلما كانت غاية المتكلّم في هذا الأسلوب وصول رسالة حزنه وألمه إلى السامعين بوضوح لتكون سبباً في عذر تفجعه وقد يشاركه من سمعه في ذلك، كان على الناب أن يتفجع بأعرف أسماء المندوب ولا ينكر ولا يبهم فلا يفهمه سامعه، إذ

(١) الكتاب: ٢٢٨/٢.

(٢) الكتاب: ٢٢٧/٢.

(٣) الكتاب: ٢٢٧/٢.





فهذا منهج سيبويه يربط الظواهر للتقوية بعناصر العملية الكلامية فيفسر ما يطراً على تراكيب الكلام وعلامات الإعراب في ضوء مستعملي اللغة ومفاصدهم، لأن غاية سيبويه الوصول إلى المعنى الحقيقي، فلما كان قصد المتكلم في هذا الأسلوب هو الاختصاص بهذا الاسم للمعرفة لتبيين ما قبله لا الإخبار به عما قبله جاء هذا الاسم منصوباً لأنه لو رفع لتغير القصد إلى الإخبار، وفي حقيقة الأمر أنه ليس هناك فعل مضمر ولا يظهر، ينتمي به الاسم، لكن سيبويه شبه النصب هاهنا كأنه بفعل إلا أن المتكلم قد لاكتفى بعلم المخاطب ما يعني من معنى الاختصاص لا أنه لاكتفى بعلم المخاطب فاضمحل الفعل.

#### ١٥. عدم جواز اختصاص المبهم والذكر:

الاختصاص أسلوب متعلق بالمتكلم أيضاً يجري على طريقة النداء فيشأبهه في الهيئة ويقارنه في المعنى والغرض، يعود إليه المتكلم لغرض الإيضاح والتبيين والابتعاد عن الإبهام فليس الغرض منه نداء المخاطب، أو طلب إقباله، بل يريد المتكلم أن يخصن شيئاً من بين سائر ألمته، أما في النداء فالاختصاص يقع على واحد من جماعة ليعطف أو يقبل عند توهם للفظة.<sup>(١)</sup>

وقد بين ذلك سيبويه إذ قال: ((ونذلك قولك أما أنا فأفعل كذا وكذا ليها الرجل ونفعل نحن كذا وكذا ليها القوم وعلى المضارب الوضيعة ليها البائع واللهم اغفر لنا ليتها العصابة، وأردت أن تختص ولا تبهم حين قلت: ليتها العصابة ولها الرجل أراد أن يؤكد لأنه قد اختص حين قال: أنا، ولكنه أكد كما تقول للذى هو مقبل عليه بوجهه مستمع منصوت لك: كذا كان الأمر يا لها فلان، توكيدا ولا تدخل (يا) ها هنا لأنك لست تتبه غيرك))<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: شرح المفصل: ٢٩٦، ٢٩٥.

(٢) الكتاب: ٢٢٢/٢.

فغرض المتكلم في الاختصاص واضح من خلال نص سيبويه وهو التبيين والإيضاح بعد أن يختص، فعندما يسوق المتكلم ضميرأ فإنه يختص ثم يأتي بعده بما يزيل عنه الإبهام والالتباس فيتبعه بما هو أوضح منه وهو الاسم الظاهر المعرف بالألف واللام وهذا يشبه إثبات حرف النداء في حال الإقبال وعدم الغفلة لغرض التوكيد كما بين سيبويه، فالغرض من الاختصاص هو للتخصيص وإزالة الإبهام من نفس المخاطب بضمير يسوقه المتكلم في الكلام وتقريره من ذهن المخاطب بوساطة ما هو اعرف منه.<sup>(١)</sup>

فلما كان قصد المتكلم تحقيق الإيضاح فراراً من الإبهام لذلك كان من شرط الاختصاص عدم وقوع المبهم والذكرة فيه بعد المضمر، وقد درس ذلك سيبويه في ضوء قصد المتكلم وتوجيهه له كي لا يأتي بما فيه إبهام على مخاطبته، إذ قال: ((واعلم أنه لا يجوز لك أن تفهم في هذا الباب فتقول إني هذا أفعل كذا وكذا ولكن تقول إني زيداً أفعل ولا يجوز أن تذكر إلا اسماء معروفاً لأن الأسماء إنما تذكرها توكيداً وتوضيحاً هنا للمضمر وتنكيراً وإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر ولو جاز هذا لجازت الذكرة فقلت: إنما قوماً، فليس هذا من مواضع الذكرة والمبهم ولكن هذا موضع بيان كما كانت اللذبة موضع بيان)).<sup>(٢)</sup>

في هذا النص يؤكد أن التفكير النحوي عند سيبويه يقوم على أن اللغة أداة لإيصال الأفكار بأيسر السبيل وغرض النحو للوصول إلى غاية الإفهام والإيضاح لأن النحو في نظر سيبويه إنما وضع لتسهيل العملية الخطابية بين المتكلم والمخاطب فالتفكير والإبهام، على المتكلم الابتعاد عنه في مواضع البيان كالاختصاص الذي شبهه سيبويه بالذبة لأن الغرض منها أيضاً البيان، فكما لا يجوز أن يندب المبهم والذكرة كذلك لا يجوز اختصاصهما هنا، إذ إن الإبهام والبيان دائعاً في تفكير سيبويه يتبعان في الكلام وهذا ما جعل النحويين يؤمنون

(١) يُنظر: المقتضب: ٢٩٨-٢٩٩/٣.

(٢) الكتاب: ٢٣٦/٢.







## الفصل الرابع

### سياق الحال في المجرورات وموضوعات آخر

#### ١. حذف المضاف:

قد يستغنى المتكلم عن ذكر بعض أجزاء الكلام، إذ تميل العربية إلى الإيجاز والاختصار، فيعمد المتكلم إلى الاقتصاد في القول حين يجد أنَّ الكلام وافٍ محقق الفائدة المرجوة، من ذلك حذف المضاف، ويتم بطريقتين في العربية: إحداهما أنْ يُحذفَ ويبيَّنَ المضاف إليه دالاً عليه قائمًا مقامه في الإعراب، نحو قوله تعالى: **﴿وَاسْأَلْ لِلْقَرِيَةِ﴾** (يوسف: من الآية ٨٢) إنما المراد أهل القرية، لكن اختصر، فعمل الفعل في القرية كما كان عاملًا في الأهل <sup>(١)</sup>. ونحو قوله تعالى: **﴿وَأَشْرَبُوا** في قلوبِهِمْ العَجَلَ بِكَفَرِهِمْ﴾ (البقرة: من الآية ٩٣) أي: حَبَ العَجَلِ، وكقوله تعالى: **﴿وَجَاءَ رَبِّكَ﴾** (النور: من الآية ٢٢) أي لَمَّا رَبِّكَ، فحذف المضاف وهو حب ولَمَّا، وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب، لدلالة عليه <sup>(٢)</sup>. ولأنَّ إسناد الفعل هنا إلى الفاعل لا يستقيم في المعنى فيقتدر المضاف لذلك.

والطريقة الأخرى حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حِرَّه بشرط أن يعطِّ المضاف المحذف على مضاف مماثل له، ليكون فريضة دالةً مسوغةً لحذفه وإبقاء المضاف إليه على حِرَّه، كقول أبي دؤاد <sup>(٣)</sup>:

**أَكَلَ لَمْرَى تَحْسَبِينَ امْرَا  
وَنَارٌ تَوْقِدُ بِاللَّزِيلِ نَارًا**

والتقدير: وكل نار، فحذف كل وبقي المضاف إليه مجروراً <sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب: ٢١٢/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٥٥٨/٣، ٥٦٢، شرح ابن عقيل: ٧٨/٣-٧٩.

(٣) ينظر: خزانة الأدب: ٥٩٢، ٣٥٣.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٧٩/٣.





بالمبهم، لأن درجة التعریف في المبهم أعلى مما فيه الألف واللام، وعلى وفق ذلك نجد سیبویه يعرض هذه المسألة بين المتكلم والمُخاطب ليبين علة امتناع نعت المعرف بالألف واللام بالمبهم بقوله: ((ولما منع (هذا) أن يكون صفة للطويل والرجل أن المخبر أراد أن يقرب به شيئاً ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينك دونسائر الأشياء، وإذا قال الطويل فإنما يريد أن يعرفك شيئاً بقلبك ولا يريد أن يعرفكه بعينك فلذلك صار (هذا) ينعت بالطويل ولا ينعت الطويل بـ(هذا) لأنه صار أحسن من الطويل حين أراد أن يعرفه شيئاً بمعرفة العين ومعرفة القلب، وإذا قال الطويل فإنما عرفه شيئاً بقلبه دون عينه فصار ما اجتمع فيه شيئاً وأحسن))<sup>(١)</sup>.

فيكون ذلك انطلاقاً من القاعدة التي وضعها سیبویه التي تحكم النعت والمنعوت بكون المنعوت أحسن من النعت، إذ هما جزءان متراابطان يكمل أحدهما الآخر. والنعت يتم المنعوت ويوضحه لدى السامع فكان أساس ذلك منسجماً مع مقدار الإفهام الذي يتحقق من التراكيب اللغوية للمخاطب وتسلاها مرتبة على وفق هذه الغاية، إذ يذكر المتكلم الأسماء للمخاطب، فإذا تضمنت لديه اكتفى بذكرها دون التوصيف، وإن لم تكن كذلك أتى بما يوضحها وبينها، فالمحدد الأساس في امتناع النعت في هذه المسألة التواصيل بين المتكلم والمُخاطب<sup>(٢)</sup>.

فالاسم للمبهم عندما يذكره المتكلم يكون قد عرف مخاطبه الشيء بعينه وبقلبه لما الألف واللام فتعزّت الشيء باللقب فقط، فلذلك كان ما يعرف بشيئين أحسن مما يعرف بشيء واحد، قال الرضي: ((إنما كان اسم الإشارة أحسن وأعرف من المعرف باللام، لأن المُخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين واللقب معاً، ومندلول ذي اللام يعرف باللقب دون العين، فما اجتمع فيه معرفة باللقب والعين أحسن مما يعرف بأحدهما))<sup>(٣)</sup> وهذا الأمر متأتٍ مما أقره سیبویه أن حق النعت

(١) الكتاب: ٧/٢.

(٢) ينظر: شرح كتاب سیبویه للسیرافي: ٢٤٠-٢٤١.

(٣) شرح الكافية للرضي: ٢٢٣/٢.

أن يكون تعريفه أخص تعريفاً من المعنون، ولا يجوز أن ينعت الاسم بالأخص، لأنَّ المتكلِّم إذا كان قصدُه تعريف مخاطبه وجُبَّ لِنَذْكُرَ لَهُ أَخْصَ الأَسْمَاءِ النَّيْ يَعْرَفُهَا المخاطبُ فِي الشَّخْصِ حتَّى يَسْتَغْفِرَ بِهَا عَنِ التَّطْوِيلِ بِالنَّعْتِ وَإِذَا ذَكَرَ أَخْصَنَهَا لَمْ يَخْلُّ لِلْمَخاطِبِ مِنْ أَنْ يَعْرَفَهُ أَوْ لَا يَعْرَفُهُ فَإِنْ عَرَفَهُ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى زِيَادَةِ بِيَانٍ وَإِنْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ بَيْنَ بِأَخْصِ صَفَةٍ فِيهِ حَتَّى يَعْرَفَهُ الْمَخاطِبُ<sup>(١)</sup>.

ولعلَّ سيبويه في تحليلِه هذه المسألة قد سبقَ ما توصلَ إِلَيْهِ اللَّسَائِيونَ المحدثونَ من القواعد التَّداولية في علم الخطاب بما يسمى بالاشارةت التي منها أسماء الإشارة ولادة التعريف الألف واللام وهي من العلامات اللغوية التي لا يتحدَّد مرجعيها إِلَّا فِي سياق الخطاب؛ لأنَّها خاليةٌ من أي معنىٍ فِي ذاتِها، لِذَلِكَ أَطْلَقَ عَلَيْهَا لِمَبِهمَاتِ<sup>(٢)</sup>. إِلَّا لَهَا عَامِلٌ مِّنْهُ فِي تَكْوينِ بنيةِ الخطاب، فَلَهَا دورٌ مِّنْهُ فِي الْإِحَالَةِ إِلَى المَعْلُومَاتِ<sup>(٣)</sup>. فالاشارةت ((هي تلك الأشكال الاحالية التي ترتبط بِسياقِ المتكلِّم مع التعرِيقِ الأساسِ بين التعبيرات الاشارية الفريدة من المتكلِّم مقابل التعبيرات الاشارية البعيدة عنه))<sup>(٤)</sup>.

ويمكن أن نفهم من كلام سيبويه أنَّ الاقتصاد اللغوي مؤثرٌ في صياغة المعاني في الصياغات الجملية إِذ تنتفي الحاجة إلى ذكر المزيد من المعاني الموضحة إِذَا اكتملت الصورة في ذهنِ المخاطب حينما يذكر لَهُ نعْتًا مُخْصِصًا جَامِعًا، يحقق المراد ويؤدي وظيفة إعلامِ المخاطب، وهذا الكلام ينمُّ عنِّ ان فكرة مراعاة مقتضى الحال في الدرس البلاغي قد كان لسيبوه فضلُ السبقِ فيها في بناء الأحكام النحوية

(١) يُنَظَّر: العلل في النحو: ٢٣٥.

(٢) يُنَظَّر: التَّدَلُّوَيَّة، الْبَعْدُ الثَّالِثُ فِي سِيمِيوُطِيقَا مُورِيس، عَدْ بَلْعَ، مَجَلَّةُ فَصْوَلِ ٦٦٤ سَنَةٍ ٢٠٠٥، ٢، ص ٤١.

(٣) يُنَظَّر: المقارنة التَّدَلُّوَيَّة، فَرَنْسُولَزْ لِرِمِينِكُو: ٤١.

(٤) لِسْتَراتِيجِيَّاتُ الخطاب، عَبْدُ الْهَادِيِّ الشَّهْرِي: ٨١.  
١٩٢

فقد انسجمت مع الواقع اللغوي وبيّنت أن المتكلّم يطلق ألفاظاً على قدر الحاجة المقتضية إليها ويماسلها مرتبة على وفق ذلك<sup>(١)</sup>.

## ٢. النعت العاجد (كل):

الأصل في النعت أن يكون مشتقاً نحو: مررت بـرجل ضاحك، ومررت بـرجل طویل، وقد ينعت بالجملة كالممنوب، نحو: مررت بـرجل بصري، والموصول نحو: مررت بالشخص الذي فاز، ومن ذلك النعت بـ(كل) وـ(جـد) وـ(حق) مضافة إلى مثل متبوعها لفظاً، ومعنى نحو: مررت بـرجل كل الرجل، وجد الرجل<sup>(٢)</sup>. وهذا تخرج الصفة عن دلالتها الأصلية وهي التخصيص والتوضيح إلى غرض آخر، عندما يطمئن المتكلّم إلى أن المخاطب على علم بالشخص الذي يتحدث عنه، يأتي بصفة يكون القصد فيها تعظيم المذكور لمام المخاطب. وقد أدرك سببويه ذلك في بعض التراكيب اللغوية التي لا يفهم معناها إلا في مواقفها وملابساتها التي تولد فيها إذ إن التراكيب لا يمكن أن تفسر في بنيتها السطحية لذا يلغا سببويه إلى البنية العميقـة، ومن ذلك تحليلـه لجملة النعت الجملـة بـ(كل) في نحو: مررت بـرجل كلـ الرجل، فإلهـ قال: ((ومن الصـفة لـتـ الرـجلـ كـلـ الرـجلـ وـ مرـرـتـ بـالـرـجلـ كـلـ الرـجلـ، فـلـنـ قـلـتـ: هـذـا عـبـدـ اللهـ كـلـ الرـجلـ أوـ هـذـا أـخـوـكـ كـلـ الرـجلـ فـلـيـسـ فـيـ الـحـسـنـ كـالـأـلـفـ وـالـلـامـ، لـأـنـكـ إـنـماـ أـرـدـتـ بـهـذـاـ الـكـلـامـ هـذـاـ الرـجلـ الـمـبـالـغـ فـيـ الـكـمـالـ. وـلـمـ تـرـدـ أـنـ تـجـعـلـ كـلـ الرـجلـ شـيـئـاـ تـعـرـفـ بـهـ ماـقـبـلـهـ وـتـبـينـهـ للـمـخـاطـبـ كـفـوـلـكـ: هـذـا زـيـدـ، فـإـذـا خـفـتـ أـنـ يـكـونـ لـمـ يـعـرـفـ قـلـتـ: الطـوـيـلـ، وـلـكـذـ بـنـيـتـ هـذـاـ الـكـلـامـ عـلـىـ شـيـءـ قـدـ أـثـبـتـ مـعـرـفـهـ ثـمـ أـخـبـرـتـ أـنـ مـسـكـمـلـ لـلـخـصـالـ))<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ١٥٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٩٠٢/٢، شرح الكافية للرضي: ٣١٤/٢-٣١٥، معانـي النـحو:

١٦٠-١٥٩/٢

(٣) الكتاب: ١٢/٢.

فسيويه هنا يعتمد على ما يجري بين المتكلم والمُخاطب لتحليل هذا النوع من جمل النعت فينقد إلى بنيتها العميقه محدداً طرفي الخطاب لوقف على معانيها المراده، فالمتكلم قد يذكر اسمأ ويطمئن إلى معرفته من مخاطبه لكنه يسوق له صفة ليشير إلى انه وصل بهذه الصفة نحو درجات الكمال والرقى، فالغالبية من ذلك المبالغة في مدح الموصوف وتعظيمه.

فمعرفه المُخاطب أعطت النعت دلالة جديدة غير الوصف، هي التعبير عن معنى المبالغة في الوصف، لأن المتكلم يعلم انه رجل ولن يفده قوله: أنت الرجل معنى أو فائدة ما لم يكن يعرفها، لذا يأتي الوصف للمبالغة في تلك الصفة وهي **الرجولة**<sup>(١)</sup>.

فكلام سيفويه في هذا النص يشير إلى أنه تجاوز حدود المادة اللغوية وتتبع بعمق ما يكتنفها من ظروف خارجية في موقف المتكلم وحال المُخاطب والمتغيرات الخارجية التي يجري فيها المقال، وهذا ما يجب أن يقع في ضمن اهتمام الدرس النحوي.

#### ٤. كون الإضمار معرفة ولا يقع موصوفاً:

نتيجة للعلاقة القائمة بين النعت والتعريف لمتنع وصف بعض المعرف وجاز وصف بعضها الآخر، أو امتنع الوصف بها وجاز ببعضها الآخر، إلا الضمائر فإنها حرمت الأمرين فلا تنتع ولا ينعت بها <sup>(٢)</sup>. وللمضرر أحد المعرف الخمسة عند سيفويه، وربما يفوقها في درجة تعريفه؛ لذلك عذ اعرف المعرف <sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: مراعاة المُخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيفويه (البحث): ٢٢.

(٢) ينظر: للكتاب: ١١/٢، شرح الكافية للرضي: ٣٣١/٢.

(٣) في هذه المسألة خلاف بين النحريين، فقد نسب إلى سيفويه أن المضرر اعرف المعرف وأخصها، وذهب للكوفيون والسيرافي إلى أن العلم اعرفها، وعد ابن السراج للمبهم اعرفها.

ينظر: الكتاب: ٧-٥/٢، شرح المفصل: ٦٦٦/٢، شرح الكافية للرضي: ٢/٣٣٢.

وقد علل سيبويه كون الإضمار معرفة مستعيناً بما يجري بين المتكلم والمُخاطب في العملية الخطابية فقال: ((ولبما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنما تضمر إيماناً بعد ما تعلم أن من يُحدث قد عرف من تعني، وانك تويد شيئاً يعلمه))<sup>(١)</sup>. فالضمائر إنما اكتسبت تعريفها من طرفي الكلام، ولو لا ذلك لكانت نكرات مبهمة لا يفهم المراد منها، وهذا يعني أن المضمرات لا يتم فهمها إلا بمقاماتها وعاصر تلك المقامات، ولذلك لا يكتفى بالدلالة بها من دون قرينة دالة على ذلك ((فقد اسم الغائب قرينة، وحضور المتكلم والمُخاطب قرينة، والذي عرف الضمير غالباً التعريف هو حضورهما والمشاهدة لهما وتقديم ذكر الغائب هو الذي يصير بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم))<sup>(٢)</sup> فالمتكلم والمُخاطب هما من يكتب الضمائر تعريفها، إذ إن المُخاطب يدرك معناه ويفهمه ويعلم الاسم الذي يعود عليه فلا يكون به حاجة إلى إعادة ذلك الاسم وبدلاً من أن يذكر الاسم يكتفى المتكلم عن هذا الاسم بالضمير، وعند ذكر الضمير يفهم المُخاطب الاسم الذي استغنى عنه قال الميهيلي (ت ٥٨١هـ): ((...إذا تقدم في الكلام اسم ظاهر ثم أعاد ذكره، أو ما إليه المتكلم بأدنى لفظ، ولم يحتج إلى إعادة اسمه لتقدم ذكره، فإذا أضمره في نفسه - أي أخفاه - ودل المُخاطب عليه بلقطة مصطلح عليها، سميت تلك اللقطة اسمأً مضمراً، لأنها عبارة عن الاسم الذي أضمره استغناءً عن لفظه الظاهر))<sup>(٣)</sup> ولعل ذلك يدل على أن سيبويه لا ينفك عن تفسير ظواهر اللغة وأحكامها وبيان عللها في سياقاتها الحالية وظروفها المقالية، مما يدل أيضاً على أنه كان يتعامل مع لغة حية يشافه متكلميها ويقف عند استعمالهم لها.

وعلو درجة الضمير في التعريف المكتسب من طرفي الكلام - للمتكلم والمُخاطب - أغذاه عن النعت ونحاه عن الموصوفية، فاكتسب ميزة لم يرق إليها

(١) الكتاب: ٦/٢.

(٢) شرح اللمع، ابن برهان: ٣٠٢/١.

(٣) نتائج الفكر في الفنون: ١٧٠.

أي من المعارف الأخرى وهي خروجه من محيط الإثبات والمتبوعية، وقد أوضح سيبويه هذه المسألة وفهرها بقوله: ((اعلم أن المضمر لا يكون موصوفاً، من قبل ذلك إنما تضمر حين تُرى أن المُحَدَّث قد عرف من تعني))<sup>(١)</sup>.

ويمكن أن نفهم من ذلك أن الصفة لما كانت تمساق توضيحاً أو تخصيصاً للاسم وزيادة في بيانه استغنى عنها الضمير بغيراته الدالة عليه والموضحة له كونه معهوداً بين المتكلم والمُخاطب، فهو لا يذكر في الكلام إلا وقد سبق ذكر الاسم الذي يعود عليه فلذلك لا يتبيّن هذا المضمر بغيره فقد قال ابن عباس: ((فَلَمَّا  
الْمُضْمِرَاتِ فَلَا تُوْصِفُ وَذَلِكَ لِوُضُوحِ مَعْنَاهَا وَمَعْرِفَةِ الْمُخَاطِبِ بِالْمَقْصُودِ بِهَا إِذْ  
كَتَ لَا تَضْمِرُ الْإِسْمَ إِلَّا وَقَدْ عَرَفَ الْمُخَاطِبَ إِلَى مَنْ يَعُودُ وَمَنْ تَعْنِي، فَاسْتَغْنَى  
ذَلِكَ الْوَصْفَ))<sup>(٢)</sup> وقال الرضا: ((اعلم أن المضمر لا يُوصَف... لأن المتكلم  
والمُخاطب منه اعرف المعارف، والأصل في وصف المعارف أن يكون  
للتوسيح، وتوضيح الواضح تحصيل العاصل...))<sup>(٣)</sup>.

##### ٥. قطع النعت على المدح والتعظيم:

قد يسوق المتكلم النعت ولا يقصد به توضيحاً أو تخصيصاً وإنما يكون لغرض آخر يؤديه، وهو المدح والتعظيم أو لذم، فلا يريد به إزالة اشتراك، ولا تخصيص نكرة بل لمجرد الثناء والمدح أو ضدهما من ذم وتحقير، وتعريف المُخاطب من لمن الموصوف ما لم يكن يعرفه، وذلك نحو: جامعي زيد العقل الكريم الفاضل، يريد بذلك تنوية الموصوف والثناء عليه بما فيه من الخصال

(١) الكتاب: ٦٦/٢.

(٢) شرح المفصل: ٦٦٧/٣.

(٣) شرح الكافية للرضا: ٣٢١/٢.

الحميدة، أو يقول في النم: رأيت زيداً جاهلاً أخبيث، فاقصدأ نمه لا فصله من شريك له في اسمه ليس منصفاً بهذه الأوصاف<sup>(١)</sup>.

وفي هذا الأمر ينتهي إتباع الصفة موصوفها في الإعراب، فيكون الفارق بينه وبين النعت المعاقد لغرضه الأصلي، المخالفة الإعرابية بين النعت والمنعوت، ويسمى ذلك (القطع) وذلك بأن يكون المنعوت مرفوعاً ونعته منصوباً، وقد يكون المنعوت منصوباً ونعته مرفوعاً، وقد يكون المنعوت مجروراً فيقع نعته مرفوعاً، أو منصوباً<sup>(٢)</sup>. وبهذا يتحقق النعت غرض المدح والتعظيم أو النم والشتم فيكون في ذلك على ثلاثة أوجه إعرابية<sup>(٣)</sup>:

الوجه الأول: الصفة وإتباع الثاني الأول، والقصد فيه المدح والثناء كنحو ما يذكر من صفات الله تعالى على جهة المدح والثناء. الوجه الثاني: النصب بإضمار فعل يُقدر بـ(الذكر) أو (اعني). الوجه الثالث: للرفع على الاستئناف بإضمار الابتداء.

وبذلك تحصل مخالفة إعرابية بين الصفة وموصوفها فلا تجري عليه عن طريق القطع، وقد كان سيبويه السبق في تبيان هذه المسألة وكشف غواصتها وتحليل شواهدها باسترجاع عنصر الخطاب والعلاقة التي تربطهما آخذًا في حسبانه العادات الاجتماعية التي تولد في أجوائها هذه النصوص اللغوية مستلهما ذلك من شيخه الخليل إذ قال: ((هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول وإن شئت قطعته فلبتاته، وذلك قوله: الحمد لله الحميد هو والحمد لله أهل الحمد وللملك لله أهل الملك، ولو لبتاته فرفعته كان حسناً... وزعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه ولكتهم قد علموا من ذلك ما قد علمت فجعله شاء وتعظيمها

(١) ينظر: شرح المفصل: ٦٠١/٢.

(٢) ينظر: معاني النحو: ١٦٥/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٦٢/٢، شرح كتاب سيبويه السيرافي: ٣٩٥/٢.

ونصبه على الفعل كأنه قال إنكر أهل ذاك وإنكر المقيمين ولكنه فعل لا يستعمل  
إظهاره))<sup>(١)</sup>.

فالخليل هنا يجعل قصد المتكلم فيما يريد بإصاله إلى مخاطبه أساساً في تحديد  
معنى المدح والتعظيم، إذ المتكلم لم يرد أن يخبر المخاطب بأمر قد جعله، ولكنه  
ومخاطبه يستويان بمعرفة الموصوف الذي يعظمه المتكلم وفي ذلك قال السيرافي:  
((الذى يصيّر مدحاً وشأناً، أو شتماً وتقييحاً، قصد المتكلم به إلى ذلك، وربما قصد  
الإنسان بقوله: فلان فاضل شجاع إلى الهراء به، ويتبيّن ذلك في لفظه من محاوره،  
وهذا معروف في عادات كلام الناس))<sup>(٢)</sup>.

فيُتضح من ذلك أن سببويه قد وضع العلاقة بين المتكلم والمخاطب أساساً  
لتلخيص المعانى لأن اعتقاد المتكلم يعني المخاطب عن إخباره بما غرضه الفائدة،  
و يجعله يسوق عبارته وهو يقصد معانى أخرى يعينها السياق وللقراءة الحالية<sup>(٣)</sup>.

فالقطع الإعرابي يبيّن قصد المتكلم مدحاً وتعظيمًا، ويقتضي نظر السامع إلى  
النعت المقطوع ويشير انتباهه، وذلك لأن الأصل في النعت أن يتبع المنعوت، فإذا  
خالفت بينهما ثبات الذهن وحركته إلى شيء غير معتاد، فهو كالعلامة أو المصباح  
الأحمر في الطريق يشير الانتباه<sup>(٤)</sup>. فقد جاء في حاشية يس على التصریح: ((فلن  
قلت: ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذم أو  
ترحّم؟ قلت: في الافتتان لمخالفة الإعراب وغير المألوف زيادة تتبّعه وليفاظ للسامع  
وتحريك من رعيته في الاستماع بينما مع التزام حذف الفعل، أو المبتدأ، فإنه دليل  
على الاهتمام))<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب: ٦٢/٢، ٦٥-٦٦.

(٢) شرح كتاب سببويه للسيرافي: ٣٩٥/٢.

(٣) ينظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سببويه (البحث): ٢٦.

(٤) ينظر: معانى الفحو: ١١٧/٢.

(٥) حاشية يس على التصریح: ١١٧/٢.

وكذلك فإن القطع يعني أن المُخاطب يعلم من الصنف الموصوف بهذه الصفة ما يعلمه المتكلّم، إذ إن القطع يدل على أن الموصوف مشهور بهذه الصفة، معلوم بها عند السامع كما عند المتكلّم ولست ترید أن تعلمها بها، فإذا قلت: مررت بـمحمد الكريـم، بالنصـب، كان المعنى: مررت بـمحمد المعروـف بالكرم المشهـور به بـخلاف قولك: مررت بـمحمد الكريـم، بالـجر، فـلـك قد تـرـيد بذلك أن تـعـيزـه عنـ غيرـه وـتـبـينـه به<sup>(١)</sup>.

وال مدح وال تعظيم غرض يؤدى بالنتـجـتـ وـلكـنـ لـيـسـ كـلـ مـوـصـفـ يـنـجـتـ يـكـونـ تعـظـيـماـ لـهـ، وـلـيـسـ كـلـ صـفـةـ تـحـقـقـ هـذـاـ لـغـرـضـ بـلـ لـذـلـكـ شـرـوـطـ يـحـدـدـهـاـ سـيـاقـ لـلـحـالـ الـذـيـ تـوـلـدـ فـيـهـ جـمـلـةـ التـعـظـيمـ، وـالـعـلـاقـةـ بـيـنـ المـتـكـلـمـ وـالمـخـاطـبـ وـعـلـمـهـ، وـقـدـ عـرـضـ سـيـبـويـهـ ذـلـكـ وـأـوـضـحـهـ قـائـلاـ: ((وـاعـلـمـ أـنـ لـيـسـ كـلـ مـوـضـعـ يـجـوزـ فـيـهـ التـعـظـيمـ وـلـاـ كـلـ صـفـةـ يـحـسـنـ أـنـ يـعـظـمـ بـهـاـ. وـلـوـ قـلـتـ مـرـرـتـ بـعـدـ اللـهـ أـخـيـكـ صـاحـبـ الشـيـابـ أـوـ الـبـرـازـ لـمـ يـكـنـ هـذـاـ مـاـ يـعـظـمـ بـهـ الرـجـلـ عـنـ النـاسـ وـلـاـ يـقـخـمـ بـهـ، وـلـمـ مـوـضـعـ الـذـيـ لـمـ يـجـوزـ فـيـهـ التـعـظـيمـ فـأـنـ تـذـكـرـ رـجـلـ لـيـسـ بـنـيـهـ عـنـ النـاسـ، وـلـاـ مـعـرـوفـ بـالـتـعـظـيمـ ثـمـ تـعـظـمـهـ كـمـاـ تـعـظـمـ النـبـيـهـ، وـذـلـكـ قـولـكـ مـرـرـتـ بـعـدـ اللـهـ الصـالـحـ))<sup>(٢)</sup> وـهـذـاـ يـجـريـ أـيـضاـ عـلـىـ الشـتـمـ أـوـ اللـمـ قـالـ سـيـبـويـهـ: ((تـقـولـ: أـتـأـنـيـ زـيـدـ الـفـاسـقـ الـخـبـيـثـ، لـمـ يـرـدـ أـنـ يـكـرـرـهـ وـلـاـ يـعـرـفـكـ شـيـئـاـ تـكـرـهـ، وـلـكـنـ شـتـمـهـ... قـالـ عـرـوـةـ الـصـعـالـيـكـ الـعـبـسـيـ: سـقـونـيـ الـخـمـرـ لـمـ تـكـنـفـونـيـ عـدـاءـ اللـهـ مـنـ كـذـبـ وـزـورـ))

إـنـماـ شـتـمـهـ بـشـيـءـ، قـدـ اـسـتـقـرـ عـنـ الـمـخـاطـبـيـنـ))<sup>(٣)</sup>

(١) يـنظـرـ: مـعـلـىـ الـنـحـوـ: ٣/١٦٨ـ١٦٩ـ.

(٢) الـكتـابـ: ٦٩/٢.

(٣) الـكتـابـ: ٧٠/٢.

وهذا يعني أن الأعراف الاجتماعية لها اثر مهم في تحليل النصوص الغريبة والجمل وتحديد العلاقات الإعرابية وهذا منهج سيبويه منذ القدم، وهو ما ينادي به أصحاب المناهج الحديثة بضرورة ربط اللغة بالمجتمع وكونها ظاهرة اجتماعية.

فهذا النص يشير إلى مسألتين<sup>(١)</sup>: أحدهما تتعلق بمضمون الرسالة، إذ لا بد من أن تكون الصفة التي يُعَظِّمُ بها صفة مدح وثناء ورفة، أو تكون هذه الصفة مما يليق وقوعها على المدح، والأخرى: أن يكون المعظم قد عرفه المخاطب وعلم فضله، وذلك بما أن يشتهر عنده ما عَظَمَ به نحْو: مررت بعْدَ الله الصالح، إذا كان عبد الله مشهوراً بالصلاح عند المخاطب قبل التعظيم والمدح، فقد قال السيرافي: ((يحتاج التعظيم إلى اجتماع معينين في المعظم: أحدهما: أن يكون المعنى الذي عَظَمَ به فيه مدح وثناء ورفة، والأخر: أن يكون المُعَظَّم قد عرفه المخاطب وشهر عنده ما عَظَمَ به أو يتقدم من كلام المتكلم ما يترر به عند المخاطب حال مدح وثناء وتشريف في المذكور يصبح أن يورد بعدها للتعظيم))<sup>(٢)</sup>.

#### ٦. تفريق النعت:

إذا تعدد المعنون قد يأتي النعت مجموعاً أو مفرقاً ولكل حالة حكمها الإعرابي الخاص، قال ابن مالك:

وَنَفْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ  
فَعَاطِفًا فِرْقَةً، لَا إِذَا اخْتَلَفَ

أي أنه إذا نعت غير الواحد، فالمطلوب أن يختلف النعت أو يتفرق، فإن اختلف وجوب التفريق بالاعطف، نحو: مررت بالزيد بن الكريـم والـبخـيل وبرـجالـ فـقيـه وـكتـابـ وـشـاعـرـ<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: الدلالة والتقعيد النحوي: ٤٠٥-٤٠٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٩٩/٢، وينظر: شرح الكلبة للرضي: ٣٤٢/٢.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٠١/٢، ٢٠٢-٢٠٣.

وقد بحث سيبويه هذه المسألة وأغناها بالدرس والأمثلة التي يلجا في بعضها إلى التحليل على وفق مقتضيات سياق حالها وعناصره وكان ذلك واضحاً في حديثه عن مسألة جمع المぬوت وتفریق النعت المختلف وبيان أوجه الإعرابية في نحوه: مررت برجلين مسلم وكافر، إذ لِنَّ حالة النعت الإعرابية تأتي تبعاً لما يقصده المتكلم، أو ما يعتقد أن مخاطبه يريد معرفته، فيفسر سيبويه الأوجه الإعرابية تبعاً لذلك، فقد قال: ((ومنه أيضاً مررت برجلين مُسْلِمٍ وكافر جمعت الاسم وفرقت النعت، وإن شئت كان المسلم والكافر بدلاً، كأنه أجاب من قال: بأي ضرب مررت؟ وإن شاء رفع كأنه أجاب من قال فما هما؟ فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطب، لأنَّه إنما يجري كلامه على قدر مسائلك عنده لو سأله))<sup>(١)</sup>.

ففي هذا النص تتضح براعة سيبويه في ليضاح المسائل الإعرابية اعتماداً على الأمثلة المستبطة من الأحوال التي تتم فيها، مؤمناً بأنَّ الظواهر اللغوية لا يمكن للوصول إلى معانيها التي يقصدها المتكلم من دون تحليلها سياقياً في محياطها ومقامها، فالجملة واحدة وتتغير حركتها الإعرابية بما يقصد المتكلم ويحس بأنَّ المخاطب يحتاجه، وتجد سيبويه يجعل النص وكأنَّه مقطع من حوار ولقهي يجري بين رجلين أو أكثر، إلا أنه قلم بتقسيمه ما نطق به المتكلم فقسمه على جزلين: الجزء الأول هو الكلام الأصلي للمتكلم (مررت برجلين) أمَّا الجزء الآخر فهو بمنزلة إجابة عن سؤال أو استفسار طرحته أحد المستمعين وإن لم يكن مطروحاً بالفعل، وهو (بأي ضرب مررت؟) فيقول المتكلم: مسلم وكافر، وكان سيبويه قد شعر بأنَّ في العبارة زيادةً وتفصيلاً مبيها استفسار المخاطب واستزانته لتوضيح المعنى، وقد جاء النعت المفرَّق هنا مجروراً ليوافق صيغة سؤال المخاطب المفترض: بأي ضرب مررت؟ حيث تحل عبارة (مسلم وكافر) محل أي: أي ضرب؟ وقد تأخذ هذه الجملة نفسها حكمَ نحوياً آخر بالرفع، أي رفع النعتين إذا اختلف السؤال الملقى على المتكلم فأصحي: ما هما؟ وعلى هذا نجد سيبويه لم يقف

---

<sup>(١)</sup> الكتاب: ٤٣١/١.

في هذه المسألة عند الحكم الإعرابي فحسب، بل يجعل سياق الحال، من قصد المتكلم وتساؤلات المخاطب المفترضة، المحدد لبناء جملة النعت. فيسترجع عناصر الموقف ليتفذ من خلالها إلى تحليل المعاني فيتخيّل المتكلّم وتساؤلات المخاطب، وكان المتكلّم يدرك من تلقّاه نفسه أنه متّهم إن لم يفصّل القول بدليل أن هذا المتحدث هو نفسه سيتّهدر إلى ذهنه هذا للتساؤل إن قيل في حضرته هذا الكلام<sup>(١)</sup>.

#### ٧. البَدْل:

البدل من الموضوعات النحوية التي يُعتقد في تحليلها وفهم المعنى المراد منها على قصد المتكلّم وغايته من كلامه، ولا يتم ذلك إلا من خلال فهم الجملة في ضوء سياقها الخارجي والحوار التخاطبي بين عناصر ذلك السياق، فلما كانت غاية المتكلّم افهام السامع مراده واستجابته له، لذا يحرص على عدم ليقاع اللبس على السامع فكان هذا دافعاً لمجيء البدل في الكلام لكي يكون الوسيلة التي من خلالها يتميز المبدل منه من غيره، وربما يراعي المتكلّم أن ينقل الفكرة تقدلاً دليلاً وبين قصده الدقيق إذا لم يتبيّن في المبدل منه ويؤدي هذا للبيان والإيضاح في البدل.

ولم يغفل عن ذلك النحاة القدماء وكان سيبويه قد رسم لهم منهاجاً في تحليل المسائل النحوية في ضوء معاينها المستفادة من ارجاعها إلى مقاصد متكلّميها وفائدة سمعيتها، فقد عرض سيبويه مسائلتين تتعلقان بسياق الحال في البدل، الأولى المعنى الذي يولد ترکيب جملة للبدل اعتماداً على قصد المتكلّم، فقد رأى سيبويه أن معنى البدل في قول المتكلّم: رأيت قومك لكرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم، يكون على وجهين: أحدهما ((إنه أراد: رأيت لكر قومك، ورأيت ثلثي قومك... ولكنـه ثـى الاسم توكيـدا))<sup>(٢)</sup> والأخر ((وهو أن يتكلّم فيقول: رأيت قومك، ثم يبدو له أن يبيّن ما الذي رأى منهم، فيقول: ثلثيـم أو نـاماًـ منـهم))<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٣٢-٣٣١/٢.

(٢) الكتاب: ١٥٠/١.

(٣) الكتاب: ١٥١/١.

فالاعتماد على قصد المتكلم ومراده هو الذي يحدّد معنى البدل، فالمتكلم قد يقصد البدل ولكنه يذكر المبدل منه توكيداً، أو أن يكون قاصداً المبدل منه ولكن يريد أن يزيد في التبيين والإيضاح خوف الالتباس على المخاطب فيحتم عليه ذكر البدل تبييناً، فقال ابن يعيش: ((الغرض من ذلك البيان، وذلك بأن يكون للشخص اسمان أو أسماء ويشتهر ببعضها عند قوم، وببعضها عند آخرين، فإذا ذكر أحد الأسمين خاف أن لا يكون ذلك الاسم مشتهرأً عند المخاطب وينظر ذلك الاسم الآخر على سبيل بدل من الآخر للبيان وإزالة ذلك التوهم، فلذا قلت: مررت بعد الله زيد فقد يجوز أن يكون المخاطب يعرف عبد الله ولا يعلم أنه زيد، وقد يجوز أن يكون عارفاً بزيد ولا يعلم أنه عبد الله فتاتي بالاسمين جميعاً لمعرفة المخاطب))<sup>(١)</sup> وقال ابن عصفور: ((البدل إعلام السامع بمجموعي الاسمين أو للفعلين على جهة البيان أو التأكيد على أن ينوي بالأول منها الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ))<sup>(٢)</sup> فلذلك من البدل في الجملة العربية البيان والإيضاح والابتعاد عما يؤدي إلى اللبس وهذا يقع على علق المتكلم فإنه يسعى إلى أن يكون كلامه واضحاً مأموناً من الالتباس مراعاة لمحاطبه، ولكن ليس معنى ذكر البدل اطراح المبدل منه وهذا واضح من خلال كلام سيبويه إذ جعل ذكر المبدل منه توكيداً، إذ قال الميرافي: ((النحويون يقولون: إن التقدير فيه تحية الأولى - وهو للبدل منه - ووضع للبدل مكانه، وليس تقديرهم تحية الأولى على معنى الإلغاء له، وإزالة الفائدة به، ولكن على أن البديل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه تبيين النعت للمنعوت الذي تمام المنعوت، والدليل على أن العبدل منه لا يلغى أنك تقول: زيد رأيت أيام عمرأ، وتجعل عمرأ بدلأ من (أيام)، فلو كان في تغير الغزو لكان

(١) شرح المفصل: ٦٣٣/٣.

(٢) شرح الجمل: ١٢٥/١.

الكلام: زيد رأيت عمراً وهذا فاسد محل؛ فقد صح أن البدل غير منجٌ للأول حتى يكون بمعنى الملفى))<sup>(١)</sup>.

والمسألة الثانية التي عرضها سيبويه في البدل في ضوء سياق الحال والاعتماد على قصد المتكلّم، مسألة بدل الغلط أو النسيان، إذ إن المتكلّم أيضًا يكون غرضه وقصده هو المحدد لمعنى جملة البدل لا غير، إذ قال: ((ولا يجوز أن تقول: رأيت زيداً أباً، والأب غير زيد، لأنك لا تبيّنه بغيره ولا بشيء ليس منه، وكذلك لا تبني الاسم توكيداً وليس بالأول ولا شيء منه، فلِمَا ثبَّتْتَه وَتَوْكَدْتَه مثُبَّتَه بما هو منه أو هو هو، وإنما يجوز رأيت زيداً أباً، ورأيت زيداً عمراً، أن يكون أراد أن يقول: رأيت عمراً ورأيت لها زيد، فغلط أو نسي، ثم استدرك كلامه بعد، وإنما أن يكون اضطرَّ عن ذلك فنحاه وجعل عمراً مكانه))<sup>(٢)</sup>.

فسيبوه هنا يفسر لنا غلط المتكلّم أو نسيانه، وكأنه ينفذ إلى نفس المتكلّم من خلال قصده، فهذا أيضًا من باب البدل ولكنه لا ينطبق عليه الوجهان اللذان ذكرهما سيبويه لأن البدل هنا غير للمبدل منه فمن غير الممكن أن **يُبيّنَ الشيءَ بغيره** ولا يؤكد أحدهما بالآخر لأنهما مختلفان. فيحمل سيبويه ذلك على غلط المتكلّم أو نسيانه أو إضراره ليكون جائزًا وهذا مرتبط بقصد المتكلّم. إذ قال سيبويه في موضع آخر في جملة: مررت برجل حمار: (( فهو على وجه محل وعلى وجه حسن، فلما الم الحال فإن تعني أن الرجل حمار، ولما الذي يحسن فهو أن تقول: مررت برجل، ثم تبدل الحمار مكان للرجل فتقول: حمار، بما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت، وإنما أن يبدو لك أن تضرّب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت أردت غير ذلك))<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح كتاب سيبويه للمسيراني: ٢/١٠، وينظر: المقتضب: ٤٠٠-٤٩٩، شرح المفصل: ٦٣٢/٢.

(٢) الكتاب: ١/١٥١-١٥٢.

(٣) الكتاب: ٤٣٩/١.

وحقيقة هذا النوع من البدل أنه لا يكون في الكلام الفصيح إنما يقع في الكلام المنطوق، لأن الكلام الفصيح لا يكون فيه خلط أو نسيان، فالقرآن مثلاً منزه عن ذلك، والشعر يراجعه الشاعر ويعاوده فيهذه، وإنما يكون ذلك في بدأة كلام وما يجيء على سبيل سبق اللسان إلى ما لا يريده فيبلغيه حتى كانه لم يذكره.<sup>(١)</sup>

**٨. دلالة (أم):**

تفع (أم) على ضربين: متصلة، ومتقطعة، فاما المتصلة فهي التي لا يستغنى بها قبلها أو بما بعدها عن الآخر، وهي إما أن يتقدم عليها همزة التسوية، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفِرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ (المنافقون: من الآية ٦) وقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾ (ابراهيم: من الآية ٢١)، أو تتقدم عليها همزة يطلب بها وبـ(أم) التعين، نحو: أزيد في الدار لم عمرو؟ وتسى معادلة لمعادلتها للهمزة في إفاده التسوية والاستفهام<sup>(٢)</sup>. وتكون حينئذ بمعنى (إيهما أو ليهم) نحو: أزيد في الدار أم عمرو؟ أزيداً لقيت لم بشر؟ إذا معناها: أيهما عندك؟ وأيهما لقيت؟<sup>(٣)</sup> أما المتقطعة فهي التي انقطعت مما قبلها خبراً كان أو استفهاماً، إذ كانت مقدرة بـ(بل) وذلك نحو: إن هذا لزيد لم عمرو<sup>(٤)</sup>. قال ابن هشام: ((معنى أم المتقطعة للذي لا يفارقها، الإضراب، ثم تارة تكون له مجدداً، وتارة تتضمن مع ذلك استفهاماً إنكاريأً، أو استفهاماً طلبياً))<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١١/٢، أسلوب العربية: ١٥٨، شرح المفصل: ٣/٦٣١، شرح الكافية للرضي: ٢/٣٩٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٨/٦١٧-٦١٩، شرح الكافية للرضي: ٤/٤٤، معنى الليب: ١/٦٦.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/٤١١.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٨/٦١٩، شرح الكافية للرضي: ٤/٤١٥-٤١٦، معنى الليب: ١/٦٥.

(٥) معنى الليب: ١/٦٦.

ويفرق النوعان من أوجه عدة<sup>(١)</sup>: احدها أن المتصلة تقدمها الهمزة بما لاستفهام أو للتسوية، لما المنقطعة فلا يتقىها الاستفهام، وقد يتقىها الاستفهام بالهمزة أو بـ(هل) ولا تقع بعد غيرها من أسماء الاستفهام.

ثانيها: المتصلة يستفهم بها عن شيئاً أو شيئاً ثابت أحدهما أو أحدها عند المتكلم لطلب التعيين لأنها مع الهمزة بمعنى (أي) لما المنقطعة فلا يثبت أحد الأمرين عند المتكلم، بل ما قبل أم وما بعدها على كلامين، لأنه إضراب عن الكلام الأول، وشروع في استفهام مختلف لأنها بمعنى (بل).

ثالثها: المتصلة بليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة، فإنه لا بليها إلا الجملة ظاهرة الجزأين.

ولم يغفل مبيويه عن ذلك، فقد بحث نوعي (أم) مبيناً دلائلهما، إذ قال: ((ما ألم فلا يكون للكلام بها إلا استفهاماً، ويقع للكلام بها في الاستفهام على وجهين على معنى أيهما وأيهم، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعاً من الأول))<sup>(٢)</sup> متخدلاً من سياق الحال الذي تتشاء فيه (أم) سبلاً إلى النفلة إلى دلالة كل نوع، معتمداً في ذلك على كل من المتكلم والمخاطب، فقد قال في (أم) المتصلة: ((ونذلك قوله أزيد عندك أم عمرو وأزيداً لقيت أم بشر؟ فانت الآن مدعٌ أن عنده أحدهما، لأنك إذا قلت أيهما عنده وأيهما لقيت فانت مدعٌ أن الممذول قد لقى أحدهما أو أن عنده أحدهما إلا أن علمك قد استوى فيما لا تدري أيهما هو... واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فقدمي الاسم أحسن لأنك لا تسأله عن اللقى وإنما تسأله عن أحد الأسمين، لا تدري أيهما هو فبدأت بالاسم لأنك تقصد قصد أن يبين لك أي الأسمين في هذا الحال وجعلت الاسم الآخر عديلاً للأول فصار لذا لا تسأله عنه بينهما))<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: شرح الكافية للمرتضى: ٤١٤/٤ - ٤١٧.

(٢) الكتاب: ١٦٩/٣.

(٣) الكتاب: ١٧٠ - ١٦٩/٣.

فتجد سببويه ينفذ إلى دلالة (لم) على التسوية من خلال تحويل جمل (أم) على وفق قصد المتكلم وتوصيله مع مخاطبه، فالمتكلم يسأل عن شيئاً أو أكثر وهو يعلم أن الفعل أو الخبر واقع بأحدهما إلا أن علمه قد استوى فيما فلا يدرى أيهما هو؟ ولكي تتم هذه الدلالة يجب أن يكون التركيب بتقديم الاسم الأول **تسبيه الهمزة**، وتتأخير الثاني **تسبيه (أم)** ويتوسط بين ذا وذلك ما لا يسأل عنه ليعادل الاسمين لأنه يسأل عن أحدهما، قال السيرافي: ((كان القاتل إذا قال: أزيد عندك لم عمرو؟ قد علم أن عند المخاطب أحد هذين، ولا يدرى من هو منهما؟ فيستدعى إعلام المخاطب إياه عيناً فلتتمس علم ذلك منها، وكذلك كل ما استفهم عنه بالألف... وقد يعبر عن هذا السؤال بأن فيه تسوية ومعادلة، فاما التسوية فهي أن الاسم المسؤول عن تعين أحدهما يستويان في علم المسائل ما عنده في أحدهما مثل ما عنده الآخر، وأما المعادلة فهي بين الاسمين، جعلت الثاني بديلاً للأول بوقوع الألف على الأول ولم على الثاني ومذهب السائل فيما))<sup>(١)</sup>.

فإذاك لا يكون جواب (لم) في هذا التركيب للدلالة على التسوية إلا بالتعين ولا يكون بـ(نعم) أو (لا) لأن المتكلم مدع أن أحد الأمرين قد وقع ولا يدرى أيهما هو، فالجواب أن يقول: زيد أو عمرو، فإن كان الأمر على غير دعواه فالجواب أن يقول: لم الق واحداً منها أو كليهما<sup>(٢)</sup>.

وعرض سببويه أيضاً (لم) للمنقطعة وبث دلالتها مستبطاً إياها من المتكلم والمخاطب والقصد والفائدة بينهما، فقد قال: ((هذا باب لم منقطعةً وذلك قوله اعمرو عندك لم عندك زيد؟ ويدل ذلك على أن هذا الآخر منقطع من الأول قول الرجل إنها لإبل ثم يقول لم شاء يا قوم فكما جاءت لم هنا بعد الخبر منقطعةً كذلك تجيء بعد الاستفهام وذلك أنه حين قال اعمرو عندك؟ فقد ظن أنه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد أن استغنى كلامه وكذلك إنها لإبل لم شاء إنما أدركه الشك حيث

(١) شرح كتاب سببويه للمعتبرافي: ٤١١/٣، وينظر: شرح المفصل: ٦٦٨/٨.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٥٨/٢.

مضى كلامه على اليقين... ومن ذلك أيضاً أ عندك زيد لم لا كأنه حيث قال أ عندك زيد كان يظن أنه عنده ثم لدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال أم لا<sup>(١)</sup>.  
ونجد هذا النص يبين أن المتكلم يعبر عن فكرة يستفهم عنها أول الأمر، نحو:  
أ زيد عندك؟ فيتوقع وجود زيد عند المخاطب ثم تتفاج له فكرة فيستدرك بوساطة  
(أم) لينبه المخاطب بها، فما دار في ذهن المتكلم نقله بإشارة سيميائية إلى المخاطب  
وهي (أم) التي بمنزلة الوسيط لينقل ما يطرا على فكر المخاطب من انحراف عن  
الوضع الذي كان عليه في بداية الفكرة وما آلت إليه من تغير واختلاف، قال  
السيرافي: ((قوله: أعمرو عندك أم عند زيد؟). كأنه استفهم عن الأول بقوله: أعمرو  
عندك؟ وفي ذيته الاقتصاد عليه ثم لدركه في زيد من الشك ما أدركه من عمرو  
فقال عنه))<sup>(٢)</sup>.

وقد شرح الرضي قول سيبويه (أ زيد عندك أم لا؟ فقال: ((وقال سيبويه: (لم)  
في قوله: أ زيد عندك أم لا: منقطعة، كان عند المسائل أن زيداً عنده، فاستفهم ثم  
دركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده، فقال: لم لا، وإنما عدتها منقطعة لأنه لو  
سكت على قوله: أ زيد عندك، لعلم المخاطب أنه يريد: أ هو عندك أم ليس عندك؟  
فلا بد أن يكون لقوله: أم لا؟ فائدة متجدة، وهي تغير ظن كونه عنده إلى ظن أنه  
ليس عنده، وهذا معنى الانقطاع والإضراب)).<sup>(٣)</sup>

فما يجري بين المتكلم والمخاطب هو ما يحدد دلالة (لم) لأنها سؤال وجوب  
يجري بين شخصين بما لم يؤخذ ذلك بالحسبان لا يمكن الوقوف على دلالة  
الترلkip التي ترد فيها (لم).

(١) الكتاب: ١٧٤، ١٧٢/٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/٤١٧، مو بتنظر: الأصول في النحو: ٢/٥٨، شرح المفصل:  
٨/٦١٩.

(٣) شرح الكافية للرضي: ٤/٤١٩.

## ٩. مراتب الضمائر:

المضمرات من الموضوعات لالنحوية التي لها ارتباط وثيق بسياق حاليها، وذلك أنها كنایات عن أطراف العملية الخطابية للمتكلم والمخاطب والغائب، لذلك لا يُؤتى بها إلا مع أحوالها المترنة بها وإنما كانت أشياء مبهمة لدى السامع، وتتأثر أهمية الضمائر من وظيفتها الدلالية التي تؤديها في الجملة العربية ما لا يتوفره غيرها من الأسماء، إذ يُؤتى بها إيجازاً واختصاراً، إذ يستغني المتكلم بحرف واحد عن اسم بأكمله، وبها يُؤمن للبس على المخاطب لأنها كنایات عن أشخاص مترنة بأحوالها، إذ يقول ابن يعيش: ((إِنَّمَا أَنْتِ بِالْمُضْمِرَاتِ كُلِّهَا لَمْ تُسْرِبْ مِنِ الْإِيْجَازِ وَاحْتِرازاً مِنِ الْإِلْبَاسِ، فَلَمَّا أَتَيْتَ الْإِيْجَازَ فَظَاهِرَ لَأَنَّكَ تَسْتَغْنُ بِالْحُرْفِ الْوَاحِدِ عَنِ الْإِنْسَمِ بِكُمَالِهِ فَيَكُونُ ذَلِكُ الْحُرْفُ كَجُزْءٍ مِنِ الْإِنْسَمِ. وَلَمَّا أَلْبَسْتَ الْإِلْبَاسَ فَلَأَنَّ الْأَسْمَاءَ الظَّاهِرَةَ كَثِيرَةُ الْاشْتِراكِ... وَلَيْسَ لِلْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ أَحْوَالٌ تَفَرَّقُ بِهَا إِذَا تَبَسَّطَ وَإِنَّمَا يَزِيلُ الْالْبَاسَ مِنْهَا فِي كَثِيرٍ مِنْ أَحْوَالِهَا الصَّفَاتِ... وَالْمُضْمِرَاتِ لَا لَبْسُ فِيهَا فَإِنْسَنَتْ عَنِ الصَّفَاتِ لَأَنَّ الْأَحْوَالَ الْمُقْتَرَنَةَ بِهَا قَدْ تَفَنَّى عَنِ الْمُخَاطِبِ حَضُورُ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطِبِ وَالْمَشَاهِدَةِ لِهِمَا وَتَقْدِيمُ نَكْرِ الغَائِبِ الَّذِي يَصِيرُ بِهِ بِعِزْلَةِ الْحَاضِرِ الْمُشَاهِدِ فِي الْحَكْمِ))<sup>(١)</sup> لذلك نجد سياق الحال لا غنى عنه في التحليل اللغوي للضمائر وصولاً إلى المعنى الدلالي في ذهن المتكلم من خلال اقتران الضمائر بأحوالها ومحيطها الكلامي.

فكان عد الضمير نوعاً من أنواع المعرف عند النحوين لمرتبته بالأكثر الدلالي والمعنى الذي تنقله هذه اللفظة إلى ذهن المخاطب، وكونه عارفاً الاسم الذي يعود عليه الضمير، فهذا هو المصوّغ الذي حمل المتكلم على عدم تكرار الاسم والاستغناء عنه وهذا ناتج من طباعية اللغة التي تصاغ حسب ما يريد المتكلم، وتحقق له الإيجاز الذي يتبعه ويطمئن إلى أن المخاطب قادر على فهم حدّثه.<sup>(٢)</sup>

(١) شرح للفصل: ٢١/٣.

(٢) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ١٢٢، ٢١.

وكان سيبويه قد أدرك ذلك كله إذ نجده يعالج مسائل الضمائر في ضوء سياق الحال وعاصره، وينفذ إلى تحليل ظواهر المضمرات في ضوء أطراف العملية الكلامية، ومعياره الأساس في ذلك للمنكلم، لذلك كان ترتيب الضمائر عند سيبويه تبعاً لمبدأ القرب من المنكلم، فضمير المنكلم يحتل المرتبة الأولى في الحديث لأنه الأعرف، ويأتي المخاطب في المرتبة الثانية، ثم يكون الغائب وإضماره.<sup>(١)</sup> إذ قال السيرافي: ((واعرفهم المنكلم ثم المخاطب ثم الغائب، وإنما صار المنكلم أعرف لأنه لا يوهنك غيره... لأن الذي يسمع كلامه إن لم يكن بينهما حجاب فهو يعلمه ويسمع كلامه، وإن كان بينهما حجاب فقد لحس كلامه بسمعه إياه.. والمخاطب يتلو المنكلم بالحضور والمشاهدة، وأضعفهما تعريفاً كنایة الغائب لأنها تكون كنایة عن معرفة ونكرة)).<sup>(٢)</sup>

وفي ضوء ذلك عرض سيبويه مسألة اتصال الضميرين المختلفي للرتبة المفعولين لفعل واحد متعدّلها نحو: اعطانيك واعطانيه، واعطيتكه واعطاكم. فإذا كان الضميران أحدهما منكلم والأخر مخاطب وجب أن يبدأ بالمنكلم قبل المخاطب، ولا يجوز أن يبدأ المنكلم بالمخاطب قبل نفسه وهو قبيح لا تكلم به العرب في نحو: اعطاكني، أو اعطاهوني إذا كان الثاني غائباً.<sup>(٣)</sup> وقد فسر ذلك معتمداً على السياق الحالى الذى جرى في التخاطب، فقال: (( وإنما قبح عند العرب كراهيته أن يبدأ المنكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقول: أعطاك إياي، وأعطيه إياي، فهذا كلام العرب)).<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر: الكتاب: ٣٦٤/٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/٢-١٠٢-١٠٣، شرح المفصل: ٣/٣-٢١-٢٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٦٤-٣٦٣/٢.

(٤) الكتاب: ٣٦٤/٢.

فَلَمَّا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ أَقْرَبَ عَنْ سِيِّدِهِ وَجَبَ أَنْ يُبَدِّأْ بِهِ أَوْ لَا يَقْبَلُ الْمُخَاطِبَ،  
وَالْعُلَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْأُولَى أَنْ يُبَدِّأَ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ لَأَنَّهَا أَعْرَفُ وَاهِمُ عَنْهُ.<sup>(١)</sup> وَيَقْهِمُ  
عَنْ كَلَامِ سِيِّدِهِ أَنَّهُ عَدَ مَرَاعِيَّةً تَرْتِيبَ الضَّمَائِرِ يَتَوَجَّبُ الاتِّصَالُ، لَمَّا خَلَفَ ذَلِكَ  
فَيَتَوَجَّبُ الْانْفَسَالُ لِلضَّمَيرِيْنَ وَلَا يَجُوزُ اتِّصَالُهُمَا.<sup>(٢)</sup>

لَمَّا لَذَا كَانَ الضَّمَيرُ لَنْ لَحِدهُمَا مُخَاطِبٌ وَالآخَرُ غَايَّ، فَيَجِبُ عَنْ سِيِّدِهِ أَنْ  
يُبَدِّأَ الْمُتَكَلِّمُ بِالْمُخَاطِبِ قَبْلَ الْغَايَّ، نَحْوَ: اعْطِيْتَكَ، وَقَدْ اعْطَيْتَكَ، وَلَا يَجُوزُ  
اعْطَاهُوكَ، وَهُوَ قَبِيحٌ أَيْضًا بِعِنْزَلَةِ الْغَايَّ وَالْمُخَاطِبِ إِذَا بُدِّئَ بِهِمَا قَبْلَ الْمُتَكَلِّمِ.<sup>(٣)</sup>  
وَيَفْسُرُ ذَلِكَ سِيِّدِهِ فِي ضَوْءِ مَيَاجِ الْحَالِ أَيْضًا إِذَا قَالَ: ((وَلِمَا كَانَ الْمُخَاطِبُ  
أُولَى بِأَنْ يُبَدِّأَ بِهِ، مِنْ قَبْلِ لَنِ الْمُخَاطِبِ أَقْرَبَ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ مِنَ الْغَايَّ، فَكَمَا كَانَ  
الْمُتَكَلِّمُ أُولَى بِأَنْ يُبَدِّأَ بِنَفْسِهِ قَبْلَ الْمُخَاطِبِ، كَانَ الْمُخَاطِبُ الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ مِنَ الْغَايَّ  
أُولَى بِأَنْ يُبَدِّأَ مِنَ الْغَايَّ)).<sup>(٤)</sup>

فَالْمُتَكَلِّمُ عَنْ سِيِّدِهِ هُوَ الْأَسَاسُ فِي تَرْتِيبِ الضَّمَائِرِ تَبَعًا لِمَبْدَأِ الْاقْرَبِ،  
فَضَمَيرُ الْمُتَكَلِّمُ يُؤْدِي أَنْفُسَ الضَّمَائِرِ، لَأَنَّهُ لَا يُشَرِّكُ فِيهِ إِثْنَانٌ فَلَا يَذْهَبُ الْمُخَاطِبُ  
إِلَى تَصْوِيرِ غَيْرِ الْمُتَكَلِّمِ. لَمَّا ضَمَيرُ الْمُخَاطِبِ فَتَكُونُ مَرْتَبَتُهُ بَعْدَ مَرْتَبَةِ ضَمَيرِ  
الْمُتَكَلِّمِ؛ لَأَنَّهُ حِينَما يَطْلُقُهُ الْمُتَكَلِّمُ يَكُونُ مَعَهُ لَكُثُرٍ مِنْ شَخْصٍ فَيَتَوَجَّبُهُ الْمُخَاطِبُ إِلَى  
أَكْثَرِ مِنْ صَوْبِ لَاْحِتمَالِ الْمَفْصُودِ.<sup>(٥)</sup>

(١) يُنَظَّرُ: شَرْحُ المَفْصِلِ: ٥١/٣.

(٢) يُنَظَّرُ: شَرْحُ كِتَابِ سِيِّدِهِ لِلسِّيرِافِيِّ: ١٢٦/٣.

(٣) يُنَظَّرُ: لِلكِتَابِ: ٣٦٤/٢.

(٤) الْكِتَابُ: ٣٦٤/٢.

(٥) يُنَظَّرُ: الْمَقْتَضِيُّ: ٤/٢٨١.

## ١٠. التعريف بالألف واللام:

التعريف حادث على الأسماء؛ لأنَّ الاسم نكرة في أول لمره، مبهم في جنسه ثم يدخل عليه ما يفردء بالتعريف حتى يكون النقطة لواحد دون سائر جنسه، كقولنا: رجل، فيكون هذا الاسم لكل واحد من الجنس ثم يحدث عهد المخاطب لواحد بعينه، فيقول: الرجل، فيكون مقصوراً على واحد بعينه، لذلك إنَّ النكرة سابقة لأنها اسم الجنس الذي لكل واحد منه مثل اسم سائر أمه، والتعريف ثانٍ لأنَّه به للحاجة إلى الحديث عن كل واحد من أشخاص ذلك الجنس.<sup>(١)</sup> فالتكير هو الشيوع وعليه فالنكرة هو ما دل على ما هو شائع في جنسه وعلم.<sup>(٢)</sup> أما التعريف فهو تخصيص الشيء وتعيينه، وعليه تكون المعرفة ما خص واحداً بعينه من جنسه.<sup>(٣)</sup>

ولما كان التعريف طارئاً على الأسماء، فإنَّ الأمور التي تتقد الأسماء من الشيوع إلى التخصيص أو التعيين ما هي إلا قرائن لفظية أو حالية، تقترب بالاسم فتنتقله من حالة التكير إلى حالة التعريف، وتبعاً لهذه الأمور كانت المعرفة خمسة أشياء كما حددها النحويون ابتداء بسيبوه بقوله: ((فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة إذا لم ترد معنى التسوين والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار)).<sup>(٤)</sup>

فهذا التقسيم مبني على أساس هذه القرائن للفظية والحالية التي تقترب بالاسم فتجعله معرفة، والألف واللام قرينة لفظية وظيفتها التعريف وقد لدرك سيبويه أنَّ هذه القرينة لإفاده المخاطب التعيين أو التخصيص، إذ يستعين بها المتكلِّم لتعريف مخاطبه ما يعرفه هو، فقال سيبويه: ((ولما الألف واللام فتحوا للرجل والفرس والبعير وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٤٩٢/٥.

(٢) يُنظر: الكليات: ٢٢٩.

(٣) يُنظر: التعريفات، الجرجاني: ٢٢١.

(٤) الكتاب: ٥/٢.

دون سائر أمه لأنك إذا قلت: مررت برجل فإنه إنما زعمت أنك إنما مررت  
بوحد ممْن يقع عليه هذا الاسم لا تزيد رجلاً بعينه يعرفه المُخاطب، وإذا دخلت  
الألف واللام فإنما تذكره رجلاً قد عرفه فقول الرجل الذي من أمره كذا وكذا  
ليتوهم الذي كان عهده ما تذكر من أمره) (١).

فلاحظ سيبويه هنا كعادته يرجع الألفاظ إلى محيط استعمالها مسترجعاً  
عناصرها الخطابية، لينفذ إلى تفسيرها وإيضاح قاعدتها اللحوية، فالالف واللام أداء  
ل沽طية يُتَّخذُها المتكلّم لإفادة المُخاطب، فالامر في تحرير التعريف بوساطة هذه  
الأداة معقود بالمخاطب لا بغيره، إذ يقول أبو سعيد السيرافي: ((اعلم لن التعريف  
معلق بمعرفة المُخاطب دون المتكلّم، وقد يذكر المتكلّم ما يعرفه هو ولا يعرفه هو  
فيكون منكراً كقول الرجل لمخاطبه: في دار الرجل بستان، وعندى صديق لي،  
وهو لا يعرف الرجل بعينه والبستان)) (٢) وهذا ما صرّح به الأعلم، وابن عيسى  
أيضاً (٣).

فالتعريف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم المُخاطب، فإذا تحدث المتكلّم بكلام معلوم  
لديه مجهول لدى المُخاطب، كان كلامه نكرة، لأن الكلام في تعريفه وفي تذكره  
يعتمد على معرفة المُخاطب، فإذا قلت: في داري رجل، فقد عرفت المُخاطب أنَّ  
في دارك رجلاً، ولكن المُخاطب لا يعلم من هذا الرجل فعدَ الكلام نكرة.

لذلك لِـ التحويين اعتمدوا على معيارين أساسيين في الحكم على الكلمة  
بتذكرِ أو تعريفِ هما: المعيار الشكلي، والمعيار الدلالي، وينطوي تحت باب  
المعيار الدلالي علم المُخاطب إذ يُعدُ الجانب المهم في هذا المعيار، ولذلك لم تُؤثِّر  
كثيراً في مسائل التعريف والتذكر التي بحثها النحويون في كتبهم (٤).

(١) الكتاب: ٥/٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/٣٨.

(٣) ينظر: النكت: ٢١٦، شرح المفصل: ٥/٤٩٢.

(٤) ينظر: التعريف والتذكر بين الدلالة والشكل، د. أحمد محمود نحلة: ١٧.

## ١١. كاف (رويد):

(رويد) تصنف عند النحوين في ضمن أسماء الأفعال التي هي ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها، وفي عملها<sup>(١)</sup>. واصل (رويد) لـ زيداً إِرْوَاداً أي: أمهله إمهاً، فصغروا الارولد بحذف زيادته وهو الهمزة والألف تصغير الترخيم، واستعملوه مصدرأً ذاتياً عن فعله وهو (أرْوَد)<sup>(٢)</sup>. ويقال: فلان يمشي على رويد، يوزن عُود أي: على مهلٍ، وتصغيره (رويد)، وتقول: رويدك عراً، أي: أمهله، وهو مصغر تصغير الترخيم من إِرْوَاد مصدر أرْوَد يُرْوَد<sup>(٣)</sup>.

ورُويَد هذه في بعض أحوالها قد تلحقها الكاف في الاستعمال، فيقال: رويدك أو رويدكم أو رويدكن زيداً، تبعاً لجنس المخاطب وعده، وذلك إذا استعملت للأمر قال سيبويه: ((اعلم أن رويد تلحقها الكاف وهي في موضع (إفعال)) وذلك قوله: رويدك زيداً، ورويدكم زيداً)<sup>(٤)</sup> وهو يعُدُّ هذه الكاف حرفآً مجرداً من معنى الأسمية للخطاب خلافاً لمن قال باسميتها وأنها إما أن تكون في موضع رفع أو في موضع نصب، وقد عذر سيبويه ذلك خطأً لأن المضمرین هنَا فاعلون، وعلامة المضمرین للفاعلين الواو، وإنما جاءت هذه الكاف توكيداً وتخصيصاً<sup>(٥)</sup>.

ونجد سيبويه يبحث مسألة لحاق الكاف رويداً على وفق عنصري العالية الخطابية المتكلم والمخاطب وما يجري بينهما من حديث ودلالة الحال وأثرها في إخراج الكلام على وفق عرض المتكلم وقطنة مخاطبه، لأن رويد قد تلحقها المتكلم الكاف فيقول: رويدك زيداً، وقد لا تلحقها فيقول: رويد زيداً، ولا يتغير في المعنى

(١) شرح ابن عقيل: ٣٠٢-٣٠٣/٢.

(٢) ينظر: حلقة الخضرى: ٢١١/٢، النحو الواقى، عباس حسن: ١٤٤/٤.

(٣) ينظر: اللسان: ١٩٠/٣ (رود)، مختار الصحاح: ٢٦٣.

(٤) الكتاب: ٢٤٤/١.

(٥) ينظر: الكتاب: ١/٢٤٤-٢٤٥، شرح كتاب سيبويه للسيوفى: ١٤٦/٢، ١٤٧-١٤٨، شرح المفصل:

١٩٠/٤

شيء لذا نجد سيبويه يفسر هذه المسألة بقوله: ((وَهَذِهِ الْكَافُ الَّتِي لَحِقَتْ رُوِيدًا إِنَّمَا لَحِقَتْ لِتَبَيَّنِ الْمُخَاطَبَ الْمُخْصُوصَ لِأَنْ رُوِيدًا تَقْعُدُ لِلْوَاحِدِ وَالْجَمِيعِ وَالذِّكْرِ وَالْأَنْثَى فَإِنَّمَا أَدْخِلَ الْكَافَ حِينَ خَافَ الْأَنْتَابَسُ مَنْ يَعْنِي بِمَنْ لَا يَعْنِي وَإِنَّمَا حَذَفَهَا فِي الْأُولَى اسْتِغْنَاءً بِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ لَهُ لَا يَعْنِي غَيْرَهُ))<sup>(١)</sup>.

وهذا يعني أن رoidاً ما دلت استعمالات مختلفة حسب جنس المُخَاطَبِ وعده، فإن هذا الأمر من شأنه أن يوقع اللبس عند المُخَاطَبِ، فلا يستطيع المتكلم أن يوصل رسالته بوضوح لمن يخاطبه، فامتداعي ذلك أن يعمد المتكلم إلى استعمال أداة تبيينية تميز مخاطبه من غيره وتدفع اللبس المحتمل وقوعه فكانت الكاف تؤدي هذا الغرض لذا فإن هذه المسألة متعلقة بما يجري بين المتكلم والمُخَاطَب<sup>(٢)</sup>.

وقد يعمد المتكلم أيضاً إلى الاستغناء عن هذه الكاف فيخاطب بـ(رويد) مجردة عندما يأمن اللبس بعلم المُخَاطَبِ أنه لا يعني غيره، وقد يتحققها مع علم المُخَاطَبِ ف تكون توكيداً، وحال الكاف هنا كحال حرف النداء عند سيبويه قال: ((فَلَحَاقَ الْكَافُ كَفُولَكَ يَا فَلَانُ لِلرُّجُلِ حَتَّى يَقْبِلَ عَلَيْكَ وَتَرْكُهَا كَفُولَكَ لِلرُّجُلِ: أَنْتَ تَقْبِلُ بِذَذَا كَانَ مُقْبِلًا عَلَيْكَ بِوْجَهِهِ مُنْصِتاً لَكَ، فَتَرَكْتَ يَا فَلَانُ حِينَ قَلْتَ لَنْتَ تَقْبِلُ اسْتِغْنَاءً بِإِقْبَالِهِ عَلَيْكَ، وَقَدْ تَقُولُ أَيْضًا: رُوِيدَكَ لِمَنْ لَا يَخَافُ أَنْ يَلْتَبِسَ بِسِواهِ تُوكِيدًا كَمَا تَقُولُ لِلْمُقْبِلِ عَلَيْكَ الْمُنْصِتَ لَكَ: أَنْتَ تَقْبِلُ ذَذَا يَا فَلَانُ، تُوكِيدًا))<sup>(٣)</sup>.

فنجد سيبويه يبين تأثير حال المُخَاطَبِ في الزيادة في مبني كلمة أو النقص فيها، فكلمة (رويد) تتحققها الكاف تبعاً لما يجري بين المتكلم والمُخَاطَبِ، فإذا كان المُخَاطَبُ بينه وبين المتكلم مباشراً، كان يراه المتكلم يفعل شيئاً حذف الكاف، أمّا لذا كان المُخَاطَبُ في جماعة وأراد المتكلم أن ينبيه الحقَّ الكاف مخافة الالتباس على

(١) الكتاب: ٢٤٤/١.

(٢) ينظر: العلل اللغویة في كتاب سيبويه: ٦٦.

(٣) الكتاب: ٢٤٤/١.

انه يسوع المتكلم ان يلحق هذه الكاف وان يكن ثمة لبس قياساً على النداء في إقبال المُخاطب، فنلاحظ هنا التفات سيفويه لعلاقة المتكلم بالمخاطب من حيث القرب أو بعد المكاني وأثرهما في بناء الكلام علامة على اثر حال المُخاطب وتفاعلاته مع المتكلم في تباين العبارة اللغوية<sup>(١)</sup>.

عبارة المتكلم هنا يحدّها حال المُخاطب لا غير، فإقبال المُخاطب على المتكلم يجعل دخول الكاف على رويد توكيداً، لـما إذا كان للمُخاطب بعيداً منصرفأ عن المتكلم، فلحاق الكاف بـ(رويد) لتحقيق الإقبال من لدن المُخاطب، فسيفویه يلاحظ ان الكلام يجري بين متحدث ومُخاطب وان هذا المُخاطب ينبغي ان يكون مقبلاً عليه منصتاً له لأنَّ الكلام لا جدوى منه لـما لم يكن له مستمع يعيه<sup>(٢)</sup>. لذلك لـما النظر إلى هذه الكلمة والحرف اللاحق بها بمعزل عن المتكلم والمُخاطب وحالته والسوق الذي وردت فيه لا يوضح دلالتها، وهذا ما أحسن به سيفويه فوجد لـما المتكلم والمُخاطب والحال التي يكونان عليها هو المحدد للمعنى الذي عبرت عنه هذه اللفظة<sup>(٣)</sup>.

## ١٢. الرفع والنصب بعد حتى وإن:

(حتى) و(إذن) من الأدوات الداخلة على الأفعال المضارعة، وتعمل فيها النصب، وقد يبقى الفعل بعدهما على رفعه. ففي قولنا: سرت حتى انخلهما، يكون لهذا الفعل وجهاً اعرليبياً هما: الرفع والنصب وكذلك إذن، قد نجد الفعل بعدهما

(١) ينظر: نظرية النحو العربي: ٩٥، الدلالة والتقعيد النحوي: ٤١٦-٤١٥.

(٢) ينظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية (البحث): ٩١، مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٨٧.

(٣) ينظر: مراعاة للمخاطب في النحو العربي: ٨٧.  
٢١٧

منصوباً في نحو: إذن اظنك صلفاً، وقد يكون مرفوعاً، ولا بدّ لكلّ وجه من هذين الوجهين معنى يتحققه. فمعنى الرفع غير معنى النصب بعد هاتين الأداتين<sup>(١)</sup>.

وقد تناول سيبويه هذه المسألة وبحثها في ضوء سياق الحال والموقف الذي يجري فيه نطق الجملة، وقد فسرَ معنى هذين الوجهين الإعرابيين المصاحبين لجملة (حتى) و(إذن)، فجعل لكلّ وجه معنى يؤديه ويكون ذلك متوقفاً على قصد المتكلم إذ إنَّ قصد المتكلم هو الذي يحدد الوجه الإعرابي الجائز ومن ثم تفسير الجملة في ضوء ذلك للوصول إلى المعنى المراد. ففي جملة حتى، يكون معنى الرفع ومعنى النصب تبعاً لما يقصد المتكلم ولا يمكن تفسير الجملة إلا من خلاله ففي جملة سرت حتى ادخلها يقرُّ سيبويه أن في فعلها وجهين: الرفع والنصب ولكلّ من هذين الوجهين يجعل سيبويه تفسيرين له مراعياً قصد المتكلم، فالنصب بعد (حتى) على وجهين: ((أددهما أن الدخول غالية لمسيرك)، وذلك قوله: سرت حتى ادخلها، كانك قلت: سرت إلى أن ادخلها... لما للوجه الآخر: فإن يكون المسير قد كان والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار أن وفي معناها...)).<sup>(٢)</sup>

أي أن معنى النصب بعد حتى أنه إذا قصد المتكلم أن يجعل الدخول غاية لمسيره وأنه لم يقع، أو أنه يقصد أن يجعل الدخول سبباً للسير مثل كي، لما الرفع بعدها فعل وجهين أيضاً، أحدهما: ((سرت حتى ادخلها تعني أنه كان دخول متصل بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت: سرت فإذا دخلها، فادخلها هنا على قوله: هو يدخل وهو يضرب، إذا كنت تخبر أنه في عمله، وإن عمله لم ينقطع.. لما الوجه الآخر: فإنه يكون السير قد كان وما أشبهه، ويكون الدخول وما أشبهه الآن...)).<sup>(٣)</sup>

(١) ينظر: معنى النحو: ٣٢٤/٣ - ٣٢٦ وينظر: ٣٠٤-٢٩٩/٣.

(٢) الكتاب: ١٧/٣.

(٣) الكتاب: ١٨-١٧/٣.

وهذا يعني أن المتكلّم إذا قصد أن يجعل الدخول في حال المسير متصلةً معه فإنّ الفعل يأتي بعد حتّى مرفوعاً لدلالته على الحال خلافاً لما دلّ على الاستقبال فإنه يأتي منصوباً. فالرفع والنصب بعد حتّى متعلق بقصد المتكلّم إذ قال الرضي: ((إذا أردنا أن نبين متى يُرفع المضارع بعد حتّى ومتى يُنصب، فلنا: ذلك إلى قصد المتكلّم، فإنّ قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتّى لما في حال الإخبار، أو في الزمن المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضية، وجب رفع المضارع... وإن قصد المتكلّم أن مضمون ما بعد حتّى سيحصل بعد زمان الاخبار، وجب النصب، وكذا يجب للنصب أن لم يقصد، لا حصوله في أحد الأزمنة الثلاثة ولا عدم حصوله فيها، بل يقصد كونه متربقاً مستقبلاً في وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة أو عرض مانع من حصوله))<sup>(١)</sup>.

وجعل سيبويه أيضاً قصد المتكلّم لغوصل في الوصول إلى معنى الرفع ومعنى النصب بعد إبن، فقد قال: ((وتقول إذا حدثت بالحديث: ابن أظنه فاعلا، وبذن اخالك كاذبا، وذلك لأنك تخبر أنك تلك الساعة في حال ظنٍ وخبلة... ولو قلت: ابن أظنك، تزيد أن تخبره أن ظنك سيقع لنصب، وكذلك ابن يضربك، إذا أخبرت أنه في حال ضرب لم ينقطع))<sup>(٢)</sup> فنجد سيبويه ينفذ إلى إدراك العلاقة في تفسير كل وجه إعرابي بين قصد المتكلّم والمعنى المترتب على الجملة، وواضح بذلك انه تتبّه إلى اثر المتغيرات الخارجية كالمتكلّم وموقفه الخاص في اختيار احد وجهين جائزين في مقاييس النحو، وواضح بذلك انه يرسم لأبناء اللغة أن يساوّفوا المتغيرات الخارجية والوجوه الجلّزة المناسبة عند استعمال اللغة<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح الكافية: ٤/٥٨-٥٩ وينظر: معلني للنحو: ٣/٣.

(٢) الكتاب: ١٦/٣.

(٣) ينظر: نظرية النحو العربي: ٩٣.

## ١٢. اضمار (أن) بعد حتى وكيفي:

لما وجد النحاة الفعل المضارع قد يأتي منصوباً بعد أدوات الأصل فيها عددهم أن تختص بالأسماء فتعمل فيها الجر، لستوففهم هذا الأمر ودعاهم إلى إيجاد العطل لذلك، كي لا يمسير خلاف قواعدهم في الأدوات إذ إن الاختصاص يهين الأداة للعمل ولا يجوز لعامل الأسماء أن تعمل في الأفعال<sup>(١)</sup>.

فلذلك عندما وجدوا الفعل المضارع منصوباً بعد (اللام و حتى وكيفي) وهذه الأدوات من عوامل الأسماء تعمل فيها الجر أدى ذلك إلى انقسامهم على مذهبين يذهب كل منهما إلى إيجاد ما يبرر هذا النصب ومن ثم للتتوافق مع ما أثبتوه.

فقد ذهب سيبويه والبصريون إلى أن الفعل للمضارع بعد هذه الأحرف لم ينتصب بها بلما هو منصوب بغيرها، وهي (أن) مضمرة بعد هذه الأحرف، ومن دون هذا الإضمار يكون الكلام محلاً لأن هذه الأحرف إنما تعمل في الأسماء وبإضمار (أن) يصدق ذلك لأن (أن) والفعل بمنزلة اسم واحد<sup>(٢)</sup>. لما الكوفيون فقد أغناهم مذهبهم عن التولوج في قضية الإضمار والتقدير لأنهم قرروا أن هذه الأحرف هي ناصبة نفسها وهي بمنزلة أن وليس التي للخض<sup>(٣)</sup>.

لما كي ففي أمر دخولها على المضارع تفصيل، فمذهب سيبويه أنه لا تكون ناصبة للفعل بنفسها بمنزلة أن وذلك حين تكون مصدرية، وإنما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام لفظاً كقوله تعالى: «لَكُنْ لَا تَأْسُوا هُمْ» (الجديد: من الآية ٢٣) وقوله تعالى: «لَكَنْ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ» (الأحزاب: من الآية ٣٧) أو تقديراً نحو: جئتكم كي تكرمني، إذا فترت أن الأصل لكي، فإن لم تقدر اللام

(١) ينظر: العطل في النحو: ٧٤-٧٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/٥-٦، والمقتضب: ٢/٢، ٣٨، شرح المفصل: ٧/٤٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٧/٤٢، شرح للتصریح: ٢/٢٨٧.

كانت كي حرف جر بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل وكانت أن المضمرة بعدها إضماراً لازماً<sup>(١)</sup>.

وأغلبظن أن (أن) هذه التي لزم النحويون إضمارها بعد الأحرف التي أصل عملها الجر إنما لتزدي وظيفة التهيئة، بين عوامل الأسماء والأفعال تماشياً مع الصنعة اللفظية، أمّا من ناحية المعنى فلا وجود لها ولذلك قال سيبويه: ((واعلم أن (أن) لا تظهر بعد (حتى وكيف) كما لا يظهر بعد (إنما) الفعل في قوله: إنما أنت منطلاً انتلقت))<sup>(٢)</sup>.

لذلك نجد سيبويه يرجع علة عدم إظهار (أن) هنا إلى المُخاطب لأنَّ علم المُخاطب بأنَّ هذه الأحرف لا تدخل على الأفعال يكفي عن إظهار أنَّ بعدها، فهو يُعلّم عدم إظهار (أن) بعد (حتى) و(كيف) بقوله: (... واكتفوا عن إظهار (أن) بعدهما بعلم المُخاطب أنَّ هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل، وأنهما ليسا مما يعمل في الفعل وإن الفعل لا يحسن بعدهما إلا أن يحمل على أن)).<sup>(٣)</sup>

وتلاحظ أن استاد سيبويه في هذا النص إلى المُخاطب مختلف لأنَّ من عادة سيبويه أن يحل النصوص في صورة مراعاة المُخاطب أو يوجه المتكلّم إلى مراعاته كي يصل المعنى إليه بيسير السهل لأنَّ غاية المتكلّم، لما المُخاطب هنا فيجب أن يكون مثاليًّا من أصحاب السليقة اللغوية كي يكون على معرفة بعوامل الأسماء وعوامل الأفعال وبقواعد النحوية. وبذلك يجب أن يكون المتكلّم والمُخاطب مع هذا الأمر على مستوى واحد في السليقة. ويدو أنَّ ما انتهجه سيبويه في تفسير هذه الظاهرة إنما هو منهج سيبويهي قد يكون منفرداً فيه وقد يمثل حجر الأساس لكثير من مناهج التفسير المياقي بعد سيبويه.

(١) ينظر: الكتاب: ٦/٣، شرح المفصل: ٧٤٤-٧٤٥، التسهيل: ٢٢٩، شرح قطر للندي:

٥٨، مقتني الليب: ٢٤١-٢٤٢.

(٢) الكتاب: ٧/٣.

(٣) الكتاب: ٧/٣.

#### ١٤. (ها) التنبية وأسماء الإشارة والضمائر:

(ها) بفخامة الألف، كلمة تنبية للمخاطب يُنْبِيُّ بها على ما يساق إليه من الكلام، وهي (هاء) مركبة مع (الألف) ف تكون على حرفين كـ(لا) و(ما) غير أن ألفها قد تمحض في الخط لكثر الاستعمال، وهي ثابتة لفظاً، فتقول: (هاؤلاء) بثبوت الألف، و(هؤلاء) بحذفها<sup>(١)</sup>.

وكثير ما تستعمل (ها) للتنبية مع أسماء الإشارة لأن تعريفها بما يقترن بها من إشارة المتكلم الحسية، فجيء في أوائلها بحرف ينبيء به المتكلم المخاطب، حتى يلتفت إليه وينظر إلى أي شيء يشير من الأشياء الحاضرة<sup>(٢)</sup>. ودلالة هذا الحرف (ها) تجعله مرتبطة بمحيطه الذي يولد فيه معتمداً على العلاقة التواصلية بين المتكلم والمخاطب، لأن التنبية بيان الشيء قصداً بعد سبقه ضمناً على وجه لو توجه إليه السامع الفطن بكليته لعرفه، لكن لكونه ضمنياً ربما يغفل عنه<sup>(٣)</sup>.

وهذا ما جعل التنبية مصاحباً للأسماء المبهمة لينتبه إليها المخاطب وتصير عنده بمنزلة الأسماء الظاهرة لإبهامها لوقعها على كل شيء من حيوان وجماجم، فافتقرت إلى تنبية المخاطب لها فلذلك كثُر التنبية في هذه الأسماء من حيث كانت تصلح لكل حاضر، والمراد واحد بعينه فقوى بالتنبيه لتحرير النفس على طلبها بعينه إذ لم تكن علاقة تعريف في لفظه<sup>(٤)</sup>.

وقد تشرك (ها) التنبية للمضمرات وأسماء الإشارة جميعاً، فيقال: ها أنت ذا وهذا أنا، وهو أنت ذا، وهذا أنت، قال تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ أُولَاء تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُم﴾ (آل عمران: من الآية ١١٩) وقد بحث سيبويه هذه المسألة معتمدأ فيها على آراء شيوخه، فأصل التركيب (ها أنت ذا) عند الخليل: ((إن (ها) هنا هي التي مع ذا إذا

(١) ينظر: شرح للطبع، ابن برهان: ٢٩١/١، لسان العرب: ٩/١٥ (ها).

(٢) ينظر: شرح المكافحة للرضي: ٨٠/٢.

(٣) ينظر: كشف اصطلاحات الفنون: ٢٦٤/٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٢٣/٨.

فَلَتْ: هَذَا، وَإِنَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَقُولُوا: هَذَا أَنْتَ، وَلَكُنْهُمْ جَعَلُوا لَنْتَ بَيْنَ هَا وَذَا، وَأَرَادُوا أَنْ يَقُولُوا: أَنَا هَذَا وَهَذَا أَنَا، فَقَدْمُوا (هَا) وَصَارَتْ أَنَا بَيْنَهُمَا)<sup>(١)</sup> وَقَدْ نَقَلْ سَيِّدُهُ عَنْ أَبِي الْخَطَابِ (ت ١٧٧هـ): ((إِنَّ الْعَرَبَ الْمُوْثَقَ بِهِمْ يَقُولُونَ: أَنَا هَذَا، وَهَذَا أَنَا))<sup>(٢)</sup> وَهَذَا مَا أَكْدَهُ يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ لِّيضاً، تَصْدِيقًا لِّقَوْلِ أَبِي الْخَطَابِ، أَنَّ الْعَرَبَ يَقُولُونَ: هَذَا أَنْتَ تَقُولُ كَذَا وَكَذَا)<sup>(٣)</sup>.

وَقَدْ فَسَرَ سَيِّدُهُ هَذَا النَّوْعُ مِنَ التَّرَكِيبِ اعْتِمَادًا عَلَى سِيَاقِهَا الْحَالِيِّ وَمَا يَجْرِي بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ جَاعِلًا كُلَّ ذَلِكَ أَسَاسًا فِي الْوَصْلِ إِلَى مَعْنَاهَا الْحَقِيقِيِّ، إِذَا قَالَ سَيِّدُهُ: ((إِنْ يَرِدْ بِقَوْلِهِ: هَذَا أَنْتَ، أَنْ يَعْرَفَهُ نَفْسُهُ كَائِنٌ يَرِيدُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ غَيْرَهُ، هَذَا مَحَالٌ وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَنْبَهِهِ كَائِنُهُ قَالَ: الْحَاضِرُ عِنْدَنَا أَنْتَ وَالْحَاضِرُ الْفَالِلُ كَذَا وَكَذَا أَنْتَ))<sup>(٤)</sup>.

وَيُمْكِنُ أَنْ نَفْهُمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا التَّرَكِيبَ لَهُ دَلَالَاتٌ: إِحْدَاهُمَا سُطْحِيَّةٌ وَهِيَ الإِشَارَةُ إِلَى الْمُخَاطَبِ إِلَى نَفْسِهِ، وَهِيَ أَمْرٌ مَحَالٌ، إِذَا يَقُولُ سَيِّدُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ((أَنَّكَ لَا تَشِيرُ لِلْمُخَاطَبِ إِلَى نَفْسِهِ وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا تَشِيرُ لَهُ إِلَى غَيْرِهِ))<sup>(٥)</sup> وَالْأُخْرَى عَسِيقَةٌ وَهِيَ الْمَعْنَى الَّذِي تَوَصَّلُ إِلَيْهِ سَيِّدُهُ مَعْتمِدًا عَلَى الْمُتَكَلِّمِ وَفَصْدِهِ وَالْمُخَاطَبِ وَمَعْرِفَتِهِ. قَالَ الرَّضِيُّ: ((وَاعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ الْمَرْادُ بِقَوْلِكَ: هَا أَنَا ذَا أَفْعَلْ: أَنْ تَعْرُفَ الْمُخَاطَبَ نَفْسَكَ وَأَنْ تَعْلَمَ أَنَّكَ لَستَ غَيْرَكَ، لَأَنَّ هَذَا مَحَالٌ، بَلِ الْمَعْنَى فِيهِ وَفِي: هَا أَنْتَ ذَا تَقُولُ وَهَا هُوَ ذَا يَفْعُلُ: اسْتَغْرِبُ وَقَوْعُ مَضْمُونِ الْفَعْلِ الْمَذَكُورِ بَعْدِ اسْمِ الإِشَارَةِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ أَوِ الْمُخَاطَبِ أَوِ الْغَلَبِ، كَائِنٌ مَعْنَى: هَا أَنْتَ ذَا تَقُولُ، وَهَا أَنْتَ ذَا يَضْرِبُكَ زِيدًا: أَنْتَ هَذَا الَّذِي أَرَى لَا مَنْ كَنَا نَتَوْقِعُ مِنْهُ أَلَا يَفْعُلُ مِنْهُ أَوْ

<sup>(١)</sup> الْكِتَابُ: ٣٥٤/٢.

<sup>(٢)</sup> الْكِتَابُ: ٣٥٤/٢.

<sup>(٣)</sup> يُنْظَرُ: الْكِتَابُ: ٣٥٥/٢.

<sup>(٤)</sup> الْكِتَابُ: ٣٥٥/٢.

<sup>(٥)</sup> الْكِتَابُ: ١٤١/١.

عليه مثل هذا الغريب)<sup>(١)</sup> وهذا أيضا إنما ي قوله المتكلم إذا قدر أن المخاطب يعتقد  
غائبا<sup>(٢)</sup>.

وفي الحقيقة أن دلالة الاستغراب لهذا التركيب مستعملة في لهجاتنا الدارجة،  
إذ لذا قد نستغرب قول المتكلم الذي لا يتوقع منه ذلك أبدا فنقول له: هذا لنت تقول  
كذا، أو نستغرب فعله فنقول: هذا أنت تفعل كذا.

#### ١٥. حكاية العلم بـ(من):

الحكاية بيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في كلامه<sup>(٣)</sup>. وحكاية (من) استفهام، وهو استباق والغرض به إعلام السامع أنه قد تقدم كلام هذا بعربه خوفاً من أن يكون قد عرض له غفلة عن استماع الكلام المتقدم<sup>(٤)</sup>. قال للرضى:  
((عرضهم في الحكاية أن يتبع المخاطب أن المسؤول عنه هو ما ذكره يعنيه لا  
بغيره حتى يكون نصاً))<sup>(٥)</sup>. و(من) تحكي النكارة والمعارف وكل يجري على  
طريقة خاصة به ولا تجوز الحكاية بـ(من) إلا بشرط منها: الأ يدخل على (من)  
حرف من حروف العطف، والأ يكون الاسم المحكي متبعاً بتابع من التوابع ما  
عدا العطف، فإن دخل على (من) حرف عطف لم تجز الحكاية لزوال اللبس، لأنه  
قد علم أن المسؤول عنه إنما الأول ولو لا ذلك عطف كلامه على الكلام المتقدم،  
وإنما لم تجز الحكاية إذا كان الاسم متبعاً لأن التابع يبين أن المسؤول عنه هو الاسم  
المتقدم<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح الكافية للرضى: ٤٣٢/٤.

(٢) ينظر: شرح للمفصل: ٢٣/٨-٢٤.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٨٥/٢.

(٤) ينظر: شرح للمفصل: ٤٥٣/٤.

(٥) شرح الكافية للرضى: ١٥٤/٣.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٨٨/٢.

وحكاية النكرة تختلف عن المعرفة مع (من) ففي النكرة يحكى بـ(من) وحدها وتتحقق بعلامات دالة على الاسم المحكى في إفراده وتشبيهه وجمعه وتأنيثه وتنكيره، فلا يكرر الاسم المحكى بعد (من)، لما في المعرفة فلا بد من ذكر الاسم المحكى بعد (من) فيكون باسمين، ففرقوا بين حكاية النكرة والمعرفة، لأن مسألة النكرة عن ذاتها لا عن صفتها، فإذا قال القائل: رأيت رجلاً، فقال المسائل: مَنْ؟ وجوب على المسؤول أن يقول: زيد أو عمرو، لأنه لا يعرف الرجل عيناً، فإذا قال: رأيت عبد الله، والسائل لم يورد ذلك إلا معتقداً أن المخاطب يعرفه، وقد يجوز أن يكون يعرف جماعة، لسم كل واحد عبد الله فيحتاج إلى التمعت لأن فسي المعرفة سؤال عن نعمتها<sup>(١)</sup>.

وإنما كانت حكاية النكرة بـ(من) من دون إعادة الاسم المحكى؛ لأن النكرة إذا أعيتت عرقها بالألف واللام للتمييز بين المتكلم والمخاطب وهو ذكرها قبل أن تعاد، فإذا قال القائل: رأيت رجلاً، كان حق المسائل أن يقول: مَنِ الرجل، ومع زيادة اللام التي عليها لم تتمكن الحكاية، لأن الحكاية ليبراد لفظ المتكلم على ما تكلم به بلا زيادة أو نقصان، فلذلك حذفت قصد التخفيف<sup>(٢)</sup>.

وحكاية النكارة بـ(من) على لغتين: منهم من يلحق بـ(من) علامة على الإعراب خاصة وهي في الرفع واو، وألف في النصب، وباء في الجر، مطلقاً، فإذا قال: قام رجل، قلت: من؟ وإذا قال: رأيت رجلاً، قلت: مَنْ؟ وإذا قال: مررت برجل، قلت: متى؟ وكذا في الثنوية والجمع والتائياً، ومنهم من يلحق علامة على الإعراب كما تقدم ويلحق علامة على الثنوية والجمع وعلامة على التائياً، نحو: مُنِينَ وَمُنَاتٍ وَمُنَةٍ وَمُنِينٍ وَغَيْرَه<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٧٢/٣ - ١٧٣/٢.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٧٣/٢ - ١٧٤/٤، شرح المفصل: ١٥٣، شرح الكافية للرضي: ١٥٤ - ١٥٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٨٩/٢.

(٣) شرح الكافية للرضي: ١٥٦/٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٨٩ - ٢٩٠/٢.

لما المعرفة<sup>(١)</sup> فلا يجوز في حكايتها ما جاز في النكرة من الاستغناء عن الاسم المحكي بعلامات دالة عليه، فلا يجوز أن يقال: مَن؟ لمن قال: رأيت عبد الله لكن من العرب من يقال له: ذهبتنا معهم، فيقول: مع متين؟ وقد رأيته، فيقول: مَن؟ أو رأيت مَن؟ كما سمع ذلك سيبويه<sup>(٢)</sup>. وقد فسر هذه المسألة مستدلاً فيها إلى المتكلم والمُخاطب، فهي قد تجوز تبعاً لسياق حالها، قال سيبويه: ((وذلك أنه لا يجوز أن يقول الرجل: رأيت عبد الله، فتقول: مَن؟ لأنَّه إذا ذكر عبد الله فإنما يذكر رجلاً تعرفه بعينه أو رجلاً أنت عذله من يعرفه بعينه، فإنما تَعْلَم على أنه من يعرفه بعينه إلا أنك لا تدرِي الطويل هو لم القصير لم لين زيد لم ابن عمرو،... وقد سمعنا من العرب من يقال له ذهبتنا معهم فيقول: مع متين؟ وقد رأيته فيقول: مَن؟ أو رأيت مَن؟ وذلك أنه سأله على أنَّ الذين ذكر ليسوا عذله من يعرفه بعينه، وأنَّ الأمر ليس على ما وضعه عليه المحدث، فهو ينبغي له أن يسأل في ذا الموضوع كما سأله حين قال رأيت رجلاً)).<sup>(٣)</sup>

فاعتمد سيبويه في تحليل هذه الظاهرة اللغوية على سياق الحال بين، إذ أنه يدرسها بين ناطقها وسامعها لتكون جائزة أو غير جائزة على وفق ملابساتها، فالحكاية هنا غير جائزة إذا كان المحكي معروفاً لدى المتكلم والمُخاطب فلا يستفهم عنه إلا إذا مثل عن صفتة أو نعته، وقال السيرافي: ((إنما جاز أن يقول: مع متين؟ وهو يستفهم عن الهاء والمعنى في معهم، وإن يقول: مَن؟ وهو يستفهم عن الهاء في رأيته؛ لأنَّ المتكلم بنى أمر المُخاطب على أنه عارف بالاسم المكتسي، ولم يكن

(١) مما تجدر الإشارة إليه، أنَّ للعرب في حكمة العلم مذهبين: أحدهما مذهب أهل الحجاز الذين يحكون بعرف الاسم العلم، رفعاً ونصباً وجراً، والأخر مذهب بنى تميم الذين يرفعون على كل حال. ينظر: الكتاب: ٤١٢/٢، شرح المفصل: ٤/١٥٩-١٦٠، شرح الكافية للرضي:

.٣٥٩.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤١٢/٤.

(٣) الكتاب: ٤١٢/٤.

عارفاً به، فأورد مسألته على غير ما ذكره المتكلم، وكان السائل سأله على ما كان ينبغي للمتكلم أن يكلمه به إذا لم يعرف، والذي كان ينبغي للمتكلم أن يقول: ذهبـت مع رجل، ورأـيت رجـلا، فـلما غـلطـ المـتكلـمـ في تـوـهـمـهـ عـلـىـ المـخـاطـبـ لـهـ يـعـرـفـهـ، رـدـهـ المـخـاطـبـ بـلـيـ الحـقـ فـيـ حـالـ نـفـسـهـ أـنـهـ غـيرـ عـارـفـ بـعـنـ ذـكـرـهـ، وـسـأـلـهـ عـنـ ذـلـكـ، وـجـعـلـ المـتكلـمـ كـلـهـ قـدـ تـكـلمـ بـهـ))<sup>(١)</sup>.

#### ١٦. دلالة (كم) الاستفهامية:

تقع (كم) على ضربين: أحدهما (كم) الاستفهامية، والآخر (كم) الخبرية، وقد ذكرها سيبويه بقوله: ((اعلم أن لـ (كم) موضعين: فاحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به، بمنزلة (كيف) و (أين). والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى (رب)))<sup>(٢)</sup>.

و(كم) الاستفهامية تستدعي ممـيزـاـ منصـوباـ بـخـلـافـ مـيـزـ الـخـبـرـيـةـ فـائـهـ مجرـورـ، بـذـانـ (كم) الـاسـتـفـهـامـيـةـ بـمـنـزـلـةـ العـدـ المـنـونـ الـذـيـ يـنـصـبـ ماـ بـعـدـهـ نـحـوـ: عـشـرـونـ وـثـلـاثـونـ وـمـاـ أـشـبـهـمـاـ، وـهـيـ بـمـنـزـلـةـ عـدـ يـصـلـحـ لـعـدـ الـقـلـيلـ وـالـكـثـيرـ، لـأـنـ لـلـسـتـفـهـامـ يـسـأـلـ عـنـ عـدـ كـثـيرـ وـقـلـيلـ لـاـ يـعـلـمـ مـقـدـارـ مـاـ يـسـتـفـهـمـ عـنـهـ فـجـعـلـ بـالـاسـتـفـهـامـ بـمـنـزـلـةـ الـعـدـ الـمـتوـسـطـ بـيـنـ الـقـلـيلـ وـالـكـثـيرـ وـهـوـ اـحـدـ عـشـرـ إـلـىـ تـسـعـةـ وـتـسـعـونـ، وـهـوـ يـنـصـبـ ماـ بـعـدـهـ<sup>(٣)</sup>. ولـمـ كـانـتـ (كم) الاستفهامية مـسـأـلـةـ عـنـ عـدـ فـهـيـ تـجـريـ فـيـ جـمـلـهـاـ بـيـنـ لـلـمـتـكـلـمـ وـالـمـخـاطـبـ وـقـدـ عـرـضـ سـيـبـويـهـ ذـلـكـ فـعـدـ إـلـيـ توـضـيـحـ دـلـالـةـ (كم)ـ الـاسـتـفـهـامـيـةـ وـجـوـابـهـاـ عـنـ طـرـيقـ سـيـاقـ الـحـالـ وـعـنـصـرـيـهـ الـمـتـكـلـمـ وـالـمـخـاطـبـ لـأـنـ قـالـ: ((وـإـذـاـ قـالـ لـكـ رـجـلـ: كـمـ لـكـ؟ فـقـدـ سـأـلـكـ عـنـ عـدـ؛ لـأـنـ كـمـ إـنـماـ هـيـ مـسـأـلـةـ عـنـ عـدـ هـيـنـاـ فـعـلـيـ لـلـمـجـبـ أـنـ يـقـولـ: عـشـرـونـ أـوـ مـاـ شـاءـ مـعـاـ هـوـ اـسـمـ لـعـدـةـ، فـلـذـاـ قـالـ لـكـ:

(١) شـرـحـ كـتـابـ سـيـبـويـهـ لـلـسـيـرـافـيـ: ١٧٧/٣.

(٢) الـكتـابـ: ١٥٦/٢.

(٣) يـنـظـرـ: الـكتـابـ: ١٥٧/٢، الـمـقـضـيـبـ: ٣/٥٩ـ٦٠، الـعـلـلـ فـيـ النـحـوـ: ٢٥٢، اـمـرـرـ الـعـرـبـيـةـ: ١٦٢، الـلـيـابـ: ٢٥٤ـ٢٥٥.

كم لك درهما أو كم درهما لك؟ فسر ما يسأل عنه قلت: عشرون درهما، فعملت  
(كم) في الدرهم عمل العشرين في الدرهم، ولذلك مبنية على (كم)).<sup>(١)</sup>

فنجده سببيويه يدرمن هذه المسألة في ميادق حالها كما تجري بين المتكلم والمُخاطب من سؤال وجواب فيحال التراكيب اللغوية على شكل حماورات تجري بين أشخاص ليقف على قصد المتكلم وإبلاغ المُخاطب، وهذا يعني أن سببيويه قد أدرك بدركته تماماً أن المتكلم والمُخاطب على سواء تأثيراً كبيراً في تحديد البنية التراكيبية للكلام المنطوق.

وعلى هذا النحو نجده يفسر ما يرد من جمل (كم) الاستفهامية فقد قال في موضع آخر: ((ومثل ذلك قوله لكم لك عبدا؟ فيقول: عدان أو ثلاثة أعدد حمل الكلام على ما حمل عليه (كم) ولم يرد المسائل من المسؤول أن يفسر له العدد الذي يسأل عنه، بما على السائل أن يفسر العدد حتى يجيئ المسؤول عن العدد ثم يفسره بعد إن شاء فيعمل في الذي يفسر به العدد كما أعمل المسائل (كم) في العبد ولو أراد المسؤول عن ذلك أن يتصبب عبدا أو عبدين على (كم) كان قد أحال كأنه يريد أن يجيب المسائل بقوله (كم) عبدا فيصير سائلا)).<sup>(٢)</sup>

فاعتمد سببيويه في هذا النص على المتكلم والمُخاطب واضح لا غموض فيه من خلال كلمتي (السائل) و(المسؤول) وكأن سببيويه يحوال الجمل إلى مقاطع حوارية قصد تفسيرها وتبيان أحکامها التحوية وما يجوز منها وما يمتنع، فـ (كم) الاستفهامية تجري جملتها بين سائل ومجيب فإذا ذكر السائل مميز (كم) استفهامي عنه المجيب، لأن السائل قد ذكره فلا لاضطرار بالمجيب إلى ذكره، لأنه إذا قال: (كم) عندك من الدراهم فقال: عشرون، فقد عرف ما يعني، فلو لم يبين السائل ويفسر العدد لم يدر المسؤول بأي شيء يجيئه؟ وعلى المسؤول أن يأتي بجوابه

(١) الكتاب: ١٥٧/٢.

(٢) الكتاب: ١٦٨/٢-١٦٩.

على موقع (كم) وهو الرفع ولو نصبه لخرج عن حد الجواب فصار سائلا، فلما  
بنصبه بـ (كم) وللذى يلفظ بـ (كم) هو سائل. <sup>(١)</sup>

وهذا المنهج السياقى فى تفسير التراكيب النحوية قد سلكه النحويون بعد  
سيبوه مقتين أثره فى ذلك، فجعلوا ذلك أساساً فى التفريق بين (كم) الخبرية و(كم)  
الاستفهامية اعتماداً على المتكلم والمُخاطب فقد قال الرضي: (((كم) الاستفهامية  
و(كم) الخبرية تدلان على عدد ومحدود، فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم  
في ظنه، عند المُخاطب، والخبرية لعدد مبهم عند المُخاطب، وربما يعرفه المتكلم،  
وأما المحدود فهو مجهول عند المُخاطب في الاستفهامية والخبرية.)). <sup>(٢)</sup>

فيبدو واضحا ارتباط المعنى الذى تحمله لادة الاستفهام بالعلاقة التي تحكم  
المتكلم بالمُخاطب فى المعنى الذى تشير إليه.

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيراقي: ٤٩٣/٣.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٢٢٤/٣.



## الخاتمة

خاتمة القول أن الحمد لله رب العالمين، وبعد هذه الرحلة التي عشناها مع سيبويه في كتابه بين المتكلم العربي ومخاطبه، يمكن أن نثبت ما توصلت إليه الدراسة من نتائج:

- لم يصرح سيبويه بمصطلح سياق الحال، ولكنه عبر عن مفهومه من خلال الفاظ عدّة تكرر ذكرها في مائر أجزاء الكتاب، ومعظم هذه الأفاظ تدور حول الكلم والمتكلم والمخاطب، وهناك ألفاظ أخرى نحو للتباش وملتبس ونانية وهي تتصل بمعنى التفاهم أو التواصل الذي يتم بين المتكلم والمُخاطب أو انعدام هذا التفاهم.
- استعمل سيبويه مصطلحاً تكرر في أكثر من موضع وهو مصطلح (الحال) ويعد أقدم مصطلح في التراث العربي والنحوي يقترب من مفهوم سياق الحال ولعل هذا المصطلح عند سيبويه يرجع إلى أستاذة الخليل.
- عناصر سياق الحال التي حدّها فيروث وهليدي، كان سيبويه قد وعاهما منذ القدم واتخذها آلة معنوية لتحليل النصوص اللغوية عن طريق ربطها بمحيطها الخارجي. وعلى الرغم من أن تلك العناصر كثيرة ومتباينة لكن هناك عنصرين أساسيين هما المتكلم والمُخاطب لأنهما أساس في كل عملية حوارية أما للعناصر الأخرى فيمكن أن تأتي تباعاً لهذين العنصرين. والملحوظ في نصوص سيبويه التي تراعي عناصر سياق الحال أنها يمكن أن تتوزع على محاور ثلاث: أولها ما يظهر اهتمام سيبويه بالمتكلم وحده في تفسير ظواهر النحوية. وثانيها ما يظهر اهتمام سيبويه بالمخاطب وحده، وثالثها ما يفهم منه مراعاة سيبويه للمتكلم والمُخاطب كلّيّهما.
- إن سيبويه يجعل من النصوص المكتوبة مقاطع حوارية إذ أنه يتخيل عناصرها الكلامية وعلى أساس ذلك ينفذ إلى تفسير ظواهرها الغوية تبعاً إلى

المحيط الذي ولدت فيه، لذا فإن قارئ هذه النصوص يجد نفسه بين أشخاص يحاور بعضهم بعضاً وكان اللغة المكتوبة تصبح لغة حية منطقية.

• المتكلم عند سيبويه يمثل خاتمة وهدف، إذ إن سيبويه ينقل لنا اللغة الحية كما نطقها أصحابها، فكان دقيق الملاحظة لمتكلمي اللغة، عارفاً مقاصدهم لأنّه يدرس الكلام العربي في محيط استعماله لذلك كان معيناً في كتابه باللغة المنطقية فضلاً عن المكتوبة، فكثيراً ما نجد سيبويه يعتمد على المتكلم في التقييد النحوي بل أنه في بعض الأحيان نجده يتخيّل متكلماً مستنداً إليه في ربط النص بمحيطه وصولاً إلى كنه بنائه العقيدة. فمن خلال ملاحظة سيبويه لنطق المتكلم ومشافهته، تكونت لديه دراية تامة في معرفة ما يكثر في الاستعمال من الكلام فيكون على مسوغة للحذف، ومعرفة لجوء المتكلم أحياناً إلى أيسر السبل في النطق مراعاة لمبدأ الخفة في الكلام فيتّخذ ذلك أساساً في تفسير الظواهر اللغوية. وقد يعتمد سيبويه على قصد المتكلم في تفسير بعض الظواهر اللغوية كالذكر والمحذف، وقد يكون قصد المتكلم ومراده مسوغة لتجويز بعض الكلام ومنعه. وقد يجعل سيبويه من حال المتكلم فيصلاً في الحكم على توسيع بعض التراكيب اللغوية فتتغير تبعاً لحاله من ظن وعلم وغفلة وتراخي كما في استعمال آخر النداء تبعاً لحال المتكلم، وقد نجد سيبويه مع متكلمه موجهاً ومرشدأً له لتحرّي سلامة النطق بالعربية.

• حرص سيبويه حرصاً شديداً على عدم فصل الكلمة أو الجملة عن محيطها الخارجي أو عن سياق حالها، وهذا مبدأ من مبادئ النظريات السياقية، ويتبّع ذلك عند سيبويه من خلال ربط الجمل المختزلة لغويّاً التي لا يفهم معناها إلا بسياقها.

• للمخاطب في الكتاب شأن ذو أهمية بالغة، فهو العنصر السياقي الرئيس الذي يخول المتكلم استعمال أساليب مختلفة في التعبير ويتيح له ممارسة أعراف لغوية متعددة، وكان سيبويه عميق التأمل في حال المخاطب يتراوّه لمأْمَه في أوضاعه المختلفة، يدقق في أحواله ويتخيّلها بسعة خيال ليبيّن ما كان منها من غفلة

أو نسيان أو اشغال أو نوم أو إعراض أو غير ذلك، فيفسر كثيراً من الاستعمالات اللغوية وطرائق البناء وحالات الإعراب في ضوء ما يكتون عليه المُخاطب، كالتعريف والتكيير، والذكر والمحذف، والإخبار، والأحكام النحوية الأخرى.

• إن المُخاطب كما كان شريك المتكلم في العملية الخطابية فإنه أيضاً يمكن أن يكون شريكاً له في القاعدة النحوية ولا جرم أن تكون له اليد الطولى في العمل النحوي لأن مراوغاته لها لثر كبير في تحديد الحركات الإعرابية فما يتطلب على ظننا أن المُخاطب يمكن أن يكون هو العمل في النحو فما دام للقصد من الإعراب إبانة المعاني فإن المتكلّم يعرب كلامه مراوغة لمُخاطبه إذ لو لا للمُخاطب لما احتاج المتكلّم إلى الإعراب.

• دأب سيبويه على تخيل الظروف المحبوطة بكثير من النصوص اللغوية فيسترجع حضور المتكلم وقصده وكيفية نطقه لعباراته ومناسبتها، وحضور المُخاطب لتكميل العملية التحاورية فتفسر على أساسها الظواهر وتتضح عللها.

• أدرك سيبويه أن للمتكلم والمُخاطب ثغيراً في تحديد البنية التركيبية للكلام وإن للمتكلم السعة في اختيار النسق التعبيري الملائم لقصده بما يتوافق وحال مخاطبه من علم أو جهل أو ظن أو إنكار أو تصديق. وإن ترتيب العناصر اللغوية داخل التركيب وما يطرأ عليه من تقديم أحد العنصرين على الآخر لا يسوغه السياق اللغوي فقط، وإنما يرجع إلى سياق الحال (context of situation) والعوامل الخارجية التي تحبط بالحدث اللغوي، كالمتكلّم و موقفه من المُخاطب.

• كشفت للدراسة أنه على وفق للعلاقة بين المتكلّم والسامع تتحدد الألفاظ المستعملة لإبلاغ الرسالة ومن ثم تتحدد صفة الكلام من حيث الإطالة والاختصار، ومعرفة الصالح بالمحذوف هي التي تعين المتكلّم على ذلك، فضلاً عن ذكاء المُخاطب إذ انه حال يحمل المتكلّم على أن يورد كلامه على الإيجاز.

- التعريف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم المُخاطب، فإذا تحدث المتكلّم بكلام معلوم لديه مجهول لدى المُخاطب، كان كلامه نكرة، لأن الكلام في تعريفه وفي تنكيره يعتمد على معرفة المُخاطب.
- يعتمد سياسته على المتغيرات الخارجية المفترض أن تولد فيها الجمل وما يجري بين أطراف العملية الخطابية، والعلاقة بين المتكلّم والمُخاطب، في تفسير المعاني التي تشير إليها الأوجه الإعرابية المحتملة للكلمة في الجملة نفسها فكل وجه إعرابي يصلح لموقف معين من دون آخر.
- المتكلّم والمُخاطب هما من يكسب الضمانات تعريفها، فإذا أدرك المُخاطب معنى للضمير وفهمه وعلم الاسم الذي يعود عليه لا يكون بالمتكلّم حاجة إلى إعادة ذلك الاسم وبدلاً من أن يذكر الاسم يكتفي عنه بالضمير، وعند ذكر الضمير يفهم المُخاطب الاسم الذي استغنى عنه.

## المصادر والمراجع

أولاً- العربية:

(أ) القرآن الكريم.

(ب) الكتب المطبوعة:

- أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: محمود أحمد نحلا، الإسكندرية، دار المعرفة، ٢٠٠٢م.
- الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٨م.
- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧م.
- ارتساف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسى (٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- أسامي البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) دار صادر، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٥م.
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي: عبد السلام محمد هارون، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٩م.
- أسباب نزول القرآن: أبو الحسن علي بن أحمد الواحدى (ت ٤٨٧هـ) تحقيق: كمال بسيوني زغلول، بيروت دار للكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية: عبد الهادي الشهري، بيروت، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- أسرار العربية: عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

- **الأسلوبية والأسلوب:** د. عبد السلام المسمدي، دار الكتب الوطنية بنغازي، ليبيا، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٥ م.
- **الأشباء والنظائر في النحو:** جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي وضع حواشيه غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ٢٠٠١ م.
- **الأصول في النحو:** ابن السراج، أبو بكر بن محمد بن سهل البغدادي (ت ١٦٣ هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفطلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٩٩٩ م.
- **الأصول المعرفية لنظرية التلقى:** ناظم عودة خضر، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر، ١٩٩٧ م.
- **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة:** د. نايف خرما، سلسلة عالم المعرفة الكويت الطبعة الثانية، ١٩٧٩ م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والковفيين:** أبو البركات الأنباري، ومعه كتاب الإنصاف من الإنصاف: محمد محبي الدين عبد الحميد دار إحياء التراث العربي، (د.ت).
- **الإيضاح في شرح المفصل:** أبو عصرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: د. موسى بنائي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، الجزء الأول: ١٩٨٢ م، الجزء الثاني: ١٩٨٣ م.
- **الإيضاح في علوم البلاغة:** جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الفزويي الخطيب (ت ٧٣٩ هـ)، مراجعة وتصحيح: الشيخ بهيج عزاوي، الطبعة الثانية، منشورات دار إحياء العلوم، بيروت ١٩٩٣ م.
- **البحث الدلالي عند الأصوليين:** للدكتور محمد يوسف حبلص، مكتبة عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٩٩١ م.

- البرهان في علوم القرآن: الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت (دم).
- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزمكاني (ت ٦٥١ هـ) تحقيق الدكتور احمد مطلوب والدكتورة خديجة الحبيشي، مطبعة العاتي، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٧٤ م.
- البلاغة الاصطلاحية: د. عبد العزيز قفيلة، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠١١ م.
- البلاغة والأسلوبية: د. محمد عبد المطلب، مطبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ١٩٨٤ م.
- بناء الجملة العربية: د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، الكويت ١٩٩٦ م.
- البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخاجي للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٩٧٥ م.
- التأويل النحوي في علوم القرآن الكريم: د. عبد الفتاح الحموز، الرياض، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م.
- التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن: كمال الدين الزمكاني، تحقيق الدكتور احمد مطلوب والدكتورة خديجة الحبيشي، مطبعة العاتي، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٦٤ م.
- التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي: د. مسعود صحراوي، دار الكتب العلمية، بيروت الكلية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥ م.
- التراكيب اللغوية في العربية: د. هادي نهر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٧ م.

- التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠٠٢ م.
- التعريف والتكيير بين الدلالة والشكل: د. محمود أحمد نحطة، مكتبة زهراء الشرق، مطبعة العمرانية، القاهرة ١٩٩٩ م.
- التعريف والتكيير في النحو العربي، دراسة في الدلالة والوظائف التحوية والتأثير في الأسماء اعراباً وبناءً: د. أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة (د.ت).
- التفكير البلاغي عند العرب أسمه وتطوره إلى القرن السادس: حمادي حمود، المطبعة الرسمية منشورات الجامعة التونسية، تونس ١٩٨١ م.
- التفكير للسماتي في الحضارة العربية: د. عبد السلام للمعدي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس ١٩٨١ م.
- الجملة العربية، تأليفها وأقسامها: الدكتور فاضل السامرائي، منشورات المجمع العلمي العراقي - بغداد، ١٩٩٨ م.
- الجمل في النحو: الخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: د. فخر الدين صالح قباوة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٥ م.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبداع: أحمد الهاشمي، الطبعة الأولى، دار الآفاق العربية، القاهرة ٢٠٠٢ م.
- حلشية الخضرى على شرح ابن عقل على الفقہ ابن مالك، شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٥ م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفقہ ابن مالك: محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م.

- حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح: الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي (١٠٦١ هـ) في هامش شرح للتصريح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباب الحلبى، دـت.
- حدود التواصل (الإجماع والتنازع بين هايرمان ونيوتار): مانفرد فرانك، ترجمة وتقديم وتعليق عز العرب لحكيم، إفريقيا الشرق، المغرب ٢٠٠٣م.
- خزانة الأدب ولب لباب لمعن العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ٩٣١ هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦ م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣ م.
- خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسلال علم العطّى: محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٠ م.
- دراسات في علم اللغة، القسم الثاني: د.كمال محمد بشر، الطبعة الثانية، مطبع دار المعارف بمصر، ١٩٧١ م.
- دراسات في علم اللغة النفسي: د. داود عبده، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤ م.
- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: د. صاحب أبو جناح، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الفكر، عمان الأردن، للطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
- دراسة المعنى عند الأصوليين: د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٢ م.
- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: العميد محمد للمجيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨١ م.
- دلالة السياق: د. ردة الله الطاحي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ.

- **الدالة السياقية عند اللغويين:** د. عواطف كنوش المصطفى، دار السيلب للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- **الدالة والتقعيد التحوي، دراسة في فكر سيبويه:** د. محمد سالم صالح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- **دور الكلمة في اللغة:** لستيفن اولمان، ترجمة وتقديم وتعليق: د. كمال بشر، دار الكتب العلمية، بيروت غريب للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت).
- **ديوان أبي ذؤاد: تحقيق:** غوستاف فون غرباوم، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٥٩م.
- **ديوان ذي الرمة: تحقيق:** كارليل هنري هيس، كمبردج، ١٩١٩م.
- **ديوان الفرزدق: عنى به عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٣٦م.**
- **الرد على النهاة: ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، مصر، ١٩٨٨م.**
- **شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت ٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل:** محمد محبي الدين عبد الحميد، نشر ناصر خسرو، طهران، ليران (د.ت).
- **شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.**
- **شرح التسهيل: جمال الدين أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى مكتبة الانجليزية المصرية، ١٩٧٤م.**
- **شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خلاد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.**

- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق: د. نيس بدبو، دار الكتب العلمية، بيروت إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.
- شرح الحدود النحوية: عبد الله بن احمد بن علي الفاكهي (ت ٩٧٢ هـ)، تحقيق زكي فهمي الالوسي، مطبع دار الكتب، جامعة الموصل (د. ت).
- شرح قطر الندى وبل الصدى: أبو محمد عبد الله بن هشام الانصارى (ت ٧٦١ هـ) تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، منشورات الفيروزابadi الطبعة السابعة، (د. ت).
- شرح كافية ابن الجذب: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: احمد العيد احمد، المكتبة التوفيقية القاهرة، (د. ت).
- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: احمد حسن مهدي وعلي سعيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
- شرح اللمع: أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن علي الأستدي برهان العكברי (ت ٤٥٦ هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م.
- شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: احمد السيد احمد واسماويل عبد الجولاد عبد الغني، المكتبة التوفيقية القاهرة، (د. ت).
- شروح التلخيص: سعد الدين التفتزاني (ت ٧٩٢ هـ)، مطبعة عيسى البلاي الحلبي، مصر ١٩٣٧ م.
- شفاء الطيل في إيضاح التسهيل: أبو عبد الله محمد بن عيسى السهيلي (ت ٧٧٠ هـ)، تحقيق الدكتور الشريف عبد الله البركاتي، دار الندوة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٦ م.

- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): إسماعيل بن حماد الجوهرى (ت ٢٩٢ هـ)، تحقيق احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ.
- صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، دار ابن الهيثم، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م.
- صحيح مسلم: أبو الحسن مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ)، دار ابن الهيثم، القاهرة، ٢٠٠١ م.
- الصناعتين: أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد علي الجلاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، عيسى البابى الحلبي وشريكه، ١٩٧١ م.
- العامل النحوى بين مؤيدية ومعارضيه، ودوره فى التحليل اللغوى: د. خليل احمد عمايرة، اربد ١٩٨٥ م.
- العربية وعلم اللغة البنوى: د. حلمى خليل، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦ م.
- العلل في التحو: أبو لحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م.
- العلل التحويه في كتاب سيبويه: اسعد خلف العوادى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩ م.
- علم الأسلوب، مبانه وإجراءاته: د.صلاح فضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.
- علم الدلالة: د. احمد مختار عمر، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢ م.
- علم الدلالة: أ.ف. أر. بالمر، ترجمة مجید المشاطة، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٥ م.

- علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي: منصور عبد الجليل، منشورات اتحاد الكتب العرب بدمشق، ٢٠٠١م.
- علم اللغة: فريدينان دي سوسور، ترجمة: د. يونيل يوسف عزيز، دار الكتب جامعة الموصل، ١٩٨٨م.
- علم اللغة الاجتماعي (مدخل): د. كمال بشر، دار الثقافة العربية، طبعة سنة ١٩٩٤م.
- علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي: د. محمود السعراي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت (د.ت).
- علم المعاتي تصصيل وتقديم: د. حسن طبل، الطبعة الأولى، مكتبة الإيمان، ١٩٩٩م.
- علم النص ونظرية الترجمة: د. يوسف نور عوض، دار الثقة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- علم النفس اللغوي: د. نوال حمد عطية، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.
- العين: الخليل بن احمد لفراهيدى، تحقيق: دمهدی المخزومی، وإبراهیم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩م.
- فصول في علم الدلالة: د. فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب للفاہرة، للطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- القصور المفيدة في الواو المزيدة: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيلكلي بن عبد الله العلاني الدمشقي الشافعى (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
- فقه اللغة في الكتب العربية: د. عبد الرحيم الراجحي، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٣م.

- الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب: نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ١٠٩٨هـ)، تحقيق: أسماء طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق ١٩٨٣م.
- في التحليل اللغوي، منهج وصفي: د. خليل لحمد عسالير، مكتبة المنار،الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.
- في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت ١٩٨٦.
- القاعدة النحوية، تحليل ونقد: د. محمود حسن الجاسم، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
- قراءة النص وجماليات التلقي بين المذاهب الغربية الحديثة وتراثنا النقدي دراسة مقارنة: د. محمود عباس عبد الواحد، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- قضايا الشعرية: رومان جاكوبسون، ترجمة محمد الولي، ومبارك حنون، دار توبيقال للنشر، للدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قبر (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت (د.ت.).
- كشف اصطلاحات الفنون: التهاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.
- الكليك (معجم في المصطلحات والفرق اللغوية): أبو البقاء الحسين الكفوبي (ت ١٠٩٤هـ)، إعداد: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٨م.
- اللامات: أبو القاسم عبد الرحمن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٨٥م.
- لباب النقول في أصياب النزول: جلال الدين عبد الرحمن المسوطي، تحقيق وتعليق: د. حمزة النشري وأخرون، المكتبة القيمة، القاهرة، (د.ت.).

- لسان العرب: ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- نسائيات النص: محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، بيروت ١٩٩١م.
- اللغة بين المعيارية والوصفيّة: د. تمام حسان، عالم الكتب، طبعة ٢٠٠١م.
- اللغة العربية، معناها و-meaning: تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤م.
- اللغة في المجتمع: مم لويس، ترجمة: د. تمام حسان، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٩م.
- اللغة والتفسير والتواصل: د. مصطفى ناصف، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٥م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٥٦هـ) دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- محاضرات في اللغة: د. عبد الرحمن أبوب مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٦م.
- مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر للرازي (ت ٦٦٦هـ) دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٢م.
- المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية: عبد المجيد عابدين، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٥١م.
- مدخل إلى علم اللغة الحديث: د. عبد الفتاح البركاوي، القاهرة، للطبعة الثانية ١٤١١هـ.
- مراعاة المخاطب في النحو العربي: د. بيان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعى: احمد بن محمد بن علي المفرى للفيومى، المطبعة الأميرية في مصر، الطبعة الثالثة، ١٩١٢م.

- معلني القرآن: أبو زكريا الفراء (٢٠٧هـ)-تحقيق: محمد علي النجار وجماعته-مطبع سهل العرب-القاهرة.
- معلني القرآن وإعرابه: أبو اسحق الزجاج (٣١١هـ)-تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي-دار الحديث - القاهرة - ٢٠٠٤م.
- معلني النحو: د. فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الثالثة ٢٠٠٥م.
- معجم علم اللغة النظري: د. محمد علي الخولي، مكتبة لبنان، بيروت الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.
- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، قلم بإخراجه د. إبراهيم أنيس وأخرون، الطبعة الثانية، مطبع دار المعرفة بمصر، ١٩٧٣-١٩٧٢م.
- المعني في البلاغة العربية: د. حسن طبل، دار الفكر للعربي، ١٩٩٨م.
- مقتني التبيب عن كتب الاعاريب: جمال الدين بن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ) تحقيق: د. مازن العبارك ومحمد علي حمد الله، الطبعة الأولى مؤسسة الصادق، طهران ١٣٧٨هـ
- المفردات في غريب القرآن: للراغب الأصلبياني (أبو القاسم الحسين بن محمد ٥٠٢هـ)، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت د - ت.
- مفهوم الجملة عند مسيبويه: د. حسن عبد الغني الامدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.
- مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي: د. محمد خير الحلواني، المناهل، وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، المئنة ١٠، العدد ٢٦، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- مفهوم النص دراسة في علوم القرآن: د. نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م.
- المقاربة التداولية: فرانسواز أرمينكو، ترجمة: سعيد علوش، الرباط، مركز الإنماء القومي، ١٩٨٦م.

- **مقالات في اللغة والأدب:** د. تمام حسان، معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٥ م.
- **مقاييس اللغة:** أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٢٩٢ هـ.
- **المقتضى في شرح الإيضاح:** عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢ م.
- **المقتضب:** أبو العباس محمد بن يزيد العبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (دم).
- **المقدمة:** ابن خلدون، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٦٧ م.
- **المقرب:** ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: احمد عبد المستار الجواري، وعبد الله الجبورى، مطبعة العانى، بغداد، ١٩٧١ م.
- **من أسرار التعبير في القرآن (صفاء الكلمة):** د. عبد الفتاح لاشين، دار المريخ، الرياض ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م.
- **من أسرار اللغة:** د. إبراهيم نبيس، مطبعة الأنجلو المصرية، الطبعة الثامنة ٢٠٠٣ م.
- **مناهج البحث في اللغة:** تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، ١٩٧٩ م.
- **منهج السالك في الكلام على الفية بن مالك:** أبو حيان النحوى الأندلسى (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: سدنى جلizer، المطبعة الأمريكية، نيويورك ١٩٧٤ م.
- **الموافقات في أصول الشريعة:** إبراهيم بن موسى بن محمد أبو إمحاق اللخمي الغزناطي الشاطبى (ت ٧٩٠ هـ)، للدار للثقافة العربية، بيروت (دم).
- **نتائج الفكر في النحو:** أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٥٨ هـ) حفظه وعلق عليه: الشيخ علال احمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٢ م.

- النحو العربي ومنطق ارسطو: عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة الساينسات، الجزائر، ١٩٧٤.
- نحو المعلقى: د.احمد عبد الصtar الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م.
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتقددة: عباس حسن، نشر ناصر خسرو، ايران (د.ت).
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي للدلالي: د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: د. نهاد الموسى، الطبعة الأولى، المؤسسة لغربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠م.
- النكث في تفسير كتاب مسيبوهه: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت ٧٦٤هـ)، فرأه وضبط نصيه: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجواب: جلال الدين السيوطي، تحقيق: احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

(ج) الرسائل والاطاريح:

- أثر السياق في مبني التركيب ودلالته (دراسة نصيه من القرآن)، الدكتور فتحي ثابت علم الدين، أطروحة دكتوراه بكلية الدراسات العربية والإسلامية بالمنيا سنة ١٩٩٤م.

- إشكاليات التلقي في الشعر العربي الحديث من عام ١٩٢٥ إلى نهاية القرن العشرين: سهام حسن خضير الحميري - رسالة ماجستير - كلية التربية للبنات، ١٩٩٠ م.
- البنى النحوية وأثرها في المعنى: احمد عبد الله العاني، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة بغداد، ٢٠٠٣ م.
- التقدير النحوي في كتاب سيبويه: محمد حسن ضاروب، رسالة ماجستير، دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى، الجامعة الأمريكية في بيروت، ١٩٩٦ م.
- دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، دراسة نقدية للفعل بالحذف والتقدير: علي عبد الفتاح الشمرى، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد) بغداد ٢٠٠٦ م.
- الدلالة السياقية عند المفسرين حتى منتصف القرن السادس الهجري: بشير معيد سهر محمد المنصوري، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٤ م.
- شرح كتاب سيبويه: علي بن عومي الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق ودراسة: محمد إبراهيم يوسف شيبة، إشراف د. احمد مكي الأنصاري، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة لم القرى ١٤١٥ هـ.
- العلاقة بين الكثرة والحدف في كتاب سيبويه: هنادي رشيد دئة، رسالة ماجستير، دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى، الجامعة الأمريكية في بيروت، ١٩٩٦ م.
- مراعاة المخاطب في بناء الأحكام النحوية، حتى نهاية القرن السادس الهجري: بان صالح مهدي الخفاجي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية للبنات جامعة بغداد ٢٠٠٦ م.

(د) البحوث المنشورة:

- الاتجاه الوظيفي في تحليل اللغة: د. يحيى احمد، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٠) العدد (٣) ١٩٨٩ م.
- التداولية، البعد الثالث في سيميويوطيقا موريس: عبد بلبع، مجلة فصول للعدد الثامن عام ١٩٩٩ م.
- التصور التداولي للخطاب النسائي عند ابن خلدون: نصان بوقره، مجلة الرافد بنالير، ٢٠٠٦ م.
- الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: د.نعمه رحيم العزاوي، بحث في مجلة المورد، المجلد (١٠) العدد (٤-٣) ١٩٨١ م.
- قرينة السياق: للدكتور نعيم حسان، بحث قُـمـ في (الكتاب التذكاري للاحتفـال بالعبد المنوي لكلية دار العلوم)، مطبعة عبير للكتاب، ١٩٩٣ م.
- اللغة ونظريـة السياق: د. علي عزت بـحـثـ، مجلـة لـفـكـرـ المـعاـصـرـ، الـهـيـأـةـ المـصـرـيـةـ العـلـمـةـ لـلـتأـيـفـ وـالـنـشـرـ، العـدـدـ (٧٦) سـنـةـ ١٩٧١ـ مـ.
- لهجة قبيلة سليم: د. علي ناصر غالب، مجلة العرب تصدر عن دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، الأجزاء (٧،٨،٩،١٠) المملكة العربية السعودية، ١٤١٩ هـ.
- مراعاة المخاطب في الأحكام التحوية في كتاب سيميويه: د. كريم حسين ناصح، مجلة المورد، المجلد ٣٠، العدد الثالث، ٢٠٠٢ م.
- المرايا المحدية من البنية إلى التفكـيـكـ: دـ. عـبدـ العـزيـزـ حـمـودـةـ، المـجـلسـ الـوطـنـيـ لـلـنـقـافـةـ وـالـفـنـونـ وـالـادـابـ، الـكـوـيـتـ، مجلـةـ عـالـمـ الـعـرـفـةـ، العـدـدـ (٢٣٢) ابريل ١٩٩٨ مـ.
- نظرية السياق المقام والموقف الكلامي بين اللغويين العرب والأجانب: د. هادي نهر، مجلة أداب المستنصرية، العدد ٢٤ - ٢٥، ١٩٩٤ مـ.

\* نقد استجابة القارئ لقادة ونظرياته: رلمان سلدن، ترجمة: سعيد الغنمي، أفاق  
عربية، العدد الثامن، ١٩٩٣ م.

### ثانياً- الانكليزية:

- Carter,M.G (An Arab Grammian of the eighth century) Jaos, ٩٣,  
١٩٧٣، ١٤٦-٥٧.
- Troupeau Gerard ,(Lexique-index du kitab dc Sibawayhi). Paris,  
Klincksieck, ١٩١٧.
- Bloomfield. (Language),G.Allen & Unwin LTD,London, ١٩٧١.

